وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955–سكيكدة–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

السياسات الجزائرية لتطوير القطاع الصناعي من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالب: بولحفان زيد

إشراف الأستاذ: يونس بوعصيدة رضا

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الصفة	الرتبة	الجامعة الاصلية
د– ساحلي لزهر	رئيسا	أستاذ محاضر ب	جامعة 20 أوت–سكيكدة–
د– يونس بوعصيدة رضا	مقررا	أستاذ محاضر أ	جامعة 20 أوت–سكيكدة–
أ– فرطاقي جابر	مناقشا	أستاذ مساعد أ	جامعة 20 أوت–سكيكدة–

السنة الجامعية: 2018/2017.

شكر وتقدير

ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالح ترضاه.

الشكر لله والحمد لله الذي وفقني إلى إتمام هذا العمل

الذي خلق الكون فنظمه وخلق الإنسان فعلمه.

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ المشرف:

يونس بوعصيدة رضا

الذي لم يبخل علينا بإرشاداته ونصائحه وتوجيهاته السديدة والذي كان له بالغ الأثر في إنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر إلى كافة الأساتذة الذين درست معهم طيلة مشواري الجامعي جزاهم الله الخير كل الخير وختم بالباقيات الصالحات أعمالهم.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أمد لي يد المساعدة من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع ولم يتسنى لي ذكر اسمه.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الفهرس	i–ii
قائمة الأشكال	iii
قائمة الجداول	iv
مقدمة عامة	(أ–هـ)
الفصل الأول: عموميات حول الصناعة والسياسات الصناعية	(2–21)
تمهيد	2
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الصناعة	3
المطلب الأول: مفهوم الصناعة	3
المطلب الثاني: خلفية تاريخية للصناعة	5
المطلب الثالث: دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية	6
المبحث الثاني: الاطار النظري للسياسات الصناعية	8
المطلب الأول: تعريف السياسات الصناعية وأهميتها	12
المطلب الثاني: مضمون السياسة الصناعي	14
المبحث الثالث: استراتيجيات التصنيع	12
المطلب الأول: استراتيجية التصنيع المتعلقة بالسوق المستهدفة	12
المطلب الثاني: الاستراتيجية المتعلقة باختيار قطاع صناعي معين	14
المطلب الثالث: استراتيجية التصنيع المتعلقة بملكية المشروعات	16
خلاصة	21
الفصل الثاني: التطور الصناعي للاقتصاديات الناشئة في ظل العولمة الاقتصادية	(23–53)
تمهيد	23
المبحث الأول: العولمة وتأثيراتها الاقتصادية	24
المطلب الأول: مفهوم العولمة وأبعادها	24
المطلب الثاني: الاثار الاقتصادية للعولمة	27
المطلب الثالث: افاق العولمة الاقتصادية	30
المبحث الثاني: تطوير القطاع الصناعي في الاقتصاديات الناشئة	32
المطلب الأول: مفهوم الاقتصاديات الناشئة	32

المطلب الثاني: تجارب تطوير القطاع الصناعي في دول جنوب شرق اسيا	34
المبحث الثالث: تجارب بعض الدول الناشئة في التنمية الصناعية	36
المطلب الأول: التجربة الكورية	36
المطلب الثاني: تجربة ماليزيا	46
المطلب الثالث: تجربة تايوان وسنغافورة	50
خلاصة	53
الفصل الثالث: القطاع الصناعي في الجزائر	(85-55)
تمهيد	55
المبحث الأول: واقع القطاع الصناعي في الجزائر	56
المطلب الأول: خصائص القطاع الصناعي في الجزائر	56
المطلب الثاني: تحديات القطاع الصناعي في الجزائر	57
المبحث الثاني: سياسات تطوير القطاع الصناعي في الجزائر	59
المطلب الأول: التصنيع من خلال المخططات التنموية	59
المطلب الثاني: التصنيع من خلال برنامج التعديل الهيكلي	65
المطلب الثالث: التصنيع من خلال برامج التأهيل	71
المبحث الثالث : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني وترقية الصادرات	77
المطلب الأول : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل	77
المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي والقيمة المضافة	79
المطلب الثالث : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية الصادرات	84
خلاصة	86
خاتمة	89-88
قائمة المراجع	94-91
ملخص	

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة مابين 2002-2017.	79
2	تطور الناتج الداخلي الخام لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج المحروقات من 2002 الى 2016.	81
3	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة خلال الفترة 2002/2015.	83
4	مقارنة الصادرات خارج المحروقات بالواردات	85

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الاستثمارات خلال المخطط الثلاثي (1967-1969) في الجزائر	61
2	حصيلة الاستثمارات في المخطط الرباعي الأول (1970-1973) في الجزائر	62
3	المبالغ المرصودة خلال المخطط الخماسي الأول موزعة حسب القطاعات في الجزائر	64-63
4	توزيع الاستثمارات المنجزة خلال الفترة(1967-1989) في الجزائر	64
5	معدل النمو الصناعي خلال الفترة 1993- 1997 في الجزائر	67
6	التطور النسبي للانتاج الصناعي في الفترة 1994-1998 في الجزائر	68
7	المؤسسات التي تمت خوصصتها خلال الفترة 1995- 2003 عن طريق فتح رأس مالها في الجزائر	71-70
8	مختلف برامج التأهيل في الجزائر	73-72
9	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل خلال الفترة من بين 2002 والسداسي الأول من 2017	78-77
10	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات خلال المدة الممتدة ما بين 2002 الى 2016	80
11	تطور الناتج المحلي خارج المحروقات والزراعة للسداسي الثاني 2016 و السداسي الثاني 2017	81
12	تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة و العامة بالقيمة المضافة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2002 الى 2015	83-82
13	الصادرات خارج المحروقات (2002/السداسي الأول 2017)	84

مقدمة عامة

يعتبر التصنيع العمود الفقري للتنمية الاقتصادية في العصر الحديث، فهو النشاط الإنتاجي القادر على تحقيق نقلة نوعية في مسار النهضة الاقتصادية والاجتماعية نظرا لطبيعة العلاقة الجدلية المتفاعلة بين النشاط الإنتاجي الصناعي والتنمية الحضارية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع، حيث لا اختلاف في أهمية وأولوية الاعتماد على التصنيع في عملية التنمية الحضارية الشاملة، بل يكمن الاختلاف في نوعية الصناعات التي يتعين البدء بها، وبذلك يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات الإنتاجية لأي دولة، حيث يلعب دورًا رئيسيًا مع باقي قطاعات الإنتاج في زيادة الناتج المحلي الإجمالي واستيعاب العمالة من جهة وتوفير المنتج المحلي بدلاً من الاعتماد على السلع المستوردة من جهة أخرى، لما لذلك من أهمية اقتصادية واجتماعية على الدولة.

لذا اعتمدت الدول النامية مع اختلاف ظروفها وأنظمتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مسيرتها التنموية على التنمية الصناعية كقطاع ديناميكي رائد لهذه المسيرة تتمحور حوله باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى وتتكامل معه، و توجهت معظمها خلال العقدين الماضيين إلى تبني سياسات وبرامج صناعية تنبثق من استراتيجيات شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحولت تلك السياسات من كونها مزودة بخطط وبرامج تدار وتنفذ بشكل مباشر ومركزي من قبل الدولة، إلى كونها مجرد توجيه لطموحات المؤسسات العامة والخاصة لتتلاءم مع مجموعة أهداف تنموية شاملة مع تجميع هذه الطموحات وتبويبها ورصد الميزانيات اللازمة للمؤسسات العامة واقتراح ووضع حوافز مناسبة للمؤسسات الخاصة وذلك في الدول ذات الاقتصاد الحر، إلى جانب السياسة الاقتصادية فان منهجية التنمية الصناعية في كل دولة تتأثر بدرجة كبيرة بطبيعة نمط التصنيع والموارد المتاحة وبواقع العمالة وتوافرها وبدرجة النمو الاقتصادي.

إلا أن هذه السياسات نجحت إلى حد ما في دول وتعايشت مع اضطرابات اقتصادية في دول أخرى وهذا بسبب انضمام بعضها إلى منظمات وهيئات دولية غيرت وبدلت هذه السياسات بما يخدم مصلحة العولمة.

والجزائر بحكم انتمائها لمجموعة البلدان النامية تتميز بالخصائص العامة لهذه البلدان، ومحاولة منها للقضاء على عوامل التخلف الاقتصادي والاجتماعي، انتهجت بعد حصولها على الاستقلال السياسي خططا تنموية طموحة تعتمد بالأساس على إيجاد قطاع عام قوي وعلى أداة التخطيط الشامل للقيام بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث اتسمت المرحلة الأولى منها بالتركيز على الهياكل الأساسية والتنظيمية واستصدار التشريعات والإجراءات التي استهدفت تهيئة مدخل عقلاني للتنمية الصناعية، أما في المرحلة الثانية فوضعت أول خطة للتنمية الاقتصادية واستهدفت تنمية القطاعات الصناعية الأساسية، كما أُتبعت بعد ذلك في

مراحل أخرى بإصلاحات هيكلية ومالية مست المؤسسات العمومية بشكل خاص والاقتصاد الوطني بشكل عام للانتقال إلى اقتصاد السوق وتمهيدا للاندماج في الاقتصاد العالمي.

لذلك تسعى الجزائر جاهدة للنهوض باقتصادها بناءا على تبني سياسات وبرامج صناعية تنبثق من استراتجيات شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لأنها أدركت ومنذ زمن بعيد بالرغم من كونها بلدا غنيا بالثروات الطبيعية، إلا أن الاقتصاد القائم على المحروقات اقتصاد يرتبط بتقلبات الطلب في الأسواق الخارجية ومالها من انعكاسات خطيرة على الاقتصاد، ولهذا فالوقت مناسب جدا لإعادة تعبئة الجهود في هذا القطاع الحيوي للاقتصاد والمتمثل في القطاع الصناعي، وتجدر الإشارة إلى أن رهان مرحلة ما بعد البترول هو القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات.

و عليه، من الضروري رسم سياسة صناعية واقتصادية واضحة و وضع وتطبيق استراتيجية جديدة لإنعاش الصناعة الوطنية، بهدف استمرار النمو و مشاريع البناء الاقتصادي لمواجهة المنافسة الحادة التي تواجه الاقتصاد الوطني، فاستراتيجية الصناعات التصنيعية التي طبقت بهدف إخراج الاقتصاد الوطني من تخلفه وتحقيق الاستقلال الاقتصادي لم تستطع في الواقع التخفيف من حدة الوضع أو التقليل منه، بل عكس ذلك أدت إلى تفاقمه وزيادته، حيث لم تحقق الاستقلال الاقتصادي المنشود، بل عملت على تكريس التبعية للخارج وبالتالي توليد صناعة قاصرة غير قادرة على قيادة الحركة التنموية.

وتشخيص الصناعة الوطنية اليوم يبرز أنها أصبحت سلسلة من عمليات التركيب والتجميع والتعليب دون الخوض في غمار عملية الإنتاج الحقيقي، كما أنها غير قادرة على جلب واستيعاب وتطوير التقانة الحديثة والاستفادة منها استفادة إيجابية.

وكل هذا يدفعنا إلى طرح التساءل الرئيسي:

ما هي السياسات الصناعية التي انتهجتها الجزائر لتطوير القطاع الاقتصادي من أجل الإندماج في الإقتصاد العالمي ؟

وانطلاقا من الإشكالية يمكن طرح الأسئلة

- ماهية الصناعة والسياسات الصناعية؟
- هل كان للسياسات الصناعية للدولة الجزائرية دور كافي لتطوير القطاع الصناعي ؟
- لماذا لم تتمكن الجزائر من تطوير القطاع الصناعي بالرغم من السياسات الصناعية التي وضعت من طرف السلطات العمومية منذ الستينات من القرن الماضي ؟

فرضيات البحث:

تستند هذه الدراسة على الفرضيات الأساسية التالية:

- انخفاض في مستويات الانتاجية والكفاءة لمعظم وحدات القطاع الصناعي الجزائري.
- السياسات الصناعية للدولة الجزائرية لم يكن لها الدور الكافي لتطوير القطاع الصناعي.
- إن عدم انتهاج سياسات صناعية ملائمة يضعف من مساهمة الصناعة في تحقيق هدف تنويع مصادر الدخل القومي للتخلص من التبعية للمحروقات.

أسباب اختيار الموضوع:

إن مبررات اختيارنا لهذا الموضوع تعود بالأساس إلى أهميته التي تنبع من اعتبارات موضوعية وأخرى ذاتية تزيد من دفع الباحث في محاولة الوصول إلى نتائج علمية هادفة.

أ. مبررات ذاتية:

إن اختيارنا لهذا الموضوع هو ما تشهده الجزائر من عجز في الصناعات التحويلية وتنويع الموارد بدل الاعتماد على مورد رئيسي واحد على غرار ما تقدمه الدولة من دعم وتسهيلات من أجل تحقيق النمو.

ب –مبررات موضوعية:

اهتمام المسؤولين المتزايد في ظل التحولات الاقتصادية التي تشهدها وتعرفها عديد من الدول النامية، ومن بينها الجزائر في مجال التنمية الصناعية والدور الذي يلعبه القطاع الصناعي، وفقا للمعطيات الدولية والوطنية.

أهمية الموضوع:

تأتي أهمية هذه الدراسة لمعرفة الدور الذي يقوم به القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية حيث يعتبر محركا لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال مساهمته في الناتج المحلي والقيمة المضافة ومن حيث ماله من ارتباطات أمامية وخلفية تؤثر على عملية التنمية بكل جوانبها الاقتصادية والاجتماعية.

ومن ثم نجد أن قضية تنمية الصناعة الجزائرية وإعادة النظر في السياسات الصناعية السابقة والقيام بإجراءات تصحيح المسار الاقتصادي عبر الارتقاء بمنظومة الاقتصاد خارج المحروقات، تبعا لما سيترتب عن ذلك من خلق لمناصب الشغل وإنقاص من حجم الواردات والنهوض بالاقتصاد خارج المحروقات.

أهداف الدراسة:

- التعرف بماهية السياسات الصناعية وأدواتها .
- التعرف على السياسات الصناعية المتبعة من فبل الدولة الجزائرية من أجل تطوير القطاع الصناعي.
- اكتشاف خصائص القطاع الصناعي الجزائري.

منهج الدراسة:

للإجابة على التساؤلات الفرعية وكذلك التأكد من صحة الفرضيات أو عدمها، وبالتالي الإجابة على الإشكالية وبغية الإلمام الجيد بالموضوع تم اعتماد عدة مناهج في نفس الوقت، المنهج الوصفي لتقديم صورة واضحة لكل جانب من جوانب الدراسة ووصف الجانب النظري، ثم منهج تحليل المضمون من خلال تحليل المعطيات المتوفرة تحليلا علميا موضوعيا ومعبرا عن الحقيقة الواقعية كما هي للوصول إلى النتائج المنطقية التي يفرضها منطق تحليل الأسباب وربطها بمسبباتها.

الدراسات السابقة في هذا الموضوع:

من بين الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع نجد:

دراسة وليد أحمد صالح العطاس: حول دور السياسات الصناعية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مصنع المكلاّ لتعليب الأسماك –الجمهورية اليمنية– خلال الفترة 2004–2008، السنة الجامعية 2010/2009. حيث تطرقت لموضوع السياسات الصناعية وتأثيرها على اداء المؤسسات الاقتصادية ضمن تخصص الاقتصاد الصناعي وفي جانب مهم منه ألا وهو السياسات الصناعية لاسيما على مستوى الجمهورية اليمنية وفي صناعة هامة في اليمن وهي صناعة تعليب الأسماك التي يعوّل عليها كثيراً لتكون من أحد البدائل الاستراتيجية للدولة بدلاً من القطاع النفطي كما تبين دور السياسات الصناعية المتبعة وتأثيرها على أداء هذه الصناعة.

في حين جاءت **دراسة زرقين عبود:** تحليل وتقييم منهجية اختيار السياسات الصناعية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2008. إذ تناولت الدراسة في البداية أهم السياسات والاستراتيجيات الصناعية التي طبقت في البلدان النامية بشكل عام والجزائر بشكل خاص، من أجل التعرف على حقيقة وأبعاد ومشاكل هذه السياسات والاستراتيجيات وما أبرزته من آثار ونتائج مختلفة على اقتصاديات هذه البلدان، وكذا التغيرات والتحولات الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد

الجزائري، والبحث عن أسباب فشل السياسات الصناعية الجزائرية السابقة، مع توضيح التحديات التي ستواجه القطاع الصناعي والاقتصاد الجزائري بشكل عام في إطار الاتجاهات العالمية.

أما دراستنا فتطرقت للموضوع من زاوية معاكسة للدراسات السابقة لها، متناولة أهم السياسات الصناعية التي مست القطاع الصناعي الجزائري خلال فترة الاندماج في الاقتصاد العالمي.

تقسيمات الدراسة:

الفصل الأول: معنون عموميات حول الصناعة والسياسات الصناعية، مقسم إلى ثلاثة مباحث، سنسلط الضوء في الأول على مفاهيم أساسية حول الصناعة، وسنتطرق في الثاني إلى الإطار النظري للسياسات الصناعيـة، وسننتقل في الثالث إلى استراتيجيات التصنيـع .

الفصل الثاني: عنوانه التطور الصناعي للاقتصاديات الناشئة في ضل العولمة الاقتصادية ، سنتناول في أول مباحثه العولمة وتأثيراتها الإقتصادية وسنقوم في ثانيها بعرض تطوير القطاع الصناعي في الإقتصاديات الناشئة وفي آخر مبحث سنعرج على تجارب بعض الدول الناشئة في التنمية الصناعية .

الفصل الثالث: القطاع الصناعي في الجزائر، وسنعرض في المبحث الأول منه واقع القطاع الصناعي في الجزائر، وننتقل بعدها في المبحث الثاني ساسات تطوير القطاع الصناعي في الجزائر، أما في المبحث الثالث دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الإقتصاد الوطني وتنمية الصادرات.

تمهيد

لقد عرفت الصناعة تطورا كبيرا واهتماما بالغا من طرف مختلف الدول ومنها النامية لكونها من الوسائل المهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم الحضاري وكذا قدرتها على احداث تغييرات وتحولات اقتصادية من خلال السياسات الصناعية فقد شهد التقدم الصناعي عهدا جديدا في التاريخ البشري ويعود له الفضل في التحولات الاقتصادية والاجتماعية السريعة التي شهدتها معظم بلدان العالم حيث من الصعب ادراك تنمية اقتصادية بدون تنمية صناعية حتى ارتبطت التنمية بالصناعة واقترنت الصناعة بالتقدم لدرجة أن الدول الصناعية تنعت غالبا بالدول المتقدمة.

فرغم اختلاف السياسات الصناعية سواء المعتمدة على استهداف السوق خلال عملية التصنيع أو على الصناعات الثقيلة والخفيفة أو على تلك المتعلقة بملكية المشروعات فالهدف واحد وهو تحقيق تنمية اقتصادية شاملة وهو ما سنحاول تناوله في المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الصناعة.

المبحث الثاني: الإطار النظري للسياسات الصناعية.

المبحث الثالث: استراتيجيات التصنيع.

المبحث الاول: مفاهيم أساسية حول الصناعة

المطلب الاول: مفهوم الصناعة

إن مفهوم الصناعة قد خضع إلى اجتهادات وتعريفات مختلفة من قبل الفقهاء والكتاب وسوف نذكر أهمها:

- الصناعة: مصطلح واسع لوصف جميع جوانب الصناعة أو شركة تعمل في الصناعة من خلال تصنيع المنتجات ويشير أيضا إلى وصف شيء له اتصالا بالصناعة مثل القوة الصناعية أو التنمية الصناعية.[1]
- عرف **Fortman BDG** الصناعة بأنها: << مجموعة من المنشآت التي تنتج سلعة واحدة متجانسة تجانسا مطلقا.>>[2]
- عرف **chamberlin** الصناعة بأنها: << مجموعة من المؤسسات التي تنتج سلعا من نفس النوع و إن لم تكن متجانسة تجانسا مطلقا.>>[3]
- عرف **florence sargant** الصناعة بأنها: << مجموعة من المصانع التي تقوم في الغالب بإنتاج نوع معين من السلع التي يكون نشاطها الرئيسي انتاج سلعة معينة>>[4]
- كما تعرف أيضا الصناعة بأنها: << انتاج البضائع أو الخدمات عن طريق الاستخدام المنظم لرأس المال و العمالة.>>[5]

وعلى العموم هناك ثلاثة مفاهيم للصناعة[6]:

1. مفهوم الصناعة في التاريخ الاقتصادي

حيث هنا يركز مفهوم الصناعة في الجوهر على مسألة أسلوب الانتاج ويستند هذا المفهوم على النشاط واستغلال الأساليب المحسنة لإنتاج الثروة.

فقد بدأت الحركة الصناعية حينما أصبحت الماكنة المسيرة باستعمال الطاقة المولدة مركزيا الأسلوب النموذجي في انتاج المواد الصناعية. وفي ظل الظروف المبكرة للحركة الصناعية كان المصنع يشكل الوحدة الأساسية. ولضمان أقصى درجات الاقتصاد في الانتاج ينبغي:

---

[1] - www.businessdictionary.com/definition/industry consulté le 05/03/2018 a 08-30h

[2]- مدحت القريشي، **الاقتصاد الصناعي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2005، ص25.

[3]- المرجع نفسه، ص26 .

[4]- محمد محروس إسماعيل، **اقتصاديات الصناعة (دراسة نظرية وتطبيقية)**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1987، ص ص 56، 57.

[5]- www.almaani.com consulté le 06/03/2018 a 16:00h

[6]- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 24-25.

أولا: جمع المصانع التي تتولى عمليات صناعية تكميلية لنقل المنتجات الوسيطية أو لاستغلال الفضلات في عمليات صناعية لاحقة؛

ثانيا: ينبغي توحيد الإشراف على الانتاج لتقليل أصناف سلعة معينة؛

ثالثا: ينبغي التخصص في الإنتاج والتوسع فيه. ومنه فإن المفهوم التاريخي للصناعة يعتمد بالدرجة الأولى على ادخال طريقة جديدة للإنتاج أو أسلوب جديد للعمل ضمن الفعالية الاقتصادية.

2. <u>المفهوم الاحصائي للصناعة:</u>

حسب هذا المفهوم فإن الصناعة تتألف من عدة منشآت والمنشأة هي وحدة اقتصادية تقوم بنطاق واحد من الفعاليات الاقتصادية. و المفهوم الاحصائي للصناعة هو تصنيف يعتمد على نوع النشاط الاقتصادي للصناعة وهذا يمثل الجوهر لمفهوم الصناعة المتبع في المقياس الدولي للتصنيف الصناعي. والمفهوم الاحصائي للصناعة هو مفهوم تصنيفي يقيم روابط بين مجموعات من المنشآت أو الصناعات وهذا المفهوم يعتمد على النشاط الاقتصادي أو نوع الصناعة .

3. <u>مفهوم الصناعة في النظرية الاقتصادية:</u>

بموجب هذا المفهوم تتألف الصناعة من عدد من المنشآت التي تنتج سلعة معين أو عدد من السلع و تتألف كل منشأة من وحدة اقتصادية تقوم بخلط عناصر الانتاج لأجل انتاج السلع ويديرها منظم واحد يقوم باتخاذ القرارات. وحسب هذا المفهوم فالقطاع الصناعي يضم ثلاث مجموعات رئيسية من النشاطات هي:

1- مجموعة الصناعات الاستخراجية التي تتولى استخراج المواد الخام المتوفرة في الطبيعة معدنية كانت أو غير معدنية، فوق الأرض أو في باطنها.

2- مجموعة الصناعات التحويلية التي تقوم بمعالجة المواد الخام أو شبه المصنعة أو المصنعة بإجراء عمليات تحويلية عليها.

ويمكن تقسيم الصناعة إلى أربعة أنواع :

إن في اقتصاد أي بلد تعد الصناعة بمثابة الركيزة الأساسية نظرا للأهمية التي تحتلها في تطوير اقتصاديات البلدان باختلاف أنواعها سواء الاستخراجية أو التحويلية أو التجميعية أو التحليلية حيث يعتبر هذا تقسيم مبدأيا لأنه غالبا ما تقع العملية الصناعية داخل قسمين أو أكثر[1]:

1) الصناعة الاستخراجية: ويقصد بها عزل السلعة المطلوبة (المنتج النهائي) من المادة الخام كاستخراج ملح الطعام من مياه البحر؛
2) الصناعة التحويلية: ويقصد بها تغيير شكل وطبيعة المادة الخام حتى تصبح ذات قيمة أكبر من وجهة نظر المستهلك، كتصنيع الجلد الخام في شكل حذية؛
3) الصناعة التحليلية: وأهم ما يميزها عن العملية الاستخراجية أو التحويلية هو تحليل المادة الخام إلى عدة منتجات كتحليل زيت البترول الخام لإنتاج البنزين؛
4) العملية الصناعية التجميعية: ويقصد بها مزج عدة أنواع من المواد الخام ببعضها البعض بنسب معينة لإنتاج منتج له استخدامات ذات قيمة أكبر من قيمة استخدام المواد الخام الداخلة في صناعته، وأبرز مثال على ذلك صناعة السيارات.

المطلب الثاني: خلفية تاريخية للصناعة

يقودنا البحث في تاريخ الصناعة إلى نشأتها بشكلها الأولي على هيئة نشاطات منزلية ضمن نطاق القطاع الزراعي الريفي، فقد كانت المرأة في العائلة الريفية تقوم بصناعة وحياكة الملابس والغزل والنسيج فيما مارس الرجل صناعة أدوات العمل، ثم تطور النشاط الصناعي بصورة تدريجية حيث تحول بعض المنتجين المنزليين إلى أفراد متخصصين أو صناع كالحدادين والنجارين، وكان نشاطهم مخصصا للسوق وليس لإشباع حاجة العائلة فقط ثم جاءت بعد ذلك مرحلة أرباب العمل أو المنتج المقتدر باستخدام العمال الحرفيين الآخرين لقاء أجور معينة لصنع المنتجات تحت سقف واحد وبقي محدود الفائدة لغياب تقسيم العمل الذي يعود له الفضل الأكبر في رفع انتاجية العمل وزيادة الانتاج وتخفيض النفقات وبالتالي زيادة الأرباح وهذا ما عرفته مرحلة المشغل الرأسمالي حيث يرتبط العمل في هذه المرحلة بتجزئة عملية الانتاج يصاحبها تخصص في أدوات العمل المستخدمة.[2]

وتعتبر مرحلة الثورة الصناعية أهم محطة في تاريخ الصناعة لما كان فيها من إختراعات و إكتشافات وارتبطت بقارة أوروبا وهذا لا يعني أن كل الدول الأوروبية عرفت التصنيع في آن واحد بل كان التطور متباين

[1]– عادل حسن، **مشاكل الإنتاج الصناعي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، مصر، 1986، ص ص 14-15.

[2]– مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 19،20.

وبوتيرة مختلفة من دولة إلى أخرى حيث عُرفت بريطانيا بمهد الثورة الصناعية وتعتبر سباقة في هذا الميدان على الرغم من إختلاف المؤرخين على تاريخ بداية التطور الصناعي بهذا البلد بين سنوات 1740 و السنوات الأولى من القرن الثامن عشر، فيما تأخرت بعض البلدان الأروبية حتى 2014، لكن مع تطور الصناعة في بريطانيا ثم فرنسا ثم بلجيكا عمقت الفجوة بين أوروبا وباقي القارات مما أعطى السيطرة على المواد الأولية و الثروات الطبيعية أما باقي الدول الأوروبية فتطورت بها الصناعة بدرجات متفاوتة كالنمسا واسبانيا وإيطاليا والبرتغال.[1]

من جهة أخرى ظهرت الصناعة بالولايات المتحدة الأمريكية وتطورت بشكل سريع بل وأصبحت منافسا قويا للدول الأوروبية، أما الاتحاد السوفياتي سابقا فقد خطى خطوات عملاقة في ميدان الصناعة سمحت له أن يحتل الصف الثاني بعد الولايات المتحدة الأمريكية كثاني دولة صناعية في العالم مخلفا ورائه كلا من ألمانيا وبريطانيا على الرغم من أنه كان يعتبر البلد الأكثر تأخرا في ميدان الصناعة أثناء الحرب العالمية الثانية، وقد ظهرت الصناعة في روسيا في القرن التاسع عشر ولكن بوتيرة بطيئة.

المطلب الثالث: دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية

يتميز دور الصناعة عن باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى في تحقيق عملية التنمية من خلال[2]:

- ✓ لجوء الدول النامية الى التصنيع حيث أنه يعتبر من أهم الوسائل الأساسية لتوسيع فرص العمل والتخفيف من معدلات البطالة؛
- ✓ يتميز النشاط الصناعي بارتفاع متوسط انتاجية العمل بالمقارنة مع مثيلها في النشاط الزراعي أو في العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى؛
- ✓ المعدلات الانتاجية المرتفعة نسبيا للقطاع الصناعي تساهم في تعجيل وتائر نمو الدخل القومي من خلال علاقات التشابك و الترابط بين الصناعة و القطاعات الاقتصادية الأخرى؛
- ✓ خلق فرص عمل مناسبة وتوظيف الموارد البشرية في العمليات الانتاجية مما يدفع بعجلة التنمية للأمام وخصوصا الصناعات كثيفة العمل؛
- ✓ التطور الصناعي يساهم في خلق المهارات والخبرات الصناعية والفنية كما أن ارتفاع مستويات الدخول الناتجة عن الصناعة يساهم في اعادة توزيع الدخول وتقليل التعاون فيما بينها؛

[1]– زرزور مريم، **تطوير القطاع الصناعي في الجزائر في ظل الإنفتاح الاقتصادي**، مذكرة ماستر، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017 ص03.

[2]- مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 39 ، 40.

- ✓ ان التطور الصناعي يساعد على تخفيف ظاهرة عدم الاستقرار في الاقتصادات النامية و خاصة التي تعتمد على منتوج واحد و معلوم أن الاعتماد على منتج واحد يعرض البلد الى التقلبات في مستوى الدخل و يؤثر بالتالي على معدلات التنمية؛
- ✓ نمو و توسع الصناعة يؤدي الى ارتفاع و زيادة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي حيث يعمل على تعديل الهيكل الاقتصادي خاصة في الدول النامية؛
- ✓ يعتبر التصنيع من الوسائل الضرورية في تطوير الزراعة ورفع مستوى الانتاجية فيها حيث أن القطاع الزراعي من القطاعات الرئيسية والمهمة في اقتصاديات البلدان النامية وذلك من خلال استخدام المكائن والمعدات والآلات الزراعية... إلخ، لذلك لا يمكن تصور تطور الزراعة بدون التصنيع كما لا يمكن تصور توسع وتطور صناعي بدون تطوير وتوسيع الانتاج الزراعي الذي يمد الصناعة بما تحتاجه من مواد خام ومواد غذائية؛
- ✓ يمكن للقطاع الصناعي أن يوفر العديد من السلع الصناعية التصديرية ويقلل من استيراد مثل هذه السلع مما ينعكس على الميزان التجاري وميزان المدفوعات ويوفر النقد الأجنبي اللازم لعملية التنمية الاقتصادية؛
- ✓ التصنيع يساعد على تحسين نسب التبادل التجاري، حيث أن أسعار السلع المصنعة أعلى من أسعار السلع الأولية في التجارة الدولية الأمر الذي يؤدي الى زيادة القدرة الشرائية للبلد المعني و بالتالي يزيد مستوى الرفاهية.

كما أن التصنيع يلعب دورا ايجابيا بل و يقوي العزة القومية للبلد و ذلك من خلال تعزيز القدرة الدفاعية في حالة تطوير التصنيع الحربي.[1]

[1]- مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص41.

المبحث الثاني: الاطار النظري للسياسات الصناعية

المطلب الأول: تعريف السياسات الصناعية وأهميتها

أولا تعريفها:

قبل التطرق إلى تعريف السياسة الصناعية يجب الإشارة إلى أن السياسة الصناعية تنطوي على أكثر مما تقدمه، والدليل على ذلك ببساطة قيام كافة الدول المتقدمة في العالم اليوم بوضع وتنفيذ سياسات صناعية حتى يمكنها تحقيق استراتيجياتها الصناعية.

وكما قال "stiglitz" : (تعلمنا من الأخطاء وأنا أعتقد أننا قادرون على عمل سياسة صناعية فعّالة أكثر)[1]

ووردت عدة تعاريف من قبل الباحثين نبرز أهمها فيما يلي[2]:

- عرفها إيلي يشوعي: " أنها مجموعة إجراءات على المدى القصير منسقة وهادفة تصب كلها في مصلحة الصناعة"
- وتم تعريفها من قبل "Raymond Barre "و "Jacques Fontanel" أن السياسة الصناعية هي: سياسات دفاعية تسعى إلى عكس اتجاهات السوق التي غالباً ما فشلت أياً كانت الوسائل المستخدمة الإعانات أو الحماية التجارية.
- وتم تعريفها من " Noland & pack" بأنها "سياسة لتغيير الهيكل القطاعي للإنتاج نحو القطاعات التي توفر المزيد من فرص النمو المتسارع مما يتم إحداثه بواسطة عملية التحول الاقتصادي النموذجي بما يتلاءم مع نسبة الأفضلية الثابتة" أي أنها سياسة توجه إلى القطاع المهم بالنسبة للدولة .
- أما "Harrison" فقد ذهب إلى القول بأنها: " سياسة لإعادة تخصيص الموارد من أجل القطاعات التي تعتبر خاصة في الاتجاه الخارجي ما يساعد الاقتصاد على تحقيق مستوى دخل أو معدل نمو أعلى"
- وقد كان لـ "Howard & saggi"وجهة نظرهم في تعريف السياسة الصناعية عندما قالوا بأنها أساسا أي تدخل انتقائي أو سياسة حكومية يحاولان تعديل هيكل الإنتاج نحو القطاعات التي يتوقع منها إعطاء فرص أفضل من أجل نمو اقتصادي مقارنة مع ما قد يحدث في غياب مثل هذا التدخل. وبمعنى آخر في توازن السوق.

---

[1] – MEHDI SHAFAEDDIN, **Is Industrial policy Relevant in the 21 century?, Third World Network**, Malaysia, 2008, p1.

[2] – وليد أحمد صالح العطاس، **دور السياسات الصناعية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة، 2010/2009، ص3.

- أما "Carson": فقد أوضح عملية الترابط الوثيق بين القطاعين العام والخاص عند إعداد السياسة الصناعية وعرفها بأنها: "التنظيم المتماسك لأنشطة القطاعين العام والخاص ذات الأثر في اتخاذ قرارات تنمية الإنتاج والاستثمار والبنية الأساسية ورأس المال البشري والتجارة الدولية لتحفيز الناتج القومي من حيث الكم والنوع ومزيج المنتجات والخدمات".
- وعرفت من قبل "Richard B. Mckenzie " بأنها: "عنوان لمجموعة واسعة من الإصلاحات الاقتصادية المقترحة التي ظهرت كبرنامج سياسي موحد في بداية الثمانينات، وهذه الإصلاحات من شأنها أن تعطي المسؤولين الحكوميين سلطات إضافية وكذلك ما يلزم من الصلاحيات المالية والتنظيمية، لتغير بشكل مباشر البنية الصناعية للبلاد[1].

إن وضع سياسة صناعية من شأنه أن يساعد على تعزيز النمو الاقتصادي، وتوسيع ظروف العمل، وخفض عجز الميزان التجاري، والمحافظة على البيئة، وتنمية الموارد الإنسانية والمالية، وزيادة الإنتاجية بواسطة رفع المستوى العام للتكنولوجيا المطبقة، ودعم النوعية والجودة والمنافسة، ومنع الاحتكار، وضبط تطور الأسعار[2]

ثانيا: أهميتها

تتجلى أهمية السياسة الصناعية فيما يلي[3]:

- كفاءة توزيع الموارد الاقتصادية بين الاستخدامات المختلفة في عملية الإنتاج (كفاءة التخصيص)؛
- الكفاءة المتعلقة بإنتاج السلع والخدمات بأقل قدر ممكن من الموارد الاقتصادية (الكفاءة الداخلية أو الفنية)؛
- كفاءة توزيع الإنتاج الكلي من السلع والخدمات بين أفراد المجتمع أو المشتركين في النشاط الإنتاجي (الكفاءة التوزيعية).

المطلب الثاني: مضمون السياسة الصناعي

تؤدي الصناعة دوراً مركزياً في النمو الإقتصادي العام، نتيجة تفاعل التوظيف المالي مع الإنتاجية والتوسع وتؤثر الصناعة إيجاباً مع بقية القطاعات، إلى درجة أن الأزمات الإقتصادية باتت في واقعها أزمات إنتاجية. و تأخذ الحكومات دائما على عاتقها مسؤولية إدارة و تنظيم التنمية الصناعية. وغالبا ما يتعارض عمل السياسة الصناعية مع عمل السوق بمعنى أن الأسواق في اقتصاد السوق تعترضها عيوب بالنسبة إلى مواجهات العرض مع الطلب للمواد الأولية والمنتوجات النهائيّة، فتأتي السياسة الصناعية لتزيل شوائب السوق وهيكليات

[1] –www.econlib.org consulté le 10/03/2018. A 18: 15

[2]- خليل حسين، **السياسات العامة**، دار المنهل، بيروت، 2006، ص 273.

[3]- أحمد سعيد بامخرمة ، **اقتصاديات الصناعة**، دار الزهراء للنشر والتوزيع، السعودية ،ط2، 2001، ص ص 245- 250.

الإنتاج لمنع الصناعات والاقتصاد من الوقوع في الأزمات. وتختلف الأسواق بطبيعة عملها، فسوق النفط تختلف عن سوق الحديد، كما يختلف عمل سوق عمل الحديد مثلا، عن عمل سوق المواد الاستهلاكية من حيث طبيعة المنافسة والإنتاج والطلب.

ولكن بأي حال يجب أن تحافظ السياسة الصناعية على حد أدنى من المنافسة وعلى وفرة العرض في الأسواق منعا للاتحاد الاحتكارات بين الشركات.

و من أجل رسم أو إعداد السياسة الصناعية يفترض في بادئ الأمر أن تحدد الدولة الخيارات التي تنشأ اعتمادها في بعض الميادين. أما الميادين التي في إطارها يفترض بالدولة تحديد خياراتها، فهي متشعبة، نذكر أهمها[1]:

1. التدخل في الشأن الصناعي:

وأمام الدولة في هذا المضمار خياران:

– الامتناع عن التدخل في القضايا الصناعية، اقتناعا منها بدور السوق في التوجيه المناسب للاستثمارات نحو القطاعات الصناعية، و في الحل التلقائي للمشاكل الصناعية، وفي تعزيز دور المنافسة التي تشكل شرطاً أساسياً لكلّ تقدّم تكنولوجي. وبالتالي، كل تدخل للدولة في القطاع الصناعي من شأنه إفساد هذا الدور للسوق. و يقتصر دور الدولة من خلال تأمين البنية التحتية المتطورة، و الإعداد المهني و تطوير البحث العلمي إلخ...

–التدخل في القضايا الصناعية من خلال الحوافز الضريبية و القروض الميسرة و الإسراع في حل الأزمات التي يتعرض لها هذا القطاع.

2– موقف الدولة من القطاع الصناعي:

يترتب على الدولة في هذا الميدان الخيار أولا ما بين أمرين:

– خصخصة المنشآت العامة الصناعية و ذلك بعد التجارب التي دلَّت على أن الدولة هي مقاول أو مستثمر فاشل، وبالتالي يجب ترك الاستثمار للقطاع الخاص؛

– الاحتفاظ بهذه المنشآت في إطار القطاع العام، من أجل التأثير على المجرى العام للأسعار، و ذلك منعا للتضخم المالي، أو لزيادة الاستثمارات في هذه المنشآت.

3– الموقف من المنافسة الخارجية للقطاع الصناعي:

ثمة ثلاثة خيارات معروضة على الدولة في هذا المجال:

– حماية القطاع الصناعي المحلي من المنافسة الخارجية، وذلك تشجيعا للاستثمار في هذا القطاع؛

– عدم حماية هذا القطاع، منعا لردات الفعل المعاكسة على الصادرات الوطنية؛

[1]– خليل حسين، مرجع سبق ذكره ، ص ص 20،21.

– الحماية في مرحلة أولى للقطاع الصناعي عندما يقوى بفضل الاستثمارات يعاد في مرحلة ثانية إلى تخفيف الإجراءات الحمائية.

4– الموقف من الاستثمارات الأجنبية:

تتوفر للدولة أربع خيارات في هذا الميدان:

– السعي لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية نحو الصناعة عبر الحوافز و القروض الميسرة و حرية تنقل الاستثمارات؛

– اتخاذ موقف محايد من هذه الرساميل، أي عدم السعي لاستقطابها؛

– سياسة انتقائية للرساميل الأجنبية من حيث السماح باستثمارها فقط في قطاعات صناعية معينة دون سواها؛

– فرض قيود على الرساميل الأجنبية بتحديد سقف لنسبة مشاركتها في رأسمال الشركات الصناعية الوطنية.

5– استراتيجية التصنيع:

أمام الدولة خياران في هذا المجال:

–التركيز في المرحلة الأولى من عملية التصنيع على الصناعات الخفيفة (مواد غذائية، ألبسة، أثاث)

–التركيز في المرحلة الأولى من عملية التصنيع على الصناعات الثقيلة (المعدات الصناعية السيارات الصلب)

6– إعطاء الأولوية لأي من الصناعات؟

تواجه الدولة خيارين في هذا المضمار:

– إعطاء الأولوية للمنشآت الصناعية التي تنتج سلعا بديلة عن السلع المستوردة و ذلك بتأمين الحماية الكافية لها من المنافسة الأجنبية.

– إعطاء الأولوية للمنشآت المتجهة نحو التصدير.

7– الموقف من مساعدة القطاع الصناعي:

ثلاثة خيارات متوفرة للدولة في هذا المجال على الأقل:

– مساعدة القطاع الصناعي بشكل عام من خلال الإعفاءات الضريبية الميسرة، وتمويل البحث العلمي والتكنولوجي وذلك تشجيعا للاستثمار في هذا القطاع؛

– مساعدة فقط القطاعات الصناعية التي تتعرض لأزمة لحين خروجها منها؛

– إيقاف مساعدة هذا القطاع، حرصا على عدم إفساد آليات السوق، واقتناعا بالمبدأ التالي: لا ينفع الدعم للمنشآت غير القادرة على المنافسة، وبالتالي لا يجوز دعمها للاستمرار بشكل مصطنع. غير أنه يتوجب على الدولة تأمين المناخ اللازم و البنية التحتية الضرورية لتقدم القطاع الصناعي(تخفيض معدلات الفائدة، تطوير التعليم المهني، توفير الأسواق الخارجية...).

المبحث الثالث: استراتيجيات التصنيع

المطلب الأول: استراتيجية التصنيع المتعلقة بالسوق المستهدفة

أو ما يعرف باستراتيجية التوجه نحو الداخل وإلى الخارج حيث اقتصر الفكر الاقتصادي لفترة طويلة على الحديث عن نوعين من الاستراتيجيات التي يمكن تبنيهما عند القيام بالتنمية الاقتصادية عموما، والتنمية الصناعية على وجه الخصوص وبالتحديد في الدول النامية وهما: استراتيجية إحلال الواردات، واستراتيجية التوجه نحو التصدير كما أنه هناك دول تقوم بالدمج بين السياستين معا.

أولا: استراتيجية إحلال الواردات

سعت الدول التي اختارت التنمية الصناعية خيارا استراتيجيا تنمويا في بادئ العملية التصنيعية إلى التوجه الصناعي الداخلي لإحلال الواردات وبطبيعة الحال كانت المحاولات تركز على الصناعات الاستهلاكية كثيفة استخدام العنصر البشري وما كان لها تأثير كبير وتحقيق وفورات ايجابية على الناتج القومي والقيمة المضافة الصناعية ، حيث أن استراتيجية احلال الواردات ابتغت تعويض ما تستورده البلاد من سلع من خلال إقامة مصانع محلية انطلاقا من ذاتياتها وهيكلها الصناعي ومدى ما يسمح به هيكل القطاع الصناعي العالمي.[1]

1. مزايا استراتيجية إحلال الواردات:

تتمثل مزايا هذه الاستراتيجية في[2]:

- توفير النقد الأجنبي الموفر من إحلال الواردات أكبر من النقد الأجنبي المدفوع للمواد الخام والسلع الرأسمالية وبقية مستلزمات الإنتاج المستوردة؛
- تشغيل الأيدي العاملة خاصة غير الماهرة التي تحتاجها كثير من الصناعات الناشئة الخفيفة التي لا تعتمد على طرق الإنتاج كثيفة رأس المال.

2. عيوب استراتيجية احلال الواردات:

يصاحب هذه الاستراتيجية مجموعة من العيوب نذكر منها[3]:

- قد يؤدي الاستمرار في تطبيق استراتيجية إحلال الواردات وما يصاحبها من فرض الضريبة الجمركية على السلع المستوردة إلى الاضرار بمستوى الكفاءة الإنتاجية في الصناعات الوطنية الناشئة تحت ظل هذه الحماية ؛
- احتمال استخدام وسائل انتاج كثيفة رأسماليا على حساب الأيدي العاملة مما يسبب في انتشار البطالة؛

[1]- محمد إبراهيم عبد الرحيم، **الاقتصاد الصناعي والتجارة الإلكترونية**، مؤسسة شباب الجامعة، 2007، ص، ص، 25-27.
[2]- زرزور مريم، مرجع سبق ذكره، ص 12.
[3]- المرجع نفسه، ص ، ص 12،13.

- استمرار الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الرأسمالية والوسيطة يجعل الهيكل الانتاجي لا يعمل بكفاءة إلا بالارتفاع المستمر في هذه الواردات وفي حالة نقصها تنشأ الطاقة العاطلة.[1]

ثانيا: استراتيجية التوجه نحو التصدير

اتجهت بعض البلدان إلى التصدير للاستفادة من المزايا النسبية و وفورات اقتصاديات الحجم واستغلال القدرات الانتاجية والمصانع القائمة أكثر من استغلال الاستثمار بكفاءة مهنية احترافية.

وبرهنت قصص النجاح التي صار بعضها معجزة اقتصادية صناعية بان فعالية استراتيجية التوجه إلى الخارج نجحت في زيادة النمو الاقتصادي واستيعاب وتوظيف العمالة الوطنية حيث أن زيادة معدلات الناتج القومي ومستويات المعيشة تؤدي إلى زيادة إنشاء المصانع وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة المغذية للصناعات الكبيرة وبالتالي تحتاج إلى أيدي عاملة أكبر.

كما نجحت أيضا هذه الاستراتيجية في تعزيز الصادرات والمعتمدة على سياسات واقعية للصرف الأجنبي وإقرار السياسات التنافسية وكذلك تبني حوافز تشجيعية للاستثمار الأجنبي واستحداث صور عديدة للتعاون والشراكة الأجنبية.

1- مزايا استراتيجية التوجه نحو التصدير:

يمكن تلخيص أهم مزايا استراتيجية تنمية الصناعات التصديرية بالنسبة للدول النامية فيما يلي[2]:

- التشجيع على حسن استغلال مبدأ الميزة النسبية والذي من شأنه أن يمكن الدولة من الاستفادة من وفورات التخصص في إنتاج سلع معينة، وهذه السلع ليست بالضرورة سلعا أولية ولكن سلع مصنوعة تعتمد كما تم ذكره على الميزة النسبية؛
- التغلب على مشكل صغر السوق المحلي مما يمكن الدول النامية من الاستفادة من وفورات الحجم؛
- يشجع إنتاج السلع المصنوعة بغرض التصدير على رفع مستوى الكفاءة داخل الاقتصاد الوطني، وهذا العامل هام جدا وخاصة في حالة الصناعات التي تنتج سلعا أو تستخدم كمستلزمات إنتاج في صناعات محلية أخرى؛
- إن معدل نمو السلع المصنوعة بغرض التصدير لا يتوقف على معدل نمو السوق المحلي (مثل السلع التي تنتج بهدف الإحلال محل الواردات) لكنه يتوقف على معدل نمو اقتصاديات الدول المستوردة.

[1]- محمد صفوت قابل، **نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية**، دار وفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2008، ص 137.
[2]- محمد محروس إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ، ص 56 - 57.

2- عيوب استراتيجية التوجه نحو التصدير :

ويمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

- قد يصعب على الدول النامية أن تقيم صناعات تصديرية بسبب شدة المنافسة من جانب الدول الصناعية ذات التجربة الطويلة في مجال التصنيع؛
- إن الدول الصناعية قد تقيم جدارا عاليا من الحماية الجمركية فيما يتعلق بصناعاتها التي تتميز بالبساطة أو باستخدام قوة إنتاجية كثيفة اليد العاملة (مثل الملابس الجاهزة..)، وهذه الصناعات التي يمكن أن تتمتع من خلالها الدول النامية بميزة نسبية في إنتاجها؛
- إن الدولة التي تعتمد أساسا على تصدير منتجاتها المصنوعة إلى أسواق الدول الصناعية مهددة من وقت لآخر بالتعرض لأزمات اقتصادية تمر بها اقتصاديات هذه الدول الصناعية المستوردة.

3- **الدمج بين استراتيجيتي الإحلال محل الواردات والتصنيع من أجل التصدير:**

بوسع الدول النامية إتباع إمكانية الدمج لضمان نجاح نتائج كل من الاستراتيجيتين في إحداث انتعاش في التنمية الصناعية والاقتصادية، ويكون ذلك عن طريق إقامة واستحداث فروع تصديرية لبعض الصناعات التحويلية وذلك لفك الخناق عن السوق المحلية وتوسيعها، وتطوير صناعات ذات طابع إحلالي لتصبح فيما بعد ذات طابع تصديري ، ويتم تطبيق الاستراتيجيتين معا عن طريق تقديم المساعدة والدعم للصناعات المنتجة للسلع الموجهة نحو التصدير من جهة، وإقامة العوائق في وجه استيراد بعض السلع المصنعة من جهة أخرى، ولكن ما يعاب على هذين الإجراءين أن هناك بعض الاقتصاديين ممن يرون أن الإعانات التي تقدم لأصحاب المصانع المنتجة للسلع الموجهة للتصدير، قد لا تمكنهم من منافسة جميع أصحاب الصناعات الذين يتميزون بالخبرة الطويلة في البلدان الصناعية من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذه الإعانات قد ترهق الاقتصاد مما يؤدي إلى انخفاض الدخل وانخفاض القدرة الشرائية للأفراد .[2]

المطلب الثاني: الاستراتيجية المتعلقة باختيار قطاع صناعي معين

لقد اختلفت الدول من خلال تطورها الصناعي من حيث نوعية الصناعات التي تعطيها الأولوية في برامجها التنموية حيث أنه هناك دول اعتمدت استراتيجية تصنيعها بدرجة كبيرة على الصناعات الثقيلة وأخرى اعتمدت على الصناعات الخفيفة.

[1]- محمد محروس إسماعيل، مرجع سبق ذكره ص 58.

[2]- هاجن افيريت، ترجمة جورج خوري، **اقتصاديات التنمية**، مركز الكتب الأردني، الأردن، 1988، ص 202.

أولا: الصناعات الخفيفة

تعد هذه أول مرحلة تصنيعية في البلدان الرأسمالية الغربية فقد بدأت هذه البلدان تصنيعها على الصناعات الاستهلاكية الأساسية مثل الغذائية والمشروبات والتبغ والمنسوجات والأثاث والخشب.[1]

ترتكز هذه الاستراتيجية على إقامة الصناعات الاستهلاكية الخفيفة مثل: الملابس والأغذية، حيث يتوفر الطلب عليها مما يترتب عليه تزايد الدخل وتحول هيكل الطلب اتجاه الصناعات الوسيطة، مما يؤدي إلى التوسع في الاستثمار في هذه الصناعات، وفي مرحلة تالية تقام الصناعات الرأسمالية، وذلك بعد أن يكون قد اتسع السوق لمنتجات هذه الصناعات نظرا لتوسع كل من الصناعات الاستهلاكية والوسيطة، ونميز الصناعات الاستهلاكية بأنها كل صناعة تساهم في إنتاج السلع التي تستهلك مباشرة بواسطة الأفراد، أما الصناعات الإنتاجية فهي كل صناعة تساهم في إنتاج السلع الإنتاجية أي السلع التي تستخدم في إنتاج سلع أخرى.

والبلدان النامية حديثة العهد بالتصنيع يتناسب مع ظروفها البدء بالصناعات الخفيفة (الاستهلاكية) ل[2]:

- حاجة هذه الصناعات إلى مقادير قليلة من رأس المال.
- حاجة هذه الصناعات إلى درجات متواضعة من المهارة والخبرة الفنية.
- صغر حجم المصنع الأمثل وبالتالي تماشيه مع حجم السوق الصغيرة في هذه البلاد.
- حاجة هذه السلع إلى وقت قصير لإنتاجها.

ثانيا: الصناعات الثقيلة

طبقا إلى التصنيف القياسي الدولي للصناعة (ISIC) فإن الصناعات الثقيلة تشمل الصناعات الإنتاجية وسلع الاستهلاك المعمرة والمتطورة والورق والكيماويات ومنتجات البترول التعدينية غير المعدنية والمعدن الأساسية ومنتجات المعادن.[3]

سادت هذه الاستراتيجية في الاتحاد السوفياتي وبلاد الكتلة الاشتراكية، ويقوم نمط التصنيع في هذه البلاد على أساس التخطيط المركزي، وعلى ذلك فإن قيام الصناعات الإنتاجية في هذه البلاد والذي تم في وقت قصير نسبيا خلال القرن الحالي لم يتحقق طبقا لعوامل السوق أو الطلب ولكن تم ذلك على أساس توجيه قدر كبير من الاستثمارات اتجاه هذه الصناعات، فوجدت البلاد الاشتراكية أن الاعتماد على النمط الخفيف للتصنيع سوف يكون بطيئا ولا يحقق التنمية الاقتصادية المطلوبة.

وهذا نمط يرتكز على البدء بتنمية وإقامة الصناعات الرأسمالية الثقيلة، كالآلات والمعدات على أساس أن توفير العرض من تلك السلع الرأسمالية سوف يولد الطلب عليها مستقبلاً، لأنه سيشجع على إقامة الصناعات

[1]– مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره ، ص 50.
[2]- محمد محروس إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص41.
[3]- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص50.

الاستهلاكية والوسيطة التي تستخدم تلك الآلات والمعدات ، إن هذه الاستراتيجية تعتمد أساساً على السوق المتوقع مستقبلاً وليس السوق الحالي.[1]

المطلب الثالث: استراتيجية التصنيع المتعلقة بملكية المشروعات

في هذا الجزء من استراتيجية التصنيع في البلدان النامية يتم تحديد هل تركز عملية التنمية الصناعية على جهود الدولة –القطاع العام– أو يترك القطاع الخاص للقيام بالمبادرة بتمويل الصناعات المطلوبة.

أولا: القطاع الصناعي العام

من أهم الاعتبارات التي تدفع الحكومة إلى تملك المشروعات الصناعية ما يلي[2]:

- ✓ ضخامة رأس المال المطلوب: ويكون في المشروعات الكبيرة، وخاصة الحديد والصلب والإسمنت والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية وغيرها من الصناعات الثقيلة. حيث أن رأس المال المطلوب يفوق طاقة أي مستثمر خاص؛
- ✓ ضآلة العائد المنتظر: حيث أن هناك بعض المشروعات تعاني (مثل المشروعات السابقة) من ضآلة العائد المنتظر، وقد تكون هناك خسائر خاصة في السنوات الأولى للإنتاج، وبالتالي ينصرف القطاع الخاص عن هذه الصناعات؛
- ✓ قد لا تكون الندرة على مستوى رأس المال فقط بل تتعداه في كثير من البلاد إلى ندرة في الأيدي العاملة الماهرة، الإدارة القادرة، قنوات التسويق المتطورة وعليه تصبح الحكومة الجهة الوحيدة القادرة على توفير وتعبئة أي قدر يعتد به من هذه الكفاءات؛
- ✓ في بعض المشروعات تشترك الحكومة جزئيا وتترك الجزء الآخر من رأس المال للمستثمرين، سواءا أكانوا أفرادا أو شركات خاصة. وهذا النوع من المشروعات المختلطة يشجع القطاع الخاص على الاشتراك؛
- ✓ يتطلب القطاع الخاص (محلي أو أجنبي) على قيام الحكومة بفرض تعريفة جمركية عالية، ومد المشروع الجديد بكثير من الخدمات بأسعار رمزية، وكذلك إلزام الادارات الحكومية بتفضيل الشراء من هذه المشروعات مما قد يغري الحكومة على تملك المشروع كله أو بعضه، للمحافظة على المال العام وضمان مصلحة المواطنين؛
- ✓ عدم تحمس رأس المال الأجنبي للاشتراك في المشروعات الصناعية في البلاد النامية، إضافة إلى الأسباب السابقة، نجده يتخوف أيضا من التأميم والمصادرة وعدم الاستقرار السياسي، وصعوبات تحويل الأموال إلى

[1]- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص50.
[2]- محمد محروس إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ص 17-19.

الخارج لذلك لا تجد الحكومة مفرا من القيام بالمشروعات الحيوية التي لا تجد إقبالا من المستثمرين سواء المحليينأو الأجانب؛

- ✓ هناك بعض المشروعات التي تعتبرها الدولة مشروعات استراتيجية أو مشروعات خاصة بالأمن القومي والدفاع، ومن ثم ترى بعض الحكومات ضرورة القيام بها حتى لا تكون تحت رحمة المستثمرين الأفراد سواء محليين أو أجانب؛
- ✓ الخوف من الاستعمار الاقتصادي الأجنبي حيث تخشى البلدان النامية من تغلغل النفوذ الأجنبي عن طريق تملك المشروعات الصناعية، لذا الكثير منها يفضل القيام بدور كبير في الصناعات الجديدة؛
- ✓ حماية المستهلكين من الاحتكارات حيث تقوم الحكومة بإنشاء المشروعات الصناعية بنفسها، لتخوفها من قيام احتكار يهدد مصالح المستهلكين، نجد هذا الخطر قائما في البلاد حديثة العهد بالتصنيع وذلك بسبب ضيق نطاق المنافسة، الذي يعود لضيق السوق الداخلي، وكذا فرض ضرائب جمركية حامية، مما يشجع الشركات القائمة على المبالغة في رفع الأسعار.

1- مزايا القطاع الصناعي العام:

يتمتع القطاع الصناعي العام بالمزايا التالية[1]:

- قدرة الحكومة في الحصول على رؤوس أموال كبيرة لتمويل مشروعاتها، وبالتالي تستطيع أن تقيم مشروعات حديثة من الأحجام الاقتصادية المثلى، مما يعود بالفائدة على الاقتصاد القومي.
- توفير الحكومة حاجتها من رأس المال سواءا بالعملة المحلية أو الأجنبية، وذلك بسعر فائدة معتدل وبشروط سداد أفضل؛
- إن المشروعات الحكومية أساسية كانت أو غير ذلك تشكل قاعدة تقوم عليها صناعات أخرى في المستقبل، مما يسهل إدماجها في أي خطة مستقبلية بما يعود بالفائدة القصوى على المجتمع؛
- تستفيد المشروعات الحكومية من ارتباطها بالحكومات، كتحصلها على إذن استيراد المواد الخام قبل غيرها من المشروعات الخاصة وهذا في حالة ندرة النقد الأجنبي، كما تقوم الحكومة بتوفير البنية الأساسية لمصانعها، وتقوم المؤسسات الحكومية بتفضيل منتوجات الدولة مما يسهل عملية تسويقها؛
- تستطيع الحكومة في حالة تحقيق المشروع لأرباح كبيرة استخدامها في استثمارات ومشروعات جديدة، مما يدعم النشاط الصناعي في الدولة، كما يمكنها بيع السلعة إذا كانت ضرورية بسعر منخفض أو بسعر التكلفة، مما يؤدي إلى زيادة رفاهية الأفراد.

[1]- محمد محروس إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص، ص 21-22.

2- عيوب القطاع الصناعي العام:

تتمثل عيوبه في التالي[1]:

- عدم وضوح الأهداف بل وتضاربها، وتحددها الجهات السياسية التي تستولي على أرباح الشركات التابعة لها لتنفقها على التعليم وغيره من المرافق مما يعرقل سير هذه المشروعات، وذلك بعكس الحال في المشروعات الخاصة حيث الأهداف محددة والرؤية واضحة، والهدف هو تحقيق أقصى ربح ممكن، عن طريق العمل بأقصى كفاءة؛
- كثيرا ما يكون الدافع نحو إنشاء المشروعات هو الاعتبارات السياسية، وذلك لكي تثبت الحكومة للجماهير أنها حريصة على تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن ثم فإنها لا تنال الدراسة الاقتصادية والتقنية الجادة قبل إقامتها، ناهيك عن التدخل المستمر في تحديد الأثمان والأجور وفرض أعداد العاملين...، لهذا تفشل في تحقيق الأهداف الاقتصادية؛
- إن المشروعات الحكومية تعاني من تعيين أفراد لإدارتها لاعتبارات سياسية أو لإرضاء جهات معينة وهم لا يتمتعون بالكفاءات المطلوبة، مما يضر كثيرا بالروح المعنوية للعاملين فضلا عن اضطراب عمل المشروعات، بالإضافة إلى تعيين عدد كبير من العاملين مما يزيد التكلفة والذي يؤدي لرفع الأسعار؛
- التدخل المستمر في إدارة المشروعات الحكومية، خاصة من الوزراء والمسؤولين لممارسة نفوذهم ومحاباة أنصارهم؛
- لا يقع اللوم على عاتق الأفراد المسؤولين عن إدارة المشروعات الحكومية وحدهم، ولكن يرجع إلى الأنظمة المتبعة أو المفروضة، مثل نظام الأجور والمرتبات المتبع في الحكومة، والذي يقلل الحافز نحو العمل الجاد وروح المغامرة.

ثانيا: القطاع الصناعي الخاص

يسعى القطاع الخاص باستمرار إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، ويتحقق ذلك عن طريق ضغط تكاليفه إلى أدنى حد ممكن، وذلك بالعمل بأقصى كفاءة ممكنة.

إيجابياته:

تتجلى إيجابيات القطاع الصناعي الخاص في[2]:

[1]- محمد محروس إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ص 22-25.

[2]- محمد محروس اسماعيل، مرجع سبق ذكره ، ص 33.

- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره ، ص57.

– حيث يقوم القطاع الخاص بدور مكمل لدور الحكومة في الاستثمار: إن الحكومة تقوم بتوفير المرافق العامة من تعليم وصحة وطرق...إلخ فضلا عن قيامها بالمشروعات الصناعية الأساسية، ومن ثم فإنها تترك منافذ كثيرة يستطيع القطاع الخاص استغلالها، كالمشروعات الصغيرة التي لا تستطيع الحكومة إدارتها، لذلك فإن تشجيع الحكومات للقطاع الخاص سيؤدي في النهاية إلى الإضافة للاستثمار الكلي وبالتالي الدخل القومي، وهذا من شأنه أن يشجع على استقطاب رأس المال الأجنبي؛

– يتمتع القطاع الخاص بالحيوية والديناميكية: وهذا يتماشى مع سعي القطاع الخاص وراء تحقيق أقصى ربح ممكن، ومن ثم فإنه يميل دائما إلى التوسع عن طريق إعادة استثمار أرباحه حتى يواجه منافسيه، وهذا ما لا يتوفر في القطاع العام حيث تقل روح المغامرة لدى الأفراد؛

– في حالة مواجهة المشروع الخاص لأزمة مالية أو خسارة فإنه يحاول دائما أن يقلل من هذه الخسائر إلى أدنى حد ممكن، ويعني هذا التصرف الحفاظ على رأس المال الخاص بالمجتمع؛

– تلبية حاجة المجتمع من ناحية الجودة، النوع، الشكل، الأداء...إلخ وفي العادة تقوم المشروعات الخاصة الكبيرة بعمل دراسة للسوق والقيام بأبحاث لمعرفة رغبات المستهلكين واحتياجاتهم، بل والعمل على إرضاء المستهلك بكل الطرق، للحصول على أقصى ربح ممكن، عكس القطاع العام الذي لا يهتم بكل هذا.

عيوب القطاع الصناعي الخاص:

للقطاع الصناعي الخاص عيوب وسلبيات نذكر أهمها[1]:

– الاحتكار: توجد النزاعات الاحتكارية لدى الشركات الخاصة كلما سمحت الفرصة لذلك، مما يدفعها إلى المبالغة في رفع أسعارها، وتزيد من قوتها الاحتكارية في حالة اختفاء المنافسين، وعدم وجود منافسة أجنبية بسبب ارتفاع الضرائب الجمركية على الواردات، كما تسعى الشركات الصناعية إلى تكوين كارتل احتكاري مع غيرها من الشركات المنتجة؛

– سوء توزيع الدخل القومي: يؤدي القطاع الخاص إلى سوء توزيع الدخل القومي في البلاد النامية بسبب تزايد العائد الذي يحصل عليه أصحاب رأس المال والمدراء، لكن يمكن التخفيف من حدته بفرض ضرائب تصاعدية دون الوصول إلى الحد الذي يُثَبِّط همم رواد الصناعة؛

– يلاحظ أنه بمجرد نجاح أحد الأفراد أو مجموعة منهم في الدخول إلى ميدان صناعي معين تدفق سيلٍ من رجال الأعمال لإقامة مصانع في نفس النشاط، وهذا يحدث وفرة في الإنتاج تفوق الطلب مما يؤدي إلى ظهور طاقات عاطلة في هذه الصناعة والذي يعني تبديد رأس المال والكفاءات النادرة؛

[1]– محمد محروس اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ص 34–37.

– مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 57 ،58.

– قد يقبل المستثمرون الأفراد على مشروعات معينة بسبب ارتفاع معدلات الربح، حتى وإن كانت لا تشكل أولوية لدى المجتمع مما يعني سوء استخدام الموارد النادرة "خاصة الأجنبية" في إنتاج سلع كمالية أو غير ضرورية، ويمكن للدولة أن تتدخل عند منح تصاريح إنشاء المصانع الجديدة؛

– قصر نظر القطاع الخاص والأنانية من خلال التهرب الضريبي، عدم الدقة وتعمد التلاعب في دفاتر الحسابات إلا أن الحكومة يمكنها اتخاذ من الإجراءات ما يزيل أو يخفف آثار هذه الأساليب؛

– قد يعتمد القطاع الخاص على التمويل الأجنبي مما يؤدي إلى استنزاف لموارد الدولة من النقد الأجنبي وذلك لمواجهة تحول الأرباح والفوائد وأقساط رأس المال إلى الخارج، ويمكن التغلب على هذه المشكلة باشتراط تصدير جزء من إنتاجه (يحدده القانون) مقابل التزاماته من النقد الأجنبي.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التطرق إليه يمكننا القول بأن التصنيع والتمية الاقتصادية مربطين إلى حد كبير حيث لا يمكن تحقيق تنمية من دون تصنيع وتمثل الصناعة بكافة أنواعها وسيلة حقيقية لتحقيق تقدم اقتصادي.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الصناعات أصبحت موضوع رهانات بالغة الأهمية بالنسبة للدول المصنعة نظرا لما تدره من أرباح كخلق مناصب الشغل، المحافظة على البيئة، تعزيز تنافسية اقتصاداتها، توفير الرفاهية لمواطنيها من خلال ما تمتلكه الدولة من فرص نجاحها.

تمهيد:

خلال السنوات الأخيرة ظهر هناك ما يعرف بمصطلح الاقتصاديات الناشئة وتعبر هذه الأخيرة عن النمو بمعدل مرتفع حيث أصبح لها دور مهم في الاقتصاد العالمي نظرا لانفتاح اقتصاداتها على العالم الخارجي ،فمن جهة قامت دول جنوب شرق آسيا بإنشاء رابطة دول جنوب شرق آسيا من أجل تعزيز التعاون فيما بين هذه الدول، التي أصبحت صادراتها تحتل مورد مهم لاقتصاديات العالم ككل ، فبادرة بتطوير القطاع الصناعي الذي ازداد معدل إنتاجه الصناعي بنسبة كبيرة وذلك عن طريق عن طريق تطبيقها لسياسات مذهلة والتي استطاعوا من خلالها تحقيق تنمية اقتصادية شهد لها التاريخ ، ومن جهة اخرى قامت الصين بانفتاح تدريجي لاقتصادها من أجل تفادي السلبيات التي يمكن أن تواجه هذا الانفتاح ، فقامت بتطبيق سياسات تصنيعية ركزت على الصناعات الارتكازية من أجل تحقيق نمو صناعي كبير ومن أجل توضيح .

المبحث الأول: العولمة وتأثيراتها الاقتصادية

المطلب الأول: مفهوم العولمة وأبعادها

قبل مناقشة بعض التعريفات لظاهرة العولمة، سوف نتطرق للمعنى اللغوي لمصطلح العولمة، <<العولمة هي واحدة من ثلاث كلمات عربية أخرى جرى طرحها ترجمة للكلمة الانجليزية (Globalisation) والكلمتان الأخريان هما (الكوكبة) و(الكونية). والعولمة في اللسان العربي من (العالم) وقد شاع استخدام كلمة العولمة عن استخدام الكوكبة والكونية.>>[1]

و يرجع بعض المفكرين أصل مصطلح العولمة إلى تنبؤات عالم الاتصال مارشال ماكلوهان: من أن العالم أصبح بفضل تطور قنوات الاتصال قرية كونية Global Village.[2]

لقد اختلف الكتاب والباحثون على وضع تعريفات محددة للعولمة وهذا راجع إلى تركيز هذه التعاريف على عدة جوانب فمنها من ركز على الجانب الثقافي والجانب السياسي ثم الاجتماعي ومنها على الجانب الاقتصادي حيث أن[3]:

التعاريف التي تركز على البعد الثقافي ترى أن هذا البعد يشير إلى بروز الثقافة كسلطة عالمية تسوق كأي سلعة تجارية أخرى، ومن ثم بروز وعي وإدراك ومفاهيم وقناعات ورموز ووسائط ثقافية عالمية.

أما البعد السياسي فهو يشير إلى قضايا سياسية عالمية جديدة مرتبطة أشد الارتباط بالحالة الأحادية السائدة في العالم.

وأخيرا البعد الاقتصادي للعولمة، ترى أن هذا البعد يحتوي على مؤشرات واتجاهات ومؤسسات اقتصادية عالمية جديدة، غير معهودة في السابق وتشكل في مجملها العولمة الاقتصادية.

و للعولمة عدة تعريفات نذكر منها [4]:

- هي عملية إزالة الحواجز السياسية والاجتماعية والاقتصادية لتتحرك رؤوس الأموال والأفكار والسلع والخدمات.
- تعتبر الوجه الحديث للاستعمار وسيطرة الغرب على مقدرات العالم الثالث.
- أو هي الستار الذي تتحرك تحته الشركات العملاقة متعددة الجنسيات والتي تكتسح التشريعات المحلية لتفرض تشريعاتها الخاصة.

---

[1]– بدوي ابراهيم، **أثر العولمة ومنظمة التجارة العالمية على اقتصادات الدول النامية**، دار الفكر العربي، ط1، 2011، ص26.

[2]– جمال حلاوة، علي صالح، **مدخل إلى علم التنمية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص233.

[3]– بدوي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص26.

[4]– بدوي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص، ص 26–30.

– جمال حلاوة، علي صالح، مرجع سبق ذكره، ص 233.

- هي نظام عالمي جديد يقوم على العقل الإلكتروني والثورة المعلوماتية القائمة على الإبداع التقني غير المحدود دون اعتبار للأنظمة والحضارات والقيم والحدود الجغرافية والسياسية القائمة في العالم.
- أو أنها تعني إزالة الحدود الاقتصادية والعلمية والمعرفية بين الدول، ليكون العالم أشبه بسوق موحدة كبيرة تضم عدة أسواق ذات خصائص ومواصفات تعكس خصوصية أقاليمها. وتعتبر العولمة ظاهرة بشرية ومعرفية وموضوعية تعيشها دول العالم، ولذا يمكن النظر إلى العولمة في مضمونها الموضوعي باعتبارها حالة تاريخية ناتجة عن تطور عالم البشرية ككل وأسهمت فيه جميع حضاراتها وشعوبها.
- كما يعرفها بعضهم بأنها هي السيطرة المطلقة على العالم وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على مقدراته خاصة أن الاستراتيجيات تسعى للسيطرة على العالم ومقدراته دون خسائر.
- أو أنها تعني تحرير العلاقات الاقتصادية القائمة بين الدول من السياسات والمؤسسات القومية، والاتفاقات المنظمة لها، وإخضاعها بشكل تلقائي لقوى جديدة نتجت عن التطورات التكنولوجية والاقتصادية.
- والعولمة تعرف على أنها عملية تعميم لأنماط إنتاجية واستهلاكية وتوزيع وتبادل لأنماط ثقافية واجتماعية وسياسية ولقيم وأخلاقيات ولأنماط إعلامية تشمل العالم كله ومن ثم تكون العولمة لنمط حياة معين ودعوة لتبني نماذج معينة.
- والعولمة تعني أيضا أنها تعميم النظام الرأسمالي على كل أرجاء المعمورة بدرجات متفاوتة، مع تعرضه لعمليات تطوير شملت بنية وأسلوب إدارته وغير ذلك من جوانبه وعناصر تشغيله، استنادا إلى الثورات التكنولوجية التي شهدها العالم وبوجه خاص ثورة المعلوماتية والاتصالات.

وبسبب تعدد وتنوع الجوانب التي تتضمنها العولمة أو تتصل بها نجد هناك تعاريف أخرى[1]:

- حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وتحت سيطرتها، وفي ظل نظام عالمي للتبادل غير متكافئ.
- أحدث مرحلة وصل إليها قانون أساسي من قوانين الرأسمالية، وهو الاتجاه الثابت نحو المزيد من تركيز رأس المال والسيطرة والقوة الاقتصادية.
- التضاؤل السريع في المسافات الفاصلة بين المجتمعات الإنسانية، سواء فيما يتعلق بانتقال السلع والأشخاص أو رؤوس الأموال أو الأفكار أو القيم.
- زيادة درجة الارتباط المتبادل بين المجتمعات الإنسانية من خلال عمليات انتقال السلع، ورؤوس الأموال وتقنيات الإنتاج، والأشخاص والمعلومات.

[1]– فليح حسن خلف، **العولمة الاقتصادية**، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2010، ص 08.

والمفاهيم السابقة للعولمة يمكن أن تبين المضمون الأساسي للعولمة، والذي يرتبط بانتشار الشيء عالميا، وهو الأمر الذي يمكن أن يتحقق من خلال الانتشار الطبيعي للشيء حتى يصبح عالميا وبالتالي فان المصطلح الأقرب لهذا المفهوم هو مصطلح العالمية، في حين أن مفهوم العولمة يرتبط بطبيعة والية تجعل الشيء ينتشر عالميا، وهو أمر مختلف تماما عن المفهوم السابق والمتمثل بالعالمية، حيث أن مصطلح العولمة وفقا لهذا المفهوم يجعلها ترتبط بطبيعة معينة للعولمة تتضمن وجود قوة، أو قوى مسيطرة تفرض الالية ، والمؤسسات التي تؤدي الى انتشار الشيء وتحققه بحيث يصبح عالميا، وهو الأمر الذي يعني أن العولمة اتجاه مفروض من قبل القوة أو القوى المسيطرة على العالم ،أي أن العولمة هي انتشار للأشياء التي تشكل مضامين العولمة على نطاق العالم كله ، وبصورة متعمدة ومقصودة لتحقيق اهداف محددة مسبقا يراد الوصول اليه من خلال العولمة هذه، وفي اطار النظام الرأسمالي ،ووفق آلية عمله، والتي تمثلها آلية السوق ، وهو النظام السائد حاليا في العالم ، ومؤسساته التي تمثل مرتكزات العولمة ومقوماتها الاساسية.

وبذلك فإن العولمة وفق هذا المفهوم لبست بالظاهرة الجديدة ، بل انها ظاهرة قديمة ،ويجري تطبيقها بصيغ واساليب حديثة تتناسب مع التطورات الدولية المعاصرة ، وبالذات ما يرتبط منها باقتصاد المعرفة وما يتضمنه من تطور علمي وتكنلوجي ، وثورة في المعلومات والاتصالات ، والجوانب التقنية العديدة الاخرى بحيث لا يستدعي الامر معها استخدام ادوات السيطرة المباشرة التي اعتمد عليها النظام الرأسمالي في فرض العولمة لصالح ضمان تطوره، واستمرار هذا التطور حيث كان الاعتماد في ذلك على السيطرة المباشرة منها ، وغير المباشرة على الدول الاخرى التابعة للحصول على عناصر الانتاج، ضمانا لاستمرار النظام الرأسمالي وتطوره .

إن ما سبق يؤكد ان العولمة الاقتصادية ليست بالظاهرة الجديدة، وارتبطت اساسا بالنظام الاقتصادي الرأسمالي، وانما الجديد فيها هو انتشارها، وتوسيع وتسارع مديات تحققها استنادا الى عوامل واسباب عديدة اسهمت في حصول ذلك وهو الامر الذي يقتضي تناول جذور العولمة، واسباب اتساع وتسارع تحققها.

وبناء على هذا ليس هناك تعريف جامع مانع لها، وهذا دليل على عدم تبلورها نهائيا في ذهن المفكرين المنقسمين حولها أيضا لذلك يمكن التمييز بين اتجاهين في مفهومها[1]:

الأول: يتبنى فكرة العولمة ويرى إنها حتمية يجب على العالم التسليم بها والتفاعل معها والاعتراف بالقوة الأمريكية الوحيدة عسكريا وسياسيا وثقافيا.

الثاني: يؤكد أن العولمة هي نتيجة حتمية للتطور الإنساني في الميادين المعرفية كلها، وهي ليست بالضرورة ذات آثار إيجابية.

[1]– محمود حسين الوادي وآخرون، **العولمة وأبعادها الاقتصادية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2010، ص 25.

المطلب الثاني: الاثار الاقتصادية للعولمة

ايجابيات العولمة:

للعولمة إيجابيات اقتصادية تتمثل في[1]:

1- تحرير التجارة الدولية حيث تتكامل الاقتصاديات للدول المتقدمة مع اقتصاديات الدول النامية.

2- دخول المزيد من الاستثمارات الأجنبية سواء بشكل مباشر او غير مباشر والتي يمكن ان يسهم في توفير فرص العمل والمساهمة في حل مشكلة البطالة بالنسبة لبعض دول العالم وكذلك توسيع حجم الطلب على مستلزمات الانتاج المحلية ومن ثم تعزيز التنمية المستدامة؛

3- الثورة المعرفية المتقدم العلمي والتكنولوجي والمعلوماتية الذي جعل أكثر اندماجا كما سهل حركة انتقال الاموال والسلع الخدمات والفراد وزيادة الاهتمام براس المعرفي بدرجة كبير كأحد العمدة الأساسية التي ترتكز عليها العولمة؛

4- تحرير اسواق النقد العالمية من القيود التي كانت تحد من حريتها في العمل والحركة على مستوى السوق الدلية وعولمة راس المال أي تزايد الترابط والاتصال بين الاسواق المختلفة حتى وصلت الى حالة أقرب الى السوق العالمي الكبير خاصة مع نمو البورصات العالمية؛

5- التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصال والانتقال الذي قلل الى حد كبير من أثر المسافة وجعل العالم عبارة عن قرية صغيرة مثال ذلك الانترنت وغيرها؛

6- عولمة الثقافة وتزايد الصلات غير الحكومية والتنسيق بين المصالح المختلفة الافراد والجماعات فيما يسمى الشبكات الدولية حيث برز التعاون استناد للمصالح المشتركة بين الجماعات غير القومية مما افرز تحالفات بين القوى الجماعية على المستوى الدولي بخاصة في المجالات النافعة مثل الحفاظ على البيئة وغسيل الأموال والمافيا الدولية للسلاح وغيره ؛

7- مساهمة العولمة في انتشار عمليات الخصخصة، والتي تؤدي الى إطلاق المبادرات الفردية، وذلك كونها تتمتع بمرونة عالية في التحرك بعيدا عن القيود والمعوقات ولأساليب الإدارية التقليدية؛

8- إتاحة الفرصة للدول التي تسعى للحصول على التكنولوجيا الحديثة لتطوير اقتصاداتها وتحقيق التنمية، حيث لم تعد التكنولوجيا حكرا على بعض الدول دون غيرها، فقد أصبحت هناك حرية أكبر في انتقال التكنولوجيا؛

---

[1]- بدوي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 244، 245.

- جمال حلاوة، علي صالح، ص ص 233-235.

- فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره ص ص 337-340.

9- العولمة هي حتمية التعامل اليقظ مع الواقع العالمي بكل مفرداته. لذلك فإنها تأتي اتساقا مع نظم الحياة التنافسية؛

10- إنها دعوة لاستنهاض الهمم والثورة على قبول المسلمات بعد أن أصبح قبولها آخر المطاف وليس بدايته، أمام أول المطاف فسماء مفتوحة نصعد فيها ما استطعنا أن نصعد؛

11- أن العولمة تقتضي السعي إلى التميز والإتقان والارتفاع بمستوى الطموح للفرد وللجماعة؛

12- ليست العولمة قاطرة للتنمية الشاملة بقدر ماهي قضبان يسير عليها فكر جديد؛

13- إنها النتاج الشرعي لتحرير التجارة العالمية، ومحصلة القوى للعديد من المنظمات الدولية التي يتقاسمها فكر الاعتماد المتبادل بين الدول؛

14- توفر العولمة بديلا مقبولا للدول النامية في خلاصها من مأزق التخصص في تجارة المنتجات الأولية متدنية القيمة المضافة .

سلبيات العولمة :

تتضح المظاهر السلبية للعولمة من خلال النقاط التالية[1]:

1- تعميق التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين الناس، بل بين المواطنين في الدولة الواحدة، واختزال طاقات شعوب العالم الى طاقة دفع لماكينة الحياة الاستهلاكية للقوى الرأسمالية والسياسية الغربية المسيطرة؛

2- السيطرة على موارد الدول النامية وموادها الخام والحصول عليها بأبخس الأسعار واعادة تصنيعها ثم بيعها لها في صورة جديدة بأعلى الأسعار، كما هو الحال بالنسبة للبترول وغيره من الثروات الطبيعية الأخرى؛

3- تركز الثروة المالية في يد قلة من الناس أو قلة من الدول فهناك (358) ملياردير في العالم يمتلكون ثروة تضاهي ما يملكه أكثر من نصف سكان العالم، و20% من دول العالم تستحوذ على 85% من الناتج العالمي الاجمالي، وعلى 84% من التجارة العالمية، ويمتلك سكانها 85% من المدخرات العالمية؛

4- ادارة الاقتصاديات الوطنية وفق اعتبارات السوق العالمية بعيدا عن متطلبات التنمية مما سيزيد من الفجوة الاقتصادية والحضارية بين الدول المتقدمة والدول النامية؛

5- ما ستفرضه العولمة من سياسات اقتصادية على دول العالم وبخاصة الدول النامية، التي سيكون الهدف منها تعطيل عمليات التنمية الاقتصادية في تلك الدول، حيث ساعد على ذلك الغاء التعريفة الجمركية

[1]- بدوي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص235.

أو الحد منها على بعض السلع، وما سيترتب على ذلك من اضمحلال وتدهور الصناعات الوطنية – خصوصا في الدول النامية– التي لازالت صناعاتها فتية لا تمتلك المرونة السعرية والجودة التي تؤهلها لمواجهة المنافسة القادمة اليها من الصناعات الغربية العريقة التي تتميز بمستوى جودة ومرونة سعرية أعلى؛

6- وارتباطا بالنقطة السابقة، فان ذلك سيؤدي الى ارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض مستوى الأجور، وما يترتب على ذلك من انخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين، حيث دلت الاحصاءات على أن هناك (800) مليون عاطل عن العمل في العالم، وان هناك (500) شركة من أكبر الشركات العالمية عملت على تسريح (400) ألف عامل كل سنة من خلال السنوات العشر الأخيرة، على الرغم من ارتفاع أرباح هذه الشركات؛

7- اتجاه الكثير من الشركات الأجنبية – وخصوصا الشركات المعتمدة الجنسيات – نحو الاستثمار في الدول النامية، حيث عوامل الجذب الكثيرة المتوافرة في تلك الدول والمتمثلة في الأيدي العاملة والخامات الوفيرة والرخيصة، الى جانب تهرب تلك الشركات من القيود الحكومية المفروضة عليها في بلدانها الأصلية مثل: الضرائب وقوانين حماية البيئة وغيرها، وما سيترتب على ذلك من هيمنة تلك الشركات على القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدول النامية؛

8- عدم قدرة الدول النامية الفقيرة على مواجهة الابتزاز السياسي والاقتصادي للدول المتقدمة الغنية او ما تسمى بدول الشمال التي تقود العولمة، لعدم امتلاكها أوراقا تفاوضية، مما سيسهم ذلك في تفاقم أزماتها التي تعاني منها، ويتجلى في الهيمنة الأمريكية على اقتصاديات العالم من خلال القضاء على سلطة وقوة الدولة الوطنية في المجال الاقتصادي، بحيث تصبح الدولة تحت رحمة الصندوق الدولي، حيث تستجدي منه المعونة عبر بوابة القروض ذات الشروط المجحفة؛

9- أيضا ما ستتعرض له الدول النامية من غزو ثقافي وحضاري من قبل دول الشمال الغني والتي ستحاول فرض قيمها وأخلاقياتها على تلك الدول، فهي تمتلك الماكنة الاعلامية الضخمة وتقنيات الاتصال الهائلة التي باتت تغزونا ونحن في بيوتنا؛

10- وحشية العولمة التي تحاول أن تحافظ على تفوقها وسيطرتها على العالم ومقدراته من خلال خلق بؤر التوتر والنزاعات والحروب في مناطق مختلفة من العالم، من أجل الحفاظ على تفوقها.

المطلب الثالث: افاق العولمة الاقتصادية

إن مستقبل العولمة الاقتصادية وافاق استمرارية تحققها، وتوسيع مديات هذا التحقق، يمكن أن يتضمن ويرتبط بما يلي[1]:

1- ان العولمة الاقتصادية ستستمر بالتحقق مستقبلا، و بمديات تتسع عبر الزمن و بغض النظر عن السلبيات والإيجابيات التي ترافق ذلك، وبغض النظر عن مديات هذه السلبيات و الإيجابيات بحكم ما رافقها و يرافقها وسيرافق تحققها من اليات و أساليب و وسائل، و بالذات المتصل منها بالتطورات التقنية التي تتزايد ، و تتنوع و تتسع، و تتسارع باستمرار، وخاصة التقنيات المتقدمة عالية المستوى حالها في ذلك حال كل التطورات التقنية التي تحققت في فترات سابقة و ابرزها تلك تحققت من بدايات تحقق الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، وما تلاها من تطورات تقنية في القرن التاسع عشر، وفي القرن العشرين، حيث استمر تحقق هذه التقنيات ، و انتشارها، و التوسع في حصواها ، رغم ما ولدته من سلبيات ، و التي قد تفوق في البعض من حالاتها ما يتولد من سلبيات نتيجة العولمة الاقتصادية، وكمثال على ذلك ما تم فرضه في تلك الفترات على العاملين و التي تمثلها شروط العمل القاسية، و ظروف العمل السيئة ، و الأجور المتدنية ، و ساعات العمل الطويلة، ومستويات الحياة المتدنية في جوانبها المختلفة، بما في ذلك ظروف السكن و النقل و العيش وغيرها والتي رافقت بشكل خاص بدايات تحقق الثورة الصناعية.

2- إن العولمة الاقتصادية في تحققها ليست كلها شر وسلبيات، بل انها في خير وإيجابيات للعديد من الجهات وفي العديد من جوانبها وبالذات في الدول المتقدمة، وحتى في الدول النامية الاقل تقدما، ورغم محدودية الجهات التي تحقق مكاسب واستفادة من العولمة الاقتصادية بسبب الظروف الخاصة بهذه الدول والجهات فيها والمرتبطة بدرجة تطورها الاقل، وبسبب الظروف الدولية الراهنة.

3- بروز مراكز قوة عديدة تبني وتقيم قوتها فعليا على ارض الواقع ، وبالذات في الجانب الاقتصادي .

4- ان الدول الاقل تقدما ستحقق هي الاخرى قدر من التقدم ،حتى وان كان هذا التقدم ، رغم محدوديته ، ورغم طول الفترة الزمنية التي يمكن ان يتحقق فيها

5- ان التجارب التاريخية السابقة تثبت وتدلل بصورة لا تقبل الجدل والنقاش ، وبشكل يكاد يكون مؤكد عدم دوام واستمرارية الامبراطوريات التي تمارس السيطرة والهيمنة على الاخرين .

[1]- فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص382- 284.

المبحث الثاني: تطوير القطاع الصناعي في الاقتصاديات الناشئة

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاديات الناشئة

استخدم مفهوم الاقتصاديات الناشئة بعد الحرب العالمية الثانية، وهذا المفهوم هو اشارة للبلدان التي هي في طريق النمو ولم تواكب بعد الدول الصناعية المتقدمة ويطلق عليها بالدول النصف المصنعة.

أولا: تعريف الاقتصاديات الناشئة

لا يوجد تعريف موحد للاقتصاديات الناشئة، حيث قدمت العديد من التعاريف لها نذكر أهمها كما يلي:

أول من استخدم مصطلح الاقتصاديات الناشئة باستخدام مؤشرات CEPII هو Agtamel Antoine Van الاقتصادي الهولندي في مؤسسة التمويل الدولية عام 1981 للإشارة الى الدول التي تقدم للمستثمرين[1].

فصفة ناشئ إذا ما أطلقت على الاقتصاد فإنها تعني مرحلة الانطلاق، حيث توجد امكانية نمو هائلة وهذا يستتبع ان فرص الربح للمستثمرين هي أكثر أهمية من تلك التي يمكن الحصول عليها في الاقتصاديات المتطورة.

و تعود كلمة ناشئة في الأصل الى بنوك الاستثمار الأمريكية التي كانت تبحث عن مناطق جغرافية ذات نمو قوي من أجل الاستفادة من العوائد المرتفعة فيها، و المؤكد أن أغلبية الأسواق المصنفة حاليا كناشئة ستدخل في المستقبل ضمن اطار الأسواق المتقدمة[2].

ففي البداية كان يطلق مصطلح الاقتصاديات الناشئة على السوق التي بدأت في التطور حيث يكبر حجمها ويزداد تطورها، وهناك تعريف يعتمد على معدل النمو وهنا يستخدم مصطلح الاقتصاديات الناشئة بدل الأسواق الناشئة كما أنه يوجد من يستعمل المصطلحين على أساس أنهما مترادفان فالاقتصاديات الناشئة التي تتضمن اسواق ناشئة تعد بدورها ناشئة أيضا.

تعرف الاقتصاديات الناشئة على أنها:" مجموعة من البلدان المتوسطة الدخل اخذت تتكامل سريعا مع الأسواق العالمية منذ منتصف الثمانينات[3]."

عرف Freidman الاقتصاديات الناشئة على أنها: " الدول التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي و تشهد حركات كثيفة لرؤوس الأموال الدولية و مضاعفة القوة العاملة في اقتصاد متكامل و تأثيرها على الأسعار النسبية للعمالة و رأس المال[1]."

---

[1]– بن علي عبد الغاني، موسلي أمينة، **أثار الأزمة على الاقتصاديات الناشئة (BRiCs) وأهم الدروس المستفادة**، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيراتها على اقتصاديات شمال افريقيا، يومي 19–20 جوان 2013، جامعة تبسة، ص 04.

[2]– رحيمي عيسى، **اختيار نظام الصرف في الدول الناشئة**، مذكرة ماجستير، جامعة باجي مختار، عنابة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2012، ص90.

[3]– بن علي عبد الغاني، موسلي أمينة، مرجع سبق ذكره، ص05.

كما أن الاقتصاديات الناشئة هي: تلك الاقتصاديات التي لا يتجاوز الناتج المحلي فيها للفرد العتبة التي يحددها البنك الدولي لتمييز هذه الدول عن الدول المرتفعة الدخل، الا أن هذه الطريقة أصبحت غير ناجحة فالاعتماد على الدولار لحساب الناتج الوطني الخام للفرد يتأثر بالتقلبات الحادة لمعدل سعر الصرف كما أن اعداد الاحصاءات الخاصة بالناتج المحلي الخام يلزمها الكثير من الوقت و بالتالي تنشر متأخرة، و لتجاوز هذا الضعف تم اللجوء الى طريقة أخرى تتمثل في مقارنة الناتج المحلي الخام للفرد خلال السنوات الثلاثة الماضية بالعتبة التي يحددها التي يحددها البنك الدولي، حيث يكفي أن يكون الناتج المحلي الخام للفرد خلال احدى السنوات الثلاثة الأخيرة من العتبة لكي يندرج البلد ضمن الاقتصاديات الناشئة[2].

من خلال التعاريف السابقة نستخلص التعريف الشامل الآتي: الاقتصاديات الناشئة هي الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية نظرا لاعتمادها على سياسات تطويرية واصلاحية على المدى الطويل، حيث انها في مرحلة الانتقال من مرحلة الانغلاق الاقتصادي الى مرحلة الانفتاح على الاقتصاد العالمي، كما أنها تتميز بكثرة الاستثمارات المباشرة والغير مباشرة والتي تدل على قدرة اقتصادها على اكتساب ثقة المستثمرين المحليين العالميين على حد سواء.

ثانيا: تصنيف الدول الناشئة

توجد العديد من المؤشرات من أجل تصنيف الدول الناشئة منها:

- تصنيف الاقتصاديات الناشئة باستخدام مؤشرات CEPIIكالتالي[3]:

هنا نميز ثلاث عناصر هي:

1. مستوى التطور لدى الدول.
2. معدل النمو الاقتصادي.
3. نسبة المشاركة في التجارة العالمية خاصة المساهمة في تجارة المنتجات المصنعة.

– فقد اعتمد البنك الدولي في تصنيفه للدول الناشئة اقتصاديا على معيار مساهمة هذه الدول فب الناتج القومي الاجمالي العالمي من خلال الصادرات من المنتجات المصنعة والخدمات، اذ اعتبر مشاركة دولة ما في تكوين الناتج العالمي بنسبة 1% أو أكثر تدخل ضمن الاقتصاديات الناشئة.

– ويفرق البنك الدولي بين الاقتصاديات الناشئة والمتقدمة من خلال مستوى الناتج المحلي الخام، حيث يعتبر الاقتصاد ناشئ إذا كان الناتج المحلي الخام للفرد أقل من العتبة، وهذه الطريقة هي التي كانت معتمدة من

---

[1]- رحيمي عيسى،مرجع سبق ذكره، ص93.

[2]- بن علي عبد الغاني، موسلي أمينة، مرجع سبق ذكره، ص04.

[3] – Michel fouquin iddri , **seminaire de l'iddri: paysérgent et aide pullique au développement, qu'estce unpays émergent ?** , 10Avril 2007, p04.

طرف شركة Standard and poor في تعريفها للأسواق الناشئة من خلال توفر أحد الشرطين التاليين على الأقل:

– أن تكون تنتمي لاقتصاد ذو دخل متوسط أو منخفض حسب تعريف البنك الدولي.

– أن يكون رأس مال السوق القابل للاستثمار منخفض مقارنة بالناتج المحلي الخام.

– كذلك هناك معيار ثاني يتم اتباعه حتى يتم ادراج سوق ضمن الأسواق الناشئة متمثل في الضعف النسبي لرأس المال القابل للاستثمار نسبة للناتج المحلي الخام، ويقوم هذا المعيار بالتركيز على مدى انفتاح السوق للاستثمارات الأجنبية وبالتالي يعتبر السوق ناشئ إذا كان لا ينتمي الى 25% الأولى من الأسواق المصنفة وفق هذا المعيار خلال السنوات الثلاثة الماضية.

ثالثا: خصائص الدول الناشئة

تتميز الدول الناشئة بالخصائص التالية[1]:

1. نمو تجارتها الخارجية يفوق المبادلات التجارية الخارجية؛
2. زيادة في الناتج المحلي الاجمالي وفي نصيب الفرد من الدخل؛
3. وجود رؤوس الأموال الأجنبية التي يتم استثمارها لفترة طويلة؛
4. اقتصاد متنوع لا يعتمد على تصدير المواد الأولية فقط؛
5. امتلاكها لشركات عالمية في عدة بلدان حيث يكون كل أو جزء من رأس المال لمساهمين خواص؛
6. تتوفر الاقتصاديات الناشئة على آفاق واعدة بفضل حيويتها الديمغرافية وعدد المستهلكين.

المطلب الثاني: تجارب تطوير القطاع الصناعي في دول جنوب شرق اسيا

إن دول جنوب شرق آسيا من الدول الناشئة التي اعتمدت في تجارتها التنموية على التنمية الصناعية نظرا لما تحققه من فوائد على الفرد والمجتمع.

أولا: السمات المشتركة لبلدان جنوب شرق آسيا

إن ازدهار جنوب شرق آسيا ليس متماثل إذ يميز الباحثون بين المراحل المختلفة لتنمية الاقتصادية والتكنولوجية في هذه المنطقة الواسعة ، ويمكن أن نميز التقسيمات التالية[2]:

1– اليابان التي أصبحت أكبر مركز مالي في العالم والتي أصبحت باستمرار أمة مبدعة في اكتشاف التكنولوجيا المتطورة؛

[1]- بن علي عبد الغاني، موسلي أمينة، مرجع سبق ذكره، ص06.

[2]– مبارك بوعشة، الأخضر ديلمي، **الأقلمة في جنوب شرق آسيا في إطار نموذج الإوز الطائر**، مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة العدد 10 ، نوفمبر 2006، ص ص 292،293.

2- نمور شرق آسيا الأربعة والتي يطلق عليها الاقتصاديات المصنعة حديثا، وتشمل سنغافورة وهونغ كونغ والتايوان وكوريا الجنوبية؛

3- الدول الأكبر في جنوب شرق آسيا مثل تايلند وماليزيا وإندونيسيا والفيليبين التي أصبحت بفعل الحوافز التي تقدمها لاستثمارات الأجنبية وخاصة اليابانية منخرطة في عمليات التصنيع والتجميع؛

4- البلدان والمجتمعات التي كانت تتبع الشيوعية الفيتنام وكمبوديا وكوريا الشمالية.

ثانيا: التصنيع في دول شرق آسيا

يعد تصنيع دول جنوب شرق آسيا أهم ظاهرة جغرافية اقتصادية في النصف الثاني من القرن العشرين ، حيث أثر ذلك على الإنتاج بأنواعه المختلفة وعلى التبادل مثل النقل وتجارة السلع ورؤوس الأموال وعلى الاستهلاك حيث اختصرت هذه الدول الزمن اللازم لتصنيعها فاليابان قطعت في 35 سنة ما قطعته ألمانيا في مسيرتها الصناعية 50 عاما ، أما التايوان وكوريا الجنوبية فقد اختصرت هذه الفترة الى 15 سنة لتصنيع بلدها وأصبحت اليابان المحرك الأساسي للدول الآسيوية التي حققت أعلى معدلات نمو في الدخل الفردي والقومي حيث زاد الناتج القومي لدول جنوب شرق آسيا كثيرا في الفترة 1960-1990 في الوقت الذي كانت فيه معدلات النمو بطيئة في دول الجنوب وأجريت دراسات عن نصيب الفرد من الناتج المحلي في 20 دولة في الفترة 1960-1985 جاءت تايوان رقم 2 فيها وهونغ كونغ الرابعة وسنغافورة الخامسة وكوريا الجنوبية السادسة، وانعكس هذا النمو في زيادة صادرات هذه الدول خاصة الصادرات المصنعة ، وأصبحت دول جنوب شرق آسيا سريعة التصنيع من الأقطار المصدرة لرأس المال مثال ذلك ماليزيا، هونغ كونغ ، سنغافورة ، تايوان إندونيسيا ، هذه كلها لها استثمارات في مصر وقد اكتسحت اليابان الأسواق العالمية وذلك قبل أن تتصدر دول العالم في الصادرات الصناعية ومركز اليابان المالي قوي جدا على مستوى العالم ككل.[1]

[1]- محمد محمود إبراهيم الديب، **الجغرافيا الاقتصادية**، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، 2010، ص ص 171،170.

المبحث الثالث: تجارب بعض الدول الناشئة في التنمية الصناعية

تمثل آسيا الشرقية أكثر أقاليم العالم حركية في الميدان الاقتصادي عبر العقدين الأخيرين، وأهم تجارب النمو الاقتصادي تبتدأ بالجيل الأول للبلاد حديثة التصنيع في الشرق الأقصى، ويضم كلا من كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة، فالجيل الثاني ممثلاً في عدد من بلدان جنوب شرق آسيا أعضاء رابطة (الآسيان) وخاصة ماليزيا واندونيسيا وتايلند والفليبين.

المطلب الأول: التجربة الكورية

بدأت مسيرة التنمية في كوريا بتدشين أول خطة للتنمية عام 1962م، بعد مرور عام واحد فقط على تولي الجنرال "Park "مقاليد السلطة من خلال انقلاب عسكري، وقررت السلطة العسكرية الحاكمة آنذاك ان يكون للدولة دورا نشيطا في عملية التنمية، لذا لم تمض إلا فترة وجيزة على الانقلاب حتى تم استحداث هيئات ومؤسسات جديدة لقيادة مسيرة التنمية أبرزها كان مجلس التخطيط الاقتصادي الذي أوكلت إليه مهمة ادارة وتخطيط بناء الاقتصاد الوطني، كما تم تكليفه بمهمة الاشراف والتنسيق بين الوزارات التي تلعب دورا هاما في الحياة الاقتصادية[1].

وقد تضمنت استراتيجيات التنمية الاقتصادية الكورية ما يلي:

1- إعادة هيكلة الاقتصاد وسياسة إحلال الواردات :

في المرحلة المبكرة لتطورها الاقتصادي تبنت كوريا خلال الفترة من 1953-1965م نظام الحماية واستراتيجية دعم صناعات إحلال الواردات على وجه الخصوص في الصناعات التي تمتاز كوريا بميزة نسبية فيها، مثل صناعة الملابس، والنسيج، وصناعة الأحذية والجلود، والصناعات الغذائية، والصناعات التي تنتج السلع والمواد الوسيطة الأساسية كالإسمنت والأسمدة، وركزت كوريا على الصناعات كثيفة العمالة لاستيعاب أكبر عدد ممكن من القوى العاملة العاطلة عن العمل.

وتم تنفيذ الخطة الخماسية الأولى للتنمية الاقتصادية خلال الفترة (1962-1966)، والتي كان هدفها إحراز التقدم الصناعي وبناء الأساس السليم للنمو الاقتصادي المستدام، وبانتهاج سياسة إحلال الواردات شجعت الحكومة إقامة بعض الصناعات الثقيلة والكيماوية الضرورية، مثل صناعة الحديد والصلب، صناعة الإسمنت، صناعة البتروكيماويات، وتكرير البترول، وقامت بتوجيه الاستثمارات نحو هذه الصناعات وتوفير الحوافز المناسبة لدفع الشركات، وخاصة المجمعات الصناعية، للاستثمار في هذه الصناعات، إيمانا من الدولة بأن هذه

[1]- جمال حلاوة، علي صالح، مرجع سبق ذكره، ص262.

الصناعات تعمل على نشوء الترابطات الأمامية والخلفية داخل القطاع الصناعي وبين القطاع الصناعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

ومن أبرز السياسات الصناعية التي اتبعتها كوريا خلال هذه الفترة ما يلي [1]:

- تنظيم الأسواق المالية وتوجيه المصارف التجارية لتقديم القروض والتسهيلات المالية بأسعار فائدة متدنية على القروض المتوسطة والطويلة الأجل في القطاع الخاص؛
- الاحتفاظ بسعر التبادل الرسمي للعملة الكورية عند مستوى عالٍ "اصطناعياً"؛
- إتباع سعر صرف متعدد للعملة الكورية، بحيث يكافئ المصدرين ويعاقب المستوردين؛
- اتخاذ إجراءات حمائية للصناعات المحلية تمثلت في فرض تعريفة جمركية عالية وتحديد حصص للاستيراد ومطلب استصدار رخصة استيراد من الجهات المختصة؛
- وضع القيود على الواردات باستثناء الواردات من المواد الخام والوسيطة اللازمة لصناعات إحلال الواردات، وذلك تماشيا مع سياسة الدولة لتطوير الصناعات الأساسية.

ونجحت سياسة إحلال الواردات إلى حدٍ ما خلال هذه المرحلة (خاصة للسلع غير المعمرة ومستلزماتها من المواد الخام) وذلك بسبب توفر العمالة الرخيصة، والمواد الخام والسلع الوسيطة من مصدر محلي لهذه الصناعات، وقد اكتملت سياسة التوجه للداخل كمرحلة أولى لسياسة التصنيع فيها، ووصل السوق المحلي الى درجة الإشباع لكن سياسة احلال الواردات لم تنجح في جعل القطاع الصناعي قطاعا رائدا في الاقتصاد القومي، فقد بقيت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، والتصدير، والتوظيف، محدودة للغاية بالمقارنة مع دول جنوب شرق آسيا، ومع ذلك وضع الاقتصاد الكوري بنجاح الأساس للتصنيع وكان قد أُعدَّ جيداً للانطلاق الى المرحلة الثانية.

2- سياسة الإصلاح وسياسة التصنيع للتصدير (1966-1972)[2]:

تحولت الحكومة الكورية من تطبيق سياسة التصنيع القائم على إحلال الواردات إلى سياسة التصنيع الموجه للتصدير وذلك خلال الخطة الاقتصادية الثانية (1967-1971م)، وركزت الحكومة في هذه الفترة على تعزيز الوضع التنافسي للصناعات التصديرية في الأسواق الدولية، وتم استصدار تشريع جديد لترويج وتشجيع التجارة الخارجية مما أدى إلى توفير تسهيلات تمويلية وتطبيق حوافز ضريبية لتشجيع الصناعات الموجهة نحو التصدير.

---

[1] – Centre du commerce international, **Les succès de la république de Corée en matière d'exportation (1961-1982)**, CNUCED, Genève, 1984, p 10.

[2] – خالد محمد السواعي، **التجارة والتنمية مع تجارب ناجحة من الدول النامية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012 ص 287.

لم يكن السبب الرئيسي لتبني الحكومة سياسات تشجيع الصادرات ناجما عن إيمان الرئيس "Park" بمنافع التوجه إلى الخارج، بل انه كان ردا طبيعيا على انخفاض المساعدات الخارجية وتوسع الطلب على العملات الأجنبية.

كانت محصلة تبني استراتيجية التوجه للخارج أن ساهمت في تسريع عملية التصنيع وكانت هذه الاستراتيجية مناسبة بشكل جيد في ذلك الوقت بسبب قلة المصادر الطبيعية في كوريا الجنوبية، وانخفاض نسبة الادخار وصغر السوق المحلي، وشجعت هذه الاستراتيجية النمو الاقتصادي اعتمادا على صناعات التصدير كثيفة العمل والتي يمكن لكوريا أن تتمتع فيها بميزة تنافسية مثل المنسوجات، والأحذية، والسلع الغذائية والخشب المصفح (الأبلاكاج)، إذ كانت ذات قدرة تنافسية عالمية بسبب تكاليف العمل الرخيصة وكانت قادرة على استيعاب الموارد البشرية العاطلة.

لعبت المبادرات الحكومية دوراً مهماً في هذه العملية، فشجعت تدفق رأس المال الأجنبي لسد النقص في الادخار المحلي ومكنت هذه الجهود كوريا الجنوبية من تحقيق نمو سريع في الصادرات وزيادات متتالية في الدخل .

وبدأت الحكومة خلال هذه الفترة بتنفيذ سياسة التصنيع الموجه للتصدير لإحراز نمو أعلى، وللانتفاع من الميزة النسبية التي تتمتع بها كوريا في الصناعات كثيفة العمالة من اجل التصدير، وتدخلت بشكل إيجابي لزيادة الإنتاج المخصص للتصدير.

من الوسائل التي استخدمتها الدولة لتشجيع الصادرات الصناعية:

- قامت الحكومة بتأميم البنوك التجارية للتحكم في منح القروض التمييزية والدعم الانتقائي لبعض الصناعات التي تنتج لغرض التصدير، وكانت تمنح القروض بسهولة ويسر وبأسعار فائدة متدنية، ولم يقتصر ذلك على قطاع صناعي دون آخر بل كان بإمكان أي منشأة صناعية او زراعية تنتج بغرض التصدير ان تحصل على قروض ميسرة؛
- نجحت هذه الاستراتيجية في زيادة الوزن النسبي لقطاع الصناعة في مجمل الصادرات، كما ساهمت في زيادة الناتج المحلي الإجمالي؛
- قامت الدولة بالاقتراض من الخارج كما أذنت للمؤسسات الخاصة القيام بذلك؛
- تبني الحكومة لسياسة المعدلات العالية للفوائد على أموال الإيداع من أجل تعبئة الموارد المالية المحلية من خلال تشجيع الادخار؛
- تشجيع الحكومة لتدفق الاستثمارات الاجنبية؛
- لجوء الحكومة الى الادخار الاجباري للموظفين الحكوميين، وإجبارهم على فتح حساب توفير؛

- إنشاء الحكومة للوكالة الكورية لتشجيع الصادرات وأوكلت إليها مهمة تقديم الخدمات الادارية والمعلومات اللازمة للمصدرين كي يتمكنوا من إنشاء شبكات توزيع في البلدان الأجنبية؛
- إعفاء المواد الخام والوسيطة التي تستخدم كمدخلات في الصناعات المصدرة من أية رسوم جمركية؛
- وضع العديد من القيود على الواردات لحماية الصناعة المحلية، يستثنى منها الواردات من المواد الخام والسلع الوسيطة التي تستخدم كمدخلات في الصناعات التحويلية؛
- تخفيض قيمة العملة الكورية (won) مقابل الدولار الأمريكي لزيادة الصادرات؛
- تنفيذ العديد من البرامج والحوافز لتشجيع أنشطة التصدير مثل – تخفيض الضريبة المفروضة على دخول المصدرين، دفع بدل الفاقد من المواد الخام المستوردة، تسهيل الحصول على القروض الطويلة ومتوسطة الأجل، الاعفاء الجمركي للمستوردات من السلع الرأسمالية؛
- تحديد عدد من الصناعات الهامة والتي تتمتع بميزة نسبية ومنحت مختلف الحوافز لتشجيع التصدير، مما أدى إلى زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي وزادت نسبة التوظيف فيها؛

لقد قامت الحكومة بعمل لوائح وقوانين لكل صناعة من الصناعات الموجهة للتصدير لتنظيم عملها، كما قامت بحث المصارف التجارية على تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية بأسعار فائدة متدنية وبدل عمولات منخفضة لهذه الصناعات.

وبعدما أصبحت المؤسسات الكورية قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية، قامت الدولة بتحرير بعض الواردات سنة 1967م، وتم تغيير اللوائح المنظمة للواردات، حيث حلت قائمة السلع الممنوع استيرادها محل قائمة السلع المسموح استيرادها أي نقلتها من القائمة السلبية الى القائمة الايجابية.

لقد اتبعت الحكومة استراتيجية تشجيع الصادرات، وذلك إيمانا منها بأن هذه الاستراتيجية تعمل على توسيع حجم السوق من خلال الانطلاق الى الخارج.

إلا أن عملية تشجيع الحكومة لعدد من الصناعات الاستراتيجية وتقديم الحوافز لها وتفضيلها على غيرها من الصناعات وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها، أدى إلى تضخم الاستثمار في هذه الصناعات فيما بعد، وكذلك تمركز القوة الاقتصادية في أيدي فئة محدودة من المستثمرين وحرم الآخرين من الاستثمار في هذه الصناعات.

في أوائل السبعينات، بدأ قطاع الصناعة بمواجهة مشاكل ذاتية، وحتى ذلك الوقت كان الهيكل الصناعي يعتمد على القيمة المضافة المنخفضة والمنتجات كثيفة العمل والتي واجهت منافسة متزايدة من الدول النامية الأخرى، كما أن سياسات الحماية التي تنفذها الدول الأخرى أدت إلى تخفيض الصادرات الكورية الجنوبية.

وأشارت الإحصاءات الرسمية إلى النمو الاقتصادي السريع لجمهورية كوريا، حيث حققت نجاحات كبيرة خلال فترة خطتي التنمية الاقتصادية الاولى والثانية، ونما قطاع الصناعة المحفز بنسبة 15% و21% على التوالي أثناء الخطتين، إضافة إلى نمو نسب الادخار المحلي وتوسعت الصادرات بشكل ملحوظ، واتبعت الحكومة خلال هذه الفترة استراتيجية اقتصادية جديدة تؤكد على التنوع في الانتاج أثبتت نجاحها في عقد السبعينات.

3- سياسة الصناعات الثقيلة والبتروكيماويات (1973-1979)[1]:

في أوائل السبعينات واجهت كوريا مناخاً جديداً من الحماية التي انتشرت بسرعة وتزامنت مع الكساد العالمي الذي سببته الأزمة النفطية العالمية الأولى في عام 1973م، وقد واجهت الصناعات الخفيفة كثيفة العمل منافسة شديدة من الدول النامية الأخرى، حيث أجبرت هذه الظروف الاقتصاد الكوري على تعديل هدفه الاستراتيجي، فقد اقتنعت الحكومة بضرورة إعادة هيكلة الصناعة من خلال الترويج لإقامة الصناعات الثقيلة والكيماوية، مثل: بناء السفن، وصناعة الحديد والفولاذ، وصناعة السيارات والماكينات، والصناعات البتروكيماوية، في إطار ما يسمى باستراتيجية الصناعات الثقيلة والكيماوية ذات الكثافة الرأسمالية والقيمة المضافة العالية، وأعلن الرئيس "Park " في خطابه الموجه إلى الأمة الكورية بداية عام 1973م أن الدولة ستمضي قدماً في تطوير الصناعات الثقيلة والكيماوية وتوقعت الدولة من وراء تطوير هذه الصناعات تحقيق ثلاثة أهداف :

- التخلي بالتدريج عن الصناعات كثيفة العمالة نظرا لإجراءات الحماية التي اتخذتها البلدان المتقدمة في ذلك الوقت؛
- رغبة الرئيس "Park " في تحقيق الاعتماد على الذات فيما يتعلق بتحقيق الأمن القومي؛
- إيجاد القاعدة الصناعية القوية لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

أعلنت الحكومة "خطة الصناعات الثقيلة والكيماوية" وتقدمت ببرامج هائلة للاستثمار في هذه الصناعات، وعملت الحكومة خلال هذه الفترة على تعميق وتنويع الصناعات من خلال إنشاء قاعدة صناعية تحقق الاكتفاء الذاتي في مجال الصناعة، وذلك بالتركيز على الصناعات البتروكيماوية والثقيلة، لأن مخرجات هذه الصناعات تستخدم كمدخلات في صناعات أخرى، كما أن هذه الصناعات تحقق قيمة مضافة عالية وتساهم في تقليل استيراد المواد الوسيطة والرأسمالية، مثل الماكينات والآلات والمعدات والمحركات ... وغيرها، مما يعمق الترابطات الأمامية والخلفية في قطاع الصناعة وبين الصناعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

[1]- نادي النمور الاقتصادية العالمي، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

ومن الأساليب التي انتهجتها الحكومة لحماية الصناعات الاستراتيجية التخفيف من حدة المنافسة بين هذه الصناعات من خلال مطلب موافقة الحكومة المسبق على إقامة أي نوع من هذه الصناعات، فكان على المستثمر التقدم بطلب إلى الحكومة للسماح له بالاستثمار في هذه الصناعات، ومن أجل تشجيع الصناعات الاستراتيجية منحت الحكومة هذه الصناعات امتياز الوصول إلى الاسواق المالية العالمية لغرض الاقتراض بضمانات من الحكومة، وفي الوقت نفسه وضعت الحكومة قيودا على القطاع الخاص للاقتراض من الخارج، وربطت عملية الاقتراض بموافقتها المسبقة مما أدى الى استفادة الصناعات الاستراتيجية من هذه السياسة، والهدف من وراء إنشاء أي شركة في الغرب هو تحقيق الارباح للمؤسسين، ولكن في كوريا كان الهدف من انشاء الشركات هو بناء الدولة، هذه هي العقيدة التي رسخها الرئيس "بارك" في عقول الكوريين وآمنوا بها.

في ظل الخطة الخماسية الثالثة (1972-1976م) تحركت الحكومة بشكل جريء لتوسيع الصناعات الثقيلة والكيماوية من خلال الاستثمار في مصانع الفولاذ، والماكينات، وبناء السفن، وصناعة الالكترونيات، والمواد الكيماوية، والمعادن اللاحديدية، وقد بانت قدرات كوريا الجنوبية في صناعة تكرير النفط وإنتاج الفولاذ بشكل خاص وبدأت بتصدير السيارات إلى بعض الأسواق، وقد هدفت خطة التنمية الاقتصادية الثالثة إلى تهيئة كوريا الجنوبية بشكل أفضل للمنافسة في الاسواق العالمية، ولتسهيل الانتاج المحلي من الأسلحة لتكون كوريا ايضا دولة قوية عسكريا وقادرة على الدفاع عن نفسها.

وقد لعبت الدولة دورا كبيرا في تطوير هذه الصناعات من خلال منح الحوافز المناسبة للاستثمار في هذه الصناعات الجديدة والتي تمثلت فيما يلي:

- قيام الدولة بتحديد حجم وقدرات الانتاج لكل فرع من فروع الصناعة المنتقاة، كما اختارت التكتلات الخاصة التي أوكلت اليها بعض الصناعات مثل هيونداي التي اوكلت اليها القيام بصناعة السفن؛
- منح القروض الميسرة لهذه التكتلات وتسهيل حصولها على تراخيص للاستيراد؛
- تخفيض الضريبة على الصناعات الثقيلة، فقد بلغ معدل الضريبة الفعلي 20% في الصناعات الثقيلة مقابل 50% في الصناعات الخفيفة؛
- توفير الحماية لهذه الصناعات من خلال فرض الرقابة على الواردات ومراقبة الأسعار؛
- ضاعفت الدولة من إنفاقها على المؤسسات التعليمية والمهنية وانشأت الكثير من المعاهد المتخصصة قصد توفير الكوادر المطلوبة للصناعات من المهندسين والفنيين؛
- إيجاد ترابط قوي بين الحكومة ومنشآت الأعمال والجامعات، وكان الهدف في هذه المرحلة استيعاب وتطوير التكنولوجيا الحديثة على مستوى المشروعات دون اللجوء إلى أنظمة التكنولوجيا المستوردة؛
- الانفاق الكبير على البحث والتطوير الذي وصل آنذاك إلى 2% من الناتج القومي الاجمالي؛

- دفعت الحكومة بالعديد من المجمعات الصناعية للدخول في تعاون وشراكة ثلاثية مع القطاع العام ومؤسسة البحوث وتكنولوجيا الالكترونيات، وقد أثمرت هذه العلاقات التعاونية عن قيام المهندسين في هذه المجمعات، مثل – سامسونغ Samsung وغولد ستار Goldstar ودايو – Daewoo بزيادة عدد الاختراعات المسجلة للشركات الكورية على الصعيد العالمي لصناعة أشباه المواصلات؛
- عقد لقاءات دورية بين المسؤولين في الدولة وأصحاب هذه التكتلات التي أصبحت تقرر السياسة الاقتصادية للدولة، وقد رافق ذلك تطورا كبيرا في المستويات التعليمية إذ ازداد عدد المهندسين الذين ساهموا في كفاءة تشغيل المصانع الكورية، وارتفعت خلال فترة السبعينات أعداد المتخصصين في حقل الالكترونيات، وأرسلت أعداد كبيرة من المهندسين للتدريب في المصانع المشابهة في اليابان؛
- طلبت الحكومة عام 1974م من المؤسسات طرح رأسمالها في البورصة حتى تحد من تركز الثروة في يد عدد محدود من التكتلات الصناعية وتوزع بالتالي ثمار النمو الذي مولته الدولة؛
- بلوغ نصيب قطاع الصناعات الثقيلة من مجمل الاستثمارات في قطاع الصناعة التحويلية 57% في بداية السبعينات ثم ارتفاعه إلى 64% في أواسط السبعينات؛
- اعتماد الاقتصاد الكوري خلال هذه الفترة بشكل كبير على الاقتصاد الياباني لاستيراد احتياجاته من السلع الوسيطة والرأسمالية، الامر الذي أدى بدوره إلى تحقيق قدر كبير من التنافسية في الاسواق المحلية والعالمية.

أدت هذه السياسات إلى نمو الصناعات الثقيلة والكيميائية بشكل متسارع خلال الخطة الاقتصادية الثالثة، حيث تم تطوير الصناعات الكيميائية وزيادة مساهمتها في السلع التصديرية بشكل ملحوظ، إذ بلغت مساهمة مخرجات الصناعات الثقيلة والكيماوية نسبة 50% من إجمالي إنتاج قطاع الصناعة التحويلية عام 1980 مقارنة مع 33% و41% عام 1971 و1975 على التوالي، وقد أحدث الاستثمار الزائد في هذه الصناعات تشوهات حادة في تخصيص الموارد على حساب الصناعات الخفيفة كثيفة العمل.

وكان من الآثار الجانبية الخطيرة الاستراتيجية النمو الاقتصادي الموجه التي تؤكد على تشجيع الصادرات حدوث نقص شديد في السلع الاستهلاكية المحلية والذي تفاقم بسبب ارتفاع الأجور والارتقاء بمستوى المعيشة في البلاد، وكان نتيجة فرض الرقابة على أسعار السلع الاستهلاكية تثبيط منتجي السلع الاستهلاكية وأعاق بالتالي إنتاجها.

ومن أجل معالجة هذه المعيقات قام الرئيس "Park"باستبدال الفريق الاقتصادي في الوزارة في ديسمبر عام 1978 وتبنى مجموعة من الإجراءات لتخفيض معدل النمو تمثلت فيما يلي:

- إتباع سياسة مالية صارمة تمثلت في صعوبة الحصول على قروض جديدة؛

- تحويل رؤوس الأموال التي كان مخططاً لاستثمارها في الصناعات الثقيلة الى الصناعات الخفيفة التي تنتج السلع الاستهلاكية؛
- تخفيض الرقابة على الأسعار لتشجيع زيادة إنتاج السلع الاستهلاكية.

لقد اعتبرت الدفعة الكبيرة للصناعات الثقيلة والصناعات الكيماوية فشلا في سياسات تدخل الحكومة، فالاستثمار الهائل تسبب في طاقات إنتاجية فائضة في الصناعات الثقيلة والصناعات الكيماوية، وتراكمت الديون غير المدفوعة للمؤسسات المالية والناجمة أصلا عن القروض الممنوحة لهذه الصناعات.

4- إعادة هيكلة الصناعة والتحول الى النظام المفتوح (1980-1996)[1]:

كانت السياسة الصناعية التي ميزت فترة الثمانينيات تقوم على فكرة تحقيق النمو الصناعي المتوازن بين القطاعات الصناعية، وأعطت الأولوية للاستثمارات في الصناعات الثقيلة وكثيفة استخدام رأس المال مثل صناعة السيارات ومحركات الاحتراق الداخلي والماكينات الكهربائية الثقيلة، ونتيجة لتداعيات الركود الاقتصادي وآثار الصدمة النفطية عام 1979 تم وضع برنامج لإعادة هيكلة القطاع الصناعي في بعض الصناعات مثل صناعة النسيج وبناء السفن.

لقد واجهت الصناعات البتروكيماوية ضربة عنيفة بسبب الارتفاع الكبير في أسعار النفط عام 1979، وأعدت الحكومة خطة شاملة لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات بسبب صدمة النفط الثانية وارتفاع أسعار البترول والمواد الأولية وما تلاها من كساد عالمي، كما أن كارثة المحصول الرئيسي الضعيف ذلك العام وتباطؤ معدل نمو الصادرات أضر بالاقتصاد الكوري لاعتماد الحكومة بشدة على الاقتراض الأجنبي للمشاريع الاستثمارية الضخمة، وكان هناك عجز دائم في الحساب الجاري، وكنتيجة لذلك زاد الدين الخارجي بشكل سريع على مدار السبعينات ليصل إلى 25 مليار دولار عام 1980 أي حوالي 45% من الناتج المحلي الإجمالي، وتفاقمت الأزمة بصورة أكبر بسبب الاضطراب السياسي والاجتماعي الذي عقب اغتيال الرئيس "Park " في أكتوبر عام 1979، وللمرة الأولى منذ 1957 عانت كوريا من نمو سلبي للناتج المحلي الإجمالي بمقدار -2.7% وارتفعت نسبة التضخم لتصل إلى 22.4% عام 1980.

بالرغم من أن هذه النكسات أضرت بالاقتصاد الكوري بشكل كبير عام 1980، إلا أنه تعافى بسرعة بسبب تحسن الحصاد و سياسة استقرار الأسعار والاصلاحات الواسعة النطاق التي شرعت بها الحكومة العسكرية تحت قيادة الجنرال " Chun Doo Hwan " وكان من أهم مهام الحكومة الجديدة وضع الأولوية لاستقرار الاقتصاد واعادة هيكلة المشاريع الصناعية وجعلها تعتمد على نظام السوق من خلال التقليل إلى الحد الأدنى من تدخل الحكومة في نظام السوق، وتشجيع المبادرة الفردية للقطاع الخاص، وتحرير السياسات المتعلقة

[1]- جمال حلاوة، علي صالح، مرجع سبق ذكره، ص ص 264،265.

بالاستيراد والاستثمار الأجنبي من أجل تشجيع المنافسة، وتخفيض عدم التوازن بين القطاعات الريفية والحضرية، وتبني سياسة نقدية محافظة وإجراءات مالية مشددة من أجل السيطرة على التضخم، وسعت حكومة سيول إلى الاستثمار في المشاريع العامة، مثل الطرق ووسائل الاتصالات، بينما شجعت الى حدٍ كبير على مكننة الزراعة، وقد أدرك صناع السياسات أن تحرير الواردات (او تخفيف القيود عنها) سيجعل المنتجات المحلية تواجه منافسة دولية بعد أن كانت محمية.

وقد استعاد الناتج المحلي الإجمالي معدل نموه ووصل إلى 6.2% عام 1981، وتحسن ميزان المدفوعات بشكل بطيء وتراجعت نسبة العجز في الحساب الجاري إلى الناتج القومي الإجمالي من 8.5% عام 1980 إلى 1.9% عام 1983، استقر الاقتصاد أيضاً بسرعة وتراجعت نسبة التضخم من 17.7% سنة 1981 إلى 6.6% سنة 1982.

وعام 1983 كان أداء الاقتصاد الكوري جيدا حيث نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 12% وسجل استقرارا في الأسعار وانخفض مستوى التضخم بشكل مثير إلى أقل من 4% للسنوات الخمس التالية، ولمواصلة سياسة استقرار الأسعار تقدمت الحكومة بسلسلة من الإجراءات النقدية والمالية المشددة، وقد انخفض عجز ميزانية الحكومة كنسبة من الناتج القومي الإجمالي من 4.7% عام 1981 إلى 1.0% عام 1985 .

أثناء هذه الفترة بدأت الحكومة بتشكيلة واسعة من السياسات الموجهة نحو تحرير السوق والمرتبطة ببرنامج استقرار الأسعار، ولإدراكها لنتائج أخطائها في سياستها الصناعية السابقة أثناء السبعينات فقد تحولت الحكومة من استراتيجية التدخل المباشر إلى التدخل غير المباشر وعجلت بتحرير الاستيراد وخفضت كل سياسات القروض المدعومة وأزيلت في النهاية وفقا لمتطلبات برنامج تحرير السوق المالية، كما خفضت وزارة المالية رقابتها الصارمة على إدارة البنوك التجارية.

التحول من الحمائية المغلقة إلى الانفتاح والمنافسة الخارجية:

هذه الإجراءات التي اقترنت بتحسينات هامة في الاقتصاد العالمي ساعدت الاقتصاد الكوري الجنوبي على أن يستعيد زخمه المفقود في أواخر الثمانينات، فقد أحرزت كوريا الجنوبية نموا حقيقيا بمعدل 9.2% سنويا فترة 1982–1985 و12.5% بين عامي 1986–1988، وسجل الحساب الجاري فائضا عام 1986 بقيمة 4.3 مليار دولار نتيجة للتحسن في الحسابات الجارية فإن مجمل الدين الخارجي قد انخفض بشكل تدريجي.

كما صدر قانون جديد في 1986 لتشجيع الاستثمار في قطاعات صناعية مختارة، كما هدف هذا القانون إلى دعم التنمية التقنية في القطاع الصناعي وتحسين الوضع التنافسي للصناعات الكورية دوليا، وبنهاية عقد الثمانينيات شكلت مساهمة الصناعات الثقيلة والكيميائية 53.6% من إجمالي الصادرات الكورية .

في أواخر الثمانينات، أصبحت السوق المحلية مصدراً متزايداً للنمو الاقتصادي، فقد زاد الطلب المحلي على السيارات والسلع المصنعة لأن المستهلكين الكوريين الجنوبيين الذين كانت مدخراتهم مدعومة بالزيادات السنوية في الأجور منذ عام 1987 والذين أصبح متوسط أجورهم عام 1990 نحو 50% أكثر مما كان عليه نهاية عام 1986 وأصبح لديهم لأول مرة المال الكافي لشراء سلع الرفاهية والتمتع بمنجزات الاقتصاد الكوري.

وكانت النتيجة إعادة التوجيه التدريجي للاقتصاد الكوري، من الاعتماد الشديد على الصادرات إلى التأكيد الأكبر على تلبية حاجات البلاد التي كان عدد سكانها في ذلك الوقت نحو 43 مليون نسمة، وقد أشارت التحولات في الطلب والعرض إلى أن إعادة الهيكلة الاقتصادية تأخذ مجراها، حيث أن الاستهلاك المحلي كان يزداد بينما كان ينخفض الطلب الخارجي من جانب العرض، فإن النمو الكبير في الخدمات كان يعكس طلب واحتياجات المواطنين إلى المزيد من السلع خصوصا من الواردات وكذلك المزيد من الخدمات المتنوعة.

وبحلول عام 1990 كان هناك مؤشراً على أن معدلات النمو العالية لعقد الثمانينات سوف تتباطأ في أوائل التسعينات، وعام 1989 كان معدل النمو الحقيقي نحو 6.5%، ومن أحد أسباب هذا التطور إعادة الهيكلة الاقتصادية التي بدأت أواخر الثمانينات من ضمنها النمو البطيء لصناعات التصدير الرئيسية التي لم تعد قادرة على المنافسة في السوق العالمية (مثل صناعة الأحذية والجلود)، وأعلنت خطة اقتصادية جديدة تتضمن تطوير التكنولوجيا الصناعية وتعزيز التوسع في صناعة الإلكترونيات والآلات والمعدات القادرة على المنافسة في السوق الدولية، وخلال الفترة 1993–1999 تغير هيكل الصناعة الكورية بصورة كبيرة لصالح الصناعات الثقيلة والكيميائية التي زادت مساهمتها في القطاع الصناعي من 71.7% سنة 1993 إلى 77% سنة 1999 مقارنة بالصناعات الخفيفة التي انخفضت بالمقابل مساهمتها في الصناعة من 28.3% عام 1993 إلى 23% عام 1999 .

واستجابة لتحديات العولمة وتطبيقات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية قامت كوريا بإعادة تنظيم قطاعاتها الصناعية بما يتفق مع المعايير والمتطلبات الدولية.

المطلب الثاني: تجربة ماليزيا

تعتبر من بين أكثر الدول نجاحا في استخدام الحوافز وتوجيه الاستثمار الاجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات لصناعات وقطاعات معينة، فمن خلال الحوافز و تقديم التسهيلات المتخصصة لتنمية المهارات وترقية التقنيات استطاعت حكومة ماليزيا استغلال استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات في تحسين قدراتها التنافسية، وشهد هيكل الحوافز في ماليزيا الانتقال التدريجي من التشجيع العام للاستثمار الأجنبي المباشر إلى التركيز المحدد في توجيه الاستثمار للقطاعات عالية التقنيات والعناقيد الصناعية .[1]

عام 1958 تضمنت الحوافز الممنوحة إعفاءات ضريبية لفترة 2 إلى 5 سنوات للاستثمار في صناعات إحلال الواردات كالأغذية، المشروبات، البلاستيك، الكيمياويات، وصناعة الطباعة والنشر.

وعام 1968 تم إدخال تعديلات على الحوافز لتشجيع التشغيل والصناعات كثيفة الاستخدام لرأس المال شملت إعفاءات لضريبة الارباح تراوحت بين 2 إلى 10 سنوات.

وفي السبعينيات تركز الترويج على الصناعات كثيفة الاستخدام لعنصر العمل والصناعات الموجهة للتصدير، وتضمن ذلك انشاء 10 مناطق حرة لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في قطاع الإلكترونيات والنسيج، وشملت خدمات البنية الاساسية المدعومة، وتسريع الاجراءات الجمركية، الاعفاءات من رسوم الجمارك والضرائب على الصادرات، والاعفاءات للمناطق الحرة من قوانين الملكية.

وعام 1986 تم تحرير كافة القيود الخاصة بحقوق الملكية في الشركات وتحت مظلة قانون تشجيع الاستثمارات كالتالي[2]:

- زيادة في نسبة حصص الاجانب في رؤوس أموال الشركات المحلية؛
- الاعفاءات والحوافز الضريبية ومن أهمها إعطاء الحوافز المالية لجميع المستثمرين للقيام بعمليات البحوث والتطوير وتدريب العمالة المحلية.

وعام 1990 استجابةً للتدفقات الضخمة للاستثمار الاجنبي المباشر قامت الحكومة بتعديل هيكل الحوافز بالتركيز على نوعية الاستثمار مقاسة بالمكون التقني والقيمة المضافة، كما تم توسيع الحوافز الضريبة لتشمل خدمات المراكز الاقليمية للشركات متعددة الجنسيات فيما يخص الامداد والتنسيق والادارة.

---

[1]– المعهد العربي للتخطيط، **التجارب الدولية، تجربة ماليزيا في تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، الكويت، 2005، ص 4 على الموقع:www.arab-api.org

[2]– المرجع نفسه ، ص07.

وعام 1991 تمت مراجعة شاملة لسياسة الحوافز بهدف تنظيمها وتوجيها وتقوية المردود الضريبي وتشجيع تنمية الصناعات ذات القدرات التنافسية.

وعام 1995 بدأ التقليل في منح الحوافز للمشاريع الكثيفة الاستخدام لعنصر العمل والتركيز على الاستثمارات الرأسمالية مقاسة بمقدار الاستثمار.

و كانت أهم آثار الاستثمار الاجنبي المباشر على ماليزيا كالتالي:

أدى الاستثمار الاجنبي المباشر إلى إعطاء دفعة قوية للأداء الصناعي في ماليزيا، وكان له آثارا إيجابية على استخدام الموارد والصناعات والقوى العاملة المحلية وعلى البيئة الطبيعية في ماليزيا، كذلك كانت له آثار على:

- استخدام الموارد المحلية؛
- آثار على المؤسسات والصناعات المحلية؛
- آثار على العمالة المحلية.

وعام 1997 حدثت أزمة مالية في دول جنوب شرق اسيا وتهريب لرؤوس الاموال من تلك الدول، وانخفاض معدلات النمو واتباع سياسات مالية ونقدية متشددة مما أدى إلـى تسريح العمالة وانخفاض الطلب على الايدي العاملة، وانخفاض معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الدخل القومي للاقتصاد الماليزي.

ووفقا لتقرير مؤشر الثقة في الاستثمار الاجنبي المباشرFDI سنة 2003 في تقييم الاقتصاد الماليزي الذي أُخذت بياناته من الاونكتاد، البنك الدولي، وصندوق النقد الدولـي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ووحدة الاستخبارات الاقتصادية والبنك الاوروبي للتعمير والتنمية، ولجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي، ويعتمد التقرير على استمارات استبيان يتم استيفاؤها من أكبر 1000 شركة للاستثمار الاجنبي المباشر من حيث الايرادات تمثل 16 تريليون دولار عام 2002، وتعمل في 42 دولة (تمثل 90% من إجمالي تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة على مستوى العالم عام 2002)، وللأسف لم يشتمل التقرير على أية دولة عربية حتى الآن، ووفقا لهذا التقرير، استعادت ماليزيا ثقة المستثمر الاجنبي المباشر و عادت لتحتل مكانتها ضمن اكبر 25 دولة تحظى بثقة المستثمرين الاجانب على مستوى العالم (المركز 23 في عام 2003) وساهمت في ذلك استعادة معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة والاستقرار السياسي النسبي، وإعادة هيكل القطاع المالي وزيادة الاستثمارات في مشروعات البنية التحتية وقد اتخذت الحكومة الماليزية مجموعة جديدة من المبادرات لتشجيع الاستثمارات في الفترة 2000 –2002 مثل حزم تحفيزية مصممة للاستثمارات عالية الجودة وحوافز لترويج صناعات الاغذية والآلات والمعدات وحوافز لترويج صناعات تكنولوجيا المعلومات، كما منحت حوافز جديدة لتشجيع الصناعات المتعلقة بالخدمات العامة والامدادات والنقل، ومن الصناعات التي شهدت

تطورا في مستوى الاداء وتحسنا في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة صناعة الإلكترونيات الاحجار والزجـاج، صناعة البلاستيك والكيمياويات.

وبغرض جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة فقد تراجعت الحكومة الماليزية على كل من قرارات متطلبات حصص الاجانب في ملكية المشروعات الاستثمارية المحلية، وقرار فرض الرقابة على تحركات رؤوس الاموال التي كانت قد فرضتها أعقاب الازمة المالية الاسيوية أواخر التسعينيات من القرن الماضي.

وتعد ماليزيا من الدول الآسيوية التي لها تجربة رائدة في عملية التصنيع، فقد مثلت اليابان النموذج التصنيعي الذي أخذ عنه الماليزيون أصالة القيم وكيفية إعداد الخطط، حتى كان لسان حالها: "اليابان... قدوتنا"! وشيئا فشيئا طورت ماليزيا صناعاتها من تلك التي تعتمد على كثافة العمل إلى صناعات تركز على كثافة رأس المال وتحديدًا الصناعات التكنولوجية التي لها قيمة مضافة كبيرة.

1-مراحل تطور القطاع الصناعي في ماليزيا:

مرت تجربة التصنيع الماليزية بعدة مراحل هي[1]:

- مرحلة الصناعات لإحلال الواردات: في مطلع الستينيات تم تطبيق سياسة إحلال الواردات، وعلى أساسها قامت صناعات صغيرة الحجم وأخرى لإنتاج السلع التي تحل محل السلع المستوردة كصناعة الأغذية ومواد البناء والتبغ والطباعة والبلاستيك والكيميائيات، وتم إصدار قانون تشجيع الاستثمار في 1968 لجذب الاستثمارات الأجنبية في تلك المجالات؛
- مرحلة الصناعات التصديرية: بدأت في مطلع السبعينيات حيث شجعت الحكومة دخول الاستثمارات الأجنبية في مجال الإلكترونيات وصناعة النسيج من خلال توفير العمالة الرخيصة وحوافز ضريبية مغرية وإصدار تراخيص منتجات أجنبية وإنشاء مناطق تجارة حرة، وعملت الحكومة على استضافة الشركات متعددة الجنسيات لتشغيل خطوط إنتاجية في ماليزيا، وسمحت للشركات الأجنبية التي تنتج سلعًا للتصدير بالملكية التامة دون اشتراط المساهمة المحلية؛

وفي هذه المرحلة حدث تحول جذري من سياسة إحلال الواردات إلى سياسة التصنيع الموجه إلى التصدير والصناعات كثيفة العمالة كالصناعات الإلكترونية والنسيج، كما كان هناك تركيز على الصناعات المعتمدة على الموارد الطبيعية الماليزية كزيت النخيل والأخشاب والمطاط، وفي 1971 صدر قانون منطقة التجارة الحرة بهدف إتاحة المزيد من الحوافز الخاصة بالصناعات الموجهة للتصدير؛

- مرحلة التصنيع الثقيل والصناعات المعتمدة على الموارد الماليزية: بدأت هذه الفترة في مطلع الثمانينيات حيث شجعت الحكومة على قيام الصناعات المعتمدة على الموارد الطبيعية ثم التصنيع الثقيل وتصنيع

[1]- تجارب آسيوية، ماليزيا.. **اليابان قدوتنا**، اقتصاد، ص 2، دراسة منشورة على الموقع: http://taheraa.jeeran.com/archive

السيارة الماليزية الوطنية (بريتون)، ثم التوسع في صناعات الإسمنت والحديد والصلب والتركيز على صناعة الإلكترونيات والنسيج التي صارت تساهم بثلثي القيمة المضافة للقطاع الصناعي وتستوعب 40% من العمالة، ويلاحظ في هذه الفترة تمتع الصناعات الوطنية بالحماية الحكومية ودخول الدولة في مشروعات كثيرة تغطي كافة النشاطات الاقتصادية الحيوية؛

- فترة تشجيع الصناعات عالية التقنية وذات القيمة المضافة: بدأت هذه الفترة في التسعينيات وشجعت الدولة فيها الصناعات ذات التقنية العالية وكثيفة استخدام رأس المال والمتضمنة للمهارة والقيمة المضافة العالية، وذلك من أجل زيادة تنافسية المنتجات الماليزية وتوسيع دائرة سوقها المحلية.

1- عوامل نجاح التجربة الماليزية :

وخلال تلك المراحل بدت عوامل نجاح التجربة الصناعية لماليزيا فيما يلي[1]:

- الاتجاه شرقا: أعلنت ماليزيا سياسة "النظر شرقا" في 1981 وامتد العمل بها إلى 1991، وهدفت سياسة "النظر شرقا" إلى تشجيع الماليزيين على الاقتداء والتعلم من التجربة اليابانية المواقف الإيجابية مثل: أخلاقيات العمل والمنهجية الصناعية والتطور التقني والأداء الاقتصادي المميز وغيرها بالإضافة الى سياسة مالية ونقدية وتجارية كلية متوازنة وحكيمة، ولم تكن عملية الأخذ بالتجربة اليابانية تقليدًا محضا بل اختيارا وانتقاءا لما يناسب ماليزيا ووضع ذلك في إطاره الصحيح، خاصة أن ماليزيا بلد متعدد الأعراق والأديان؛
- التصنيع العنقودي: انتهجت ماليزيا في نموذجها التصنيعي ما يسمى بطريقة "التصنيع العنقودي" التي تقوم على أساس وجود علاقات ترابط في شكل عنقود تنتظم حباته بين الوحدات الإنتاجية والنشاطات المتصلة بها والتي تمثلها ثلاث عناصر هي: الصناعات، والموردون، وخدمات الأعمال، وذلك في إطار منظومة من البنى التحتية والمؤسسات الاقتصادية التي تشمل تنمية الموارد البشرية والتقنية والخدمات الداعمة والتمويل والتأمين ونظام الحوافز؛
- دور المؤسسات في التنمية الصناعية: هناك كثير من المؤسسات والهيئات ساهمت في إنجاح عملية التنمية الصناعية نذكر منها ما يلي :
  - الهيئة الماليزية للتنمية الصناعية؛
  - هيئة الإنتاجية القومية؛
  - هيئة تنمية التجارة الخارجية الماليزية؛

[1]- محمد شريف بشير، **قصة النجاح الصناعي الماليزي، قسم تجارب تنموية**، مركز تجارب الاصلاحية والتنموية، موريتانيا، ص 2، دراسة منشورة على الموقع:experience-reforme.info/modules/news

- هيئة التصنيع الثقيل الماليزية.

المطلب الثالث: تجربة تايوان وسنغافورة

أولا: تجربة تايوان[1]

إن نمط التصنيع في تايوان يشابه تماما نظيره في كوريا الجنوبية، حيث اعتمدت صناعاتهما بصورة أكبر على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما عرف القطاع الحكومي نصيبا أكبر من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات التحويلية، ومنذ منتصف الستينيات توجهت تايوان من استراتيجية إحلال محل الواردات إلى استراتيجية التصنيع من أجل التصدير، وقد نمت الصناعات التايوانية وتطورت وأصبحت قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية إلى جانب تلبيتها للطلب المحلي، وعملت على تشجيع إقامة صناعات أكثر تعقيدا مثل صناعات الصلب والبتروكيمياء وماكينات تصنيع الآلات والمعدات الإلكترونية، ولقد بدأت الحكومة التايوانية في تطبيق سياستها التنموية بإتباع سلسلة من الإصلاحات منها:

- خفض قيمة العملة؛
- توحيد أسعار الصرف سنة 1958؛
- إلغاء القيود على الواردات؛
- تعديل السياسة النقدية؛
- إنشاء مناطق حرة للتصدير.

و نتيجة لهذه الإجراءات انخفض معدل التضخم إلى أقل من 2% سنويا خلال الخمسينيات من القرن العشرين، وقد تبع هذه الإصلاحات زيادة ملحوظة في الصادرات وفي معدل النمو الاقتصادي، حيث شكلت الصادرات 12.2% من الدخل القومي سنة 1958، بينما شكلت الواردات في نفس السنة 20% من الدخل القومي، وارتفعت الصادرات إلى 19.6% من الدخل القومي سنة 1965، وفي سنة 1969 تساوت الصادرات مع الواردات نتيجة للنمو السريع في الصادرات، وخلال عقد الستينيات من القرن العشرين أمكن مضاعفة الصادرات التايوانية خمسة أضعاف، بينما ارتفعت الواردات بأربعة أضعاف ونمت الصادرات لتحل محل المساعدات الأجنبية والسماح بزيادة كبيرة في الواردات، وكانت هذه الأخيرة ضرورية حيث كان الاقتصاد يحتاجها في العملية الإنتاجية بدرجة كبيرة، وقد تكونت قائمة الصادرات الأولية لتايوان من المواد الغذائية المصنعة والمواد المشابهة، و توسعت لتشمل الملابس والمنسوجات والماكينات الكهربائية وغيرها من الصناعات،

[1]– بوزيان العربي، سياسة التصدير في الجزائر خلال مرحلة الاقتصاد الموجه والإصلاحات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999–2000، ص 42.

وكما حدث في حالة كوريا الجنوبية ارتبطت زيادة الصادرات والدخل الحقيقي بزيادة معدلات التوظيف والأجور الحقيقية.

وقد ظهرت السياسات المنتهجة مشابهة في معظم أدواتها لسياسات كوريا الجنوبية، حيث استهدفت السياسات الحكومية تشجيع الصادرات عموما بالإضافة إلى التركيز على تشجيع تصدير مجموعة معينة من السلع، وقدمت الحوافز بأشكال وصور عديدة من الأنشطة الاقتصادية، وعلى عكس كوريا الجنوبية فقد بدأت تايوان مبكرا في تشجيع رأس المال والاستثمار الأجنبي، وحاولت خلق بيئة جذابة للمستثمرين الأجانب، حيث كانت تعتبر الاستثمار الأجنبي أحد المصادر الهامة للتنمية الاقتصادية.

ثانيا: تجربة سنغافورة[1]

يعتبر التوجه التصديري أساسا للنمو السريع لسنغافورة، وقد رحبت سنغافورة برأس المال الأجنبي وتعتبر معظم الصناعات بها صناعات كثيفة رأس المال (مثل صناعة تكرير البترول)، وبالرغم من نجاح سنغافورة في تنمية سياسة التصنيع بها إلا أنها بدأت من سياسة الإحلال محل الواردات مع حلول منتصف الستينيات من القرن العشرين، وكان الاهتمام الرئيسي أن الشركة لا تنتج إلا للسوق المحلي حتى سنة 1965، نتيجة لذلك ظلت مشكلة البطالة في سنغافورة لعدة سنوات بعد الاستقلال، يضاف إلى ذلك الأثر السيئ لسياسة الإحلال محل الواردات على الصادرات والتي ساهمت في تفاقم العجز في ميزان المدفوعات، وسنة 1967 بدأت سنغافورة تبني استراتيجية التصنيع ذات التوجه التصديري، هذا ما أحدث تغييرات جذرية لمجموعة سياسات التنمية الاقتصادية، ولقد شجع الهيكل الجديد لسياسات التنمية الاقتصادية على إقامة مجموعة من التجهيزات الصناعية الجديدة والتي تهدف جميعها لترويج الصادرات، ونتيجة لانخفاض معدلات الأجور مع الموقع الاستراتيجي للدولة في آسيا وكفاءة وسائل النقل والتوجه التجاري الخارجي الجديد وهيكل الاستثمار، كانت كلها عوامل جعلت من سنغافورة مركزا لجذب الشركات متعددة الجنسيات والتي بدأت في التوسع ودخول هذه المنطقة، ولتحقيق هدف خلق الوظائف الجديدة تم تقديم عدد من الحوافز سنة 1967 في ظل قانون توسيع الحوافز الاقتصادية، منها على سبيل المثال خفض معدلات الضرائب على الدخول الناتجة عن الأنشطة الصناعية الموجهة للتصدير، هذه السياسات – بالإضافة إلى عدد آخر من العوامل المستقلة والتي يعتبر من أهمها التوسع السريع في النظام التجاري الدولي خلال تلك الفترة وإعادة تخصيص مصانع الغزل والنسيج من الدول الأسيوية الأخرى – يمكن النظر إليها على أنها أحد الأسباب التي أدت إلى زيادة الاستثمار الصناعي الكلي خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1968–1973 عن 2.3 مليار دولار، وقد استفادت قطاعات الخدمات الصناعية والمالية من الزيادة في الاستثمار الأجنبي، وفي الأنشطة الصناعية كان هناك توسع في

[1]– جمال حلاوة، علي صالح، مرجع سبق ذكره، ص ص 267–271.

الالكترونيات، تكرير البترول، قطع غيار السفن، قطاعات المنسوجات، وهو الأمر الذي ساعد على استيعاب عدد كبير من القوى العاملة الموجودة.

وفيما يتعلق بالخدمات المالية فقد كان لإقامة البنك الأمريكي . الآسيوي دورا كبيرا في إنشاء مجموعة من التسهيلات التمويلية الدولية للعمل في سوق الدولار الآسيوي، والذي يميز المرحلة الأولى من النمو السريع في هذا السوق ظهور سنغافورة كمركز مالي دولي رئيسي، أما النجاح الذي حققته في المرحلة الثانية للتنمية فيمكن أن يعزى ليس للزيادة السريعة في الاستثمار الأجنبي والصادرات فقط ولكن أيضا للنمو الحاد في التوظيف الذي أدى إلى تحولها من اقتصاد يتمتع بفائض عمالة منخفضة الأجر إلى اقتصاد يكتظ بالعمالة المرتفعة الأجر.

خلاصة الفصل:

تختلف التقييمات لأسباب نجاح تجربة النمور الأسيوية أو انتكاساتها، فالبعض من يقدمها كتجربة ناجحة أو كحالة يمكن أن تقدم دروسا هامة لدول أخرى يمكن لها أن تسير على الطريق ذاته، غير أن دراسات أخرى ترجع هذه الظاهرة إلى ظروف خاصة قد لا يمكن تكرارها في العالم، ولكن الأمر الأساسي أن التوجه نحو التصدير و الاهتمام بالموارد البشرية والإنفاق على البحث العلمي والتطوير وإيجاد البنية الأساسية العلمية والتقنية وخصوصا في مجال الاتصالات والمعلومات هي الأسس التي تتردد أكثر من غيرها في توصيف تلك التجربة والتي يمكن الاعتماد عليها.

تمهيد:

عرفت الجزائر منذ الستينات مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية في سبيل تغطية العجز الذي تركه المستعمر، حيث اعتمدت على عدة سياسات اقتصادية كانت قاعدتها الأساسية الصناعة حيث شكلت حصة الأسد من النشاط الاقتصادي.

و من أجل الوقوف على ذلك قسمنا الفصل الى ثلاث مباحث :

المبحث الأول: واقع القطاع الصناعي في الجزائر

المبحث الثاني: سياسات تطوير القطاع الصناعي في الجزائر

المبحث الثالث : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني وترقية الصادرات

المبحث الأول: واقع القطاع الصناعي في الجزائر

ان للجزائر فرص كبيرة للاستفادة من القطاع الصناعي بالرغم من هذا فكل عام يلاحظ انخفاض معدل الإنتاج الصناعي، فهي تعتمد بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات أما الصناعة فقد أهملت، ولأن الجزائر تواجه تحديات كبيرة في هذا المجال عمدت إلى البحث عن حلول من أجل النهوض بالصناعة الوطنية فقامت بوضع استراتيجيات منها ما هو خاص بتشجيع الاستثمارات وغيرها.

المطلب الأول: خصائص القطاع الصناعي في الجزائر

تمتلك الجزائر العديد من الخصائص تمكنها من تطوير اقتصادها ولكن عند استغلالها استغلالا أمثلا ونظرا لوجود العديد من التحديات التي تواجه القطاع الصناعي يجب على الجزائر مواجهتها عن طريق استراتيجيات معينة من أجل تحقيق أداء جيد في هدا القطاع، وتتمثل خصائص القطاع الصناعي في نقاط القوة والضعف الموضحة كما يلي:

أولا: نقاط القوة: تشمل نقاط القوة ما يلي[1]:

1. توفر المواد الخام والطاقة واليد العاملة الرخيصة، ووجود سوق عمومية لجميع المنتجات؛
2. الموقع الجغرافي للجزائر المشجع أو المناسب لنشوء سوق إقليمية ونقل صناعي؛
3. قدرات انتاج هائلة؛
4. امتلاك فائض مالي ضخم.

ثانيا: نقاط الضعف: تشمل نقاط الضعف النقاط التالية[2]:

1. ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي بسبب الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة؛
2. تبعية كبيرة لقطاع المحروقات، أدت إلى نقص في تنوع الصادرات؛

---

[1]– السعيد بريكة، نور الهدى عمارة، **استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 4، ديسمبر 2015، جامعة الجزائر، ص 283.

[2]– عروب رتيبة، بوسبعين تسعديت، **أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية "الجزائر حقائق وأفاق"**، ملتقى وطني تحت عنوان الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، جامعة مستغانم، ص 04 .

3. ضعف استعمال التكنولوجيات المتطورة في الصناعات لحديثة، أدى إلى تراجع نوعية المنتجات الصناعية؛
4. قدرات انتاج غير مستغلة بشكل كلي سبب عوامل الإنتاج الضعيفة وعدم كفاية ونجاعة تقنيات التسيير وإدارة الأعمال؛
5. مردودية منخفضة ومعدلات نمو متدنية ترتب عنها إنتاجية ضعيفة، وهذا راجع لعدم تماشي المؤسسات الصناعية وقواعد التنافسية في السوق؛
6. الاعتماد على الصناعات الخفيفة واهمال الصناعات الثقيلة التي تعتبر أساس بناء هيكل اقتصادي قوي.

المطلب الثاني: تحديات القطاع الصناعي في الجزائر

نشأت الصناعة الجزائرية ضمن حماية مطلقة أو شبه مطلقة وانحصر عملها بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية الموضوعة من قبل الدولة الجزائرية، ما جعلها تكتسب خصائص نوعية تظهر بوضوح ضعف الصناعة في هيكلها الحالي ما يجعلها غير قادرة على الاستفادة من المزايا المترقبة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث يعتبر القطاع الصناعي أكثر القطاعات الاقتصادية تأثيرا بدخول الاتفاقية حيز التنفيذ والتي تنص على إقامة منطقة للتبادل الحر للمنتجات الصناعية و التفكيك لتدريجي لكل الحواجز الجمركية المفروضة على هذه الأخيرة، فالجزائر غير قادرة على حماية أسواقها الداخلية في ظل انفتاح الحدود التجارية أمام السلع الأوربية المنافسة، هذا نظرا للوضعية الحالية للصناعة الجزائرية التي تتميز بالهشاشة وضعف قدرتها التنافسية، فان دخول الاتفاقية حيز التنفيذ سوف يضع المؤسسات الصناعية الجزائرية أمام تحديات حقيقية و يكون له آثار سلبية خصوصا[1]:

- التأثير على إنتاجية المؤسسات وبالتالي على الاقتصاد الوطني، نظرا لعدم قدرتها على منافسة نظيرتها الأوروبية؛

[1]– عروب رتيبة، بوسعين تسعديت، مرجع سبق ذكره، ص ص 04،05.

- زيادة البطالة الناجمة عن غلق الكثير من المؤسسات غير القادرة على المنافسة؛
- زيادة الواردات الجزائرية نتيجة ضعف المنتوج الصناعي الجزائري وجودة نظيره الأوروبي، وذلك راجع إلى التفكيك التدريجي للرسوم الجمركية.

المبحث الثاني: سياسات تطوير القطاع الصناعي في الجزائر

لقد عرفت الصناعة الجزائرية تدهورا كبيرا منذ الاستقلال حيث ساءت الحالة الاقتصادية للجزائر وسعيا لتصحيح الوضع قامت الحكومة الجزائرية باتباع مخططات تنموية اعتمدت بالدرجة الأولى على التصنيع الثقيل كأساس للتنمية، وقامت بتأهيل المؤسسات العمومية و خوصصتها لكنها باءت بالفشل، عندها لجأت الجزائر إلى طلب المساعدة من المؤسسات المالية الدولية ففرض صندوق النقد الدولي مجموعة من الشروط القاسية وطبق برنامج التعديل الهيكلي في الجزائر من أجل النهوض بالاقتصاد من خلال تطوير القطاع الصناعي.

المطلب الأول: التصنيع من خلال المخططات التنموية

انتهجت الجزائر في هذه الفترة النهج الرأسمالي في عملية التنمية، الذي يعتبر القطاع المحرك الأساسي لعمية التنمية الاقتصادية من خلال جعل التصنيع الثقيل وسيلة كفيلة بتطوير القطاعات الأخرى لما لها من إمكانيات الربط الأمامي والخلفي.

1- المخطط الثلاثي (1967-1969)

تعتبر سنة 1967م، بداية جديدة في تاريخ النظام الاقتصادي الجزائري، ولقد تميز التخطيط في هذه المرحلة بخاصيتين الأولى تمثلت في التوجه نحو المخططات المتوسطة الأجل، أما الثانية فهي أن هذه المرحلة تميزت بالارتفاع المتزايد في حجم الاستثمارات العلية في مختلف القطاعات سواء الفلاحية أو الخدمات[1].

وقد كان الهدف من هذا المخطط هو تحضير الوسائل المادية والبشرية والهياكل الاقتصادية والاجتماعية والإدارية للتكيف مع سياسة التخطيط المركزي الجديدة التي تم تبنيها[2].

---

[1]- محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية 1999، ص159.

[2]- نوري ياسمين، **مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر: بين الخطاب الرسمي والواقع المدني (1962-2012)**، مذكرة ماجستير، 2015، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص 65.

حيث تم تحديد 9.06 مليار دج كهدف استثماري في هذا المخطط، وكان توزيع الاستثمارات على ثلاث مجموعات كمايلي[1] :

- الاستثمارات الإنتاجية المباشرة، والتي خصص لها 6.79 مليار دج (الزراعة 1.88 مليار دج والصناعة 4.91 مليار دج)؛
- الاستثمارات غير الانتاجية مباشرة، وقد خصص لها مبلغ 2.06 مليار دج (موزعة على البنية التحتية الاقتصادية 0.28 مليار دج، البنية التحتية الاجتماعية 1.73 مليار دج)؛
- الاستثمارات شبه إنتاجية، خصص لها مبلغ 0.36 مليار دج ب 3600000 دج.

وقد كانت معدلات الانجاز في هطا المخطط كالتالي[2]:

- معدل الانجاز الفعلي للاستثمارات المنتجة 97%؛
- معدل الإنجاز الفعلي للاستثمارات غير المنتجة 127%؛
- معدل الإنجاز الفعلي للاستثمارات شبه المنتجة 78%.

ويعود السبب في سرعة انجاز الاستثمارات غير المنتجة مباشرة إلى عامل اجتماعي في التعطش الكبير من تجسيدها في المناطق المحرومة من هذا النوع من الاستثمارات، مما جعل الأفراد يساهمون عن طريق العمل التطوعي، أما الثاني فانه فني لكون هذا النوع من الاستثمارات لا يتطلب دراسات معقدة مما يسهل تنفيذه، وقد بدأت عملية الاستثمار في هذا المخطط بإعطاء الأولوية لقطاع المحروقات مثلما يوضحه الجدول التالي [2]:

[1]– محمد زوزي، مرجع سبق ذكره، ص ص 117،118.

[2]- محمد زوزي، المرجع نفسه، ص118.

جدول رقم (01) : الاستثمارات خلال المخطط الثلاثي (1967-1969) في الجزائر الوحدة %

المحروقات	قطاع انتاج سلع التجهيز	قطاع انتاج السلع الوسيطة	قطاع انتاج السلع الاستهلاكية
%47.8	%32.5	%12.3	%7.4

المصدر: ترميمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، العلوم الاقتصادية و التجارية، 2010، ص91.

نلاحظ من خلال الجدول أن المحروقات أخذت الحصة الأكبر في استثمارات هذا المخطط ب 47.8% ثم تليها سلع التجهيز فالسلع الوسيطة، فالاستهلاكية.

ثانيا: المخطط الرباعي الأول (1970-1973)

وقد وضع هذا بالأساس لاستكمال ما جاء به المخطط الثلاثي، وبغية ذلك وضعت له الدولة مجموعة من الأهداف يمكن ايجازها فيما يلي[1]:

- تدعيم وتطوير القاعدة المادية للاقتصاد الوطني؛
- تطوير الصناعات القائدة لعملية النمو كالصناعات الميكانيكية والكيماوية؛
- اعتماد اللامركزية لتحقيق التوازن الجهوي.

ان هذا المخطط لما له من أولوية في ترسيخ الخيارات المتمثلة في إعطاء الصناعة الأولوية بكونها تشكل العامل الحاسم في العملية التنموية، فضلا عن ذلك فإن حجم الاستثمارات في هذا المخطط قد ارتفعت عما كانت عليه في المخطط الثلاثي، و يظهر ذلك بوضوح من خلال البرامج الاستثمارية التي ارتفعت تكاليفها إلى68.56 مليار دج، و السبب في ذلك هو أن الدولة قررت انشاء صناعات جديدة تخص المحروقات و الفروع الميكانيكية وذلك لتقوية الصناعات الثقيلة التي انتهجتها الجزائر و التي توفر شروط التكامل الاقتصادي الداخلي بين القطاعات المختلفة وفروعها، كما يجب الإشارة أيضا إلى أن هذا المخطط جاء في الوقت الذي

[1]- فيصل لوصيف، **أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012**، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013، ص ص 84،85.

شهدت فيه الجزائر عمليات التأميم للثروات الوطنية مما أعطى دفعا قويا لحركة التنمية في الجزائر من منطلق أن عمليات التأميم هذه مكنت الجزائر من الاستفادة لأكثر من مواردها الاقتصادية وهذا ما كان له انعكاس إيجابي على الاستثمار الإنتاجي الذي عرف ارتفاعا ملحوظا.

كان هدف هذا المخطط أولا وأخيرا تنفيذ القواعد الهيكلية للتنمية الاقتصادية مع ترجيح الاستثمار في الصناعة الثقيلة، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (02): حصيلة الاستثمارات في المخطط الرباعي الأول (1970-1973) في الجزائر

المحروقات	صناعة الفولاذ	الصناعة الميكانيكية	مواد البناء	صناعات أخرى	المجموع
%42	%14	%10	%8	%26	%100

المصدر: ترميمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، العلوم الاقتصادية والتجارية، 2010، ص96.

نلاحظ بأنه المحروقات لها الأولوية ب 42% ثم تأتي بعدها مباشرة صناعة الفولاذ ب 14% والصناعة الميكانيكية ب 10%، ثم مواد البناء ب 8% وأخيرا صناعات أخرى متمثلة في 26%[1].

ثالثا: المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)

يعتبر المخطط الرباعي الثاني تكملة للمخطط السابق، حيث اتجهت الجهود في تمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة وخاصة الحديد والمحروقات، ومواد البناء والميكانيك والكهرباء والالكترونيك وكذا الاهتمام بالقطاعات غير الاقتصادية نتيجة ارتفاع إيرادات المحروقات.

ان اعطاء الأولوية للصناعة الثقيلة بهدف انتاج سلع إنتاجية لمختلف القطاعات بغية تحقيق الاستقلال الاقتصادي في المدي الطويل، ان هذه النتيجة يبرزها القطاع العام من الناتج الوطني الخام، حيث حقق 42.66% سنة 1978 مقابل 7.30% سنة 1969.

وتتميز هذه المرحلة على العموم بالتخطيط التوجيهي للاستثمارات والتنظيم التساهمي، ثم ان المخططات السالفة تهدف إلى بناء الاقتصاد الوطني على أساس انشاء شركات وطنية كبرى تحتكر السوق الوطنية، إلا أن

[1]- ترميمي نعيمة، المرجع نفسه، ص 96.

هذا الأمر أدى إلى وجود ممارسات بيروقراطية وزيادة مفرطة في عدد العمال، إضافة إلى عدم وجود توازن في حجم الاستثمارات[1].

رابعا: المخطط الخماسي الأول (1980-1984)

وقد كان هذا المخطط بداية لوضع أولويات جديدة تتمثل بالأساس في الفلاحة، الصحة، السكان، التكوين المهني والتقني.

وقد كان التركيز على تلبية الحاجيات الاجتماعية بغية ضمان حياة أفضل للسكان، ولعل التركيز على الوصول إلى الاكتفاء الذاتي الغذائي كان بمثابة الإعلان عن التوجه الجديد الذي يضع حدل للاستثمارات الصناعية البحتة، وقد كان حجم الاستثمارات المتوقع يصل إلى حوالي 400 مليار دينار بتخصيص 154.5 مليار دينار لقطاع المحروقات و الصناعة أي بنسبة تقارب 38.6% (63 مليار دينار لقطاع المحروقات أي بنسبة 15.7% من الحجم الإجمالي للاستثمارات و 91.5 مليار دينار لقطاع الصناعة أي بنسبة مهمة تقارب 22.9%)، بالرغم من أن هذه النسبة قلصت بحوالي النصف (38.6%) مقابل 60.1% في المخطط الرباعي الثاني، إلا أن الصناعة و قطاع المحروقات بقيت تستحوذ على نسبة مهمة من حجم الاستثمارات أما قطاع الفلاحة فقد خصص له ما قيمته 47.1 مليار دينار أي بنسبة حوالي 11.7% من الحجم الإجمالي للاستثمارات، كان نصبي الري منها حوالي 23 مليار دينار وقد كانت المبالغ المرصودة خلال هذا المخطط موزعة كما يلي[2]:

جدول رقم (03): المبالغ المرصودة خلال المخطط الخماسي الأول موزعة حسب القطاعات في الجزائر
الوحدة: مليون دينار

القطاعات الاقتصادية	المبالغ المرصودة (بملايين الدينارات)
الصناعة	154.5
الفلاحة	47.1
القاعدة المادية	67.2
التربية والتكوين	42.4
قطاعات أخرى	89

[1] - كريالي بغداد، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن، جانفي 2005، ص03.

[2] - فيصل لوصيف، مرجع سبق ذكره ، ص ص 87،88.

المجموع	400

المصدر: فيصل لوصيف، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012 مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2013 ص 88.

خامسا: المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)

تزامن هذا المخطط مع المرحلة الحرجة التي مر بها الاقتصاد الوطني بفعل تدهور أسعار البترول في الأسواق العالمية سنة 1986 من أبرز توجهاته رفع مساهمة المؤسسات العمومية والقطاع الخاص في تحقيق البرامج الاستثمارية، وفيما يلي توزيع الاستثمارات المنجزة خلال الفترة (1967-1989) [1]:

جدول رقم (04): توزيع الاستثمارات المنجزة خلال الفترة(1967-1989) في الجزائر الوحدة%

قطاعات الاستثمار	1979-1967	1984-1980	1989-1985
الصناعة	50.50	28	32.10
الزراعة والغابات و الري والصيد البحري	8.8	9.9	11.42
البناء والأشغال العمومية	2.3	3.7	4.12
خدمات الإنتاج(الماء، الكهرباء، الغاز...)	7.5	8	6.6
الهياكل الأساسية الاقتصادية و الاجتماعية	30.90	50.90	54.76
المجموع النسبي	100	100	100

المصدر: نوري ياسمين، مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر: بين الخطاب الرسمي والواقع الميداني (1962-2012) مذكرة ماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2015، ص68.

ما يمكن ملاحظته هو تراجع حصة القطاع الصناعي في الاستثمارات الاجمالية التي انتقلت من 50.50% من خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1967و 1979 إلى 28 %في إطار المخطط الخماسي الأول ثم

[1]- نوري ياسمين مرجع سبق ذكره، ص68.

إلى 32.10% في ظل المخطط الخماسي التالي، هذا التراجع كان لصالح قطاع الهياكل الاقتصادية والاجتماعية (الموانئ، الطرق، السكك الحديدية) الذي انتقلت حصته من 30.90% إلى 50.90% ثم إلى 54.76% على التوالي، كما شهد عقد الثمانينات ارتفاعا نسبيا في حصة القطاع الزراعي من اجمالي الاستثمارات من 8.8% خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1967 و1979 إلى 9.9% في إطار المخطط الخماسي الأول ثم إلى 11.42% في ظل المخطط الخماسي الثاني.

حيث جسدت الإصلاحات في ظل استمرار النهج الاشتراكي وإعادة الاعتبار نسبيا للقطاع الخاص والتراجع عن سياسات الصناعات المصنعة لحساب الصناعات الخفيفة والمتوسطة، فصدرت العديد من القوانين المتعلقة بالاستثمار (القانون المؤرخ في 1982/08/21)، والقوانين المتعلقة بإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية (المرسوم 242/80 المؤرخ في 4 أكتوبر 1980) والإجراءات المتعلقة باستقلالية المؤسسات (المرسوم 192/88 المؤرخ في 4 أكتوبر 1988).

المطلب الثاني : التصنيع من خلال برنامج التعديل الهيكلي

ان الاصلاحات التي عرفتها الجزائر في فترة الثمانينات ، لم تجح نظرا لتباطئها بفعل القيود والممارسات الادارية من جهة والازمة النفطية سنة 1986 من جهة اخرى ، مما جعل الجزائر في وضع اقتصادي صعب ما ادى بها الى طلب المساعدة من المؤسسات المالية الدولية لحماية اقتصادها من الانهيار.

اولا: برنامج التعديل الهيكلي في الجزائر

1- مضمونه

ان التطبيق برنامج التعديل الهيكلي ابتداء من سنة 1994 اعطى سياسة اقتصادية جيدة لكنه لم يعطي سياسة تنموية دائمة.[1]

فهذا البرنامج يهدف الى رفع حماية الدولة على المؤسسات العمومية وبالتالي كان لزاما على المؤسسات الاقتصادية ، لتكيف مع المحيط الجديد من تحرير الاسعار ، وجود منافسة شديدة ، حيث انتقل عجزها المالي من 90 مليار دينار لسنة 1995 الى 113 مليار سنة 1996 وبالتالي كان من الضروري اعادة هيكلة خزينة المؤسسات وفي الواقع انه تم اعادة هيكلة المؤسسات العمومية الصناعية قبل 1994 ، اذ ان الكثير منها حصلت على استقلاليتها المالية والقانونية وتم تطهيرها ماليا وحولت ديونها الى التزامات على عاتق الدولة اتجاه البنوك التجارية ، وقد بلغت تكلفة التطهير 13 مليار دولار خلال الفترة من 1994 الى 1999 غير ان هذه الاصلاحات لم تكن كافية لسببين [2]:

1- ان خسارة المؤسسات استمرت في التراكم لأنه لم تكن لها السلطة الكافية في تحديد اسعار منتجاتها وكان من السهل لها تغطية العجز بإستمرار باللجوء الى البنوك التجارية.

2- ان اعادة الهيكلة لم تاخد بعين الإعتبار الحجم الفزيائي للمؤسسات.

اثار برنامج التعديل الهيكلي على القطاع الصناعي:

لقد كانت نتائج برامج التعديل الهيكلي على القطاع الصناعي كما يلي:

ان مؤشر الانتاج الاقتصادي تقلص بحوالي 11 نقطة من سنة 1884الى 1997 وكان الانتاج الحرفي التقليدي قد تقلص ب 21 نقطة ، حيث سجل تحسن مؤقت في قطاعين ، قطاع الطاقة المحروقات و قطاع البناء ، واذا اخدنا سنة 1989 كمؤشر نجد ان قطاع صناعة الجلود والأحذية انخفضت ب 53 نقطة سنة

[1]- محمد زوزي، مرجع سبق ذكره، ص ص 168،169.

[2]- عماري عمار، **الإصلاحات الإقتصادية واثارها على القطاع الصناعي في الجزائر**، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف العدد1، 2002، ص 99.

1997 وذلك نتيجة المنافسة من القطاع الخاص وخاصة ان الجزائر تعهدت بفتح اسواقها للمنتوج الخاص الداخلي والخارجي وتسهيل عملية الإستيراد والتصدير: ان الصناعة التي تعتبر النواة بين سنتي 1989و 1997 الاساسية للقطاع الصناعي في الجزائر قد انخفض انتاجها بنسبة 50 % حيث سجلت اكبر نسبة بين سنتي 1994 و 1997 ، حيث كانت النسبة 30 مما ادى الى تعطيل نسبة كبيرة في الآلات الانتاجية واصبحت المؤسسات غير قادرة على تصليح آلاتها الانتاجية او تجديدها وذلك نتيجة تخلي الدولة على تمويل هذه المؤسسات سواء عن طريق الدعم او الاقتراض اما معدل نمو الانتاج الصناعي في فترة التعديل الهيكلي كان سلبيا وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (05) : معدل النمو الصناعي خلال الفترة 1993- 1997 في الجزائر الوحدة%

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997
معدل النمو الصناعي	+1.5	+ 5.8	-0.5	-8.6	-7.6

المصدر: كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسئكرة العدد الثامن، جانفي 12005، ص 12.

نلاحظ من الجدول أعلاه ان معدل النمو الصناعي سالب في ثلاث سنوات الاخيرة على التوالي (0.5 - 8.6 - 7.6 -) وهذا التراجع الكبير راجع الى عدم قدرة المؤسسات على تطوير نشاطاتها لصناعية واكتساب ميزة تنافسية بالرغم من وجود برامج تأهيل ونجد ان صناعة الحديد والصلب والصناعات الميكانيكية والكهربائية تتحمل القسط الأكبر من لتقهقر نظرا لوزنها في ميدان الصناعة والجدول التالي يوضح نسب تطور الانتاج الناعي في الفترة 1989- 1998 [1]:

الجدول رقم (06) : التطور النسبي للانتاج الصناعي في الفترة 1994-1998 في الجزائر الوحدة %

[1]- محمد زوزي مرجع سبق ذكره، ص 282.

السنوات / الفروع	1994	1995	1996	1997	1998
المؤشر العام	88.4	87.6	81.5	78.5	81.6
المؤشر خارج المحروقات	84.2	82.9	84.1	3.69	3.73
مؤشر الصناعات االمصنعة	80.1	79.9	68.7	63.4	67.4
الطاقة	133.1	132.4	132.4	138	144
المحروقات	106.1	107.6	113	118	118.5
المناجم واالمحاجر	82.4	81.1	78.1	71.1	73
الصناعة الحديدية والميكانيكية والكهربائية والالكترونية	68.2	74.5	59.6	47.9	49.9
الكمياء والمطاط والبلاستيك	94.3	86.2	75	78.8	89.2
الصناعة الغدائية والتبغ والكبريت	96.4	89	85.5	83.1	90.8
المنسوجات والألبسة والخياطة	82.5	73.1	53.1	49.1	53.5
صناعة الجلود والأحدية	53.5	42.6	29.3	23.7	24.3
صناعة الفلين والورق	67.1	60.1	48.5	47.3	47.2

المصدر: محمد زوزي، **تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الإقتصادية في الجزائر**، مذكرة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2009، ص182.

الملاحظ من الجدول ان هناك انخفاض عام في نسب الانتاج الصناعي في الفترة المحددة أعلاه ، والتراجع الكبير شمل كل من قطاع صناعات الفلين والورق والخشب إذ انتقلت نسبته من 67.1% سنة 1994 الى 60.1% سنة 1995، اي بانخفاض مقداره 7% ليزداد تقهقرا الى 48.6 سنة 1998 وكذلك الحال بالنسبة مع أغلب الفروع ما عدا فرعي الطاقة والمحروقات اللذان حافظا على زيادة نسب انتاجها.[1]

ويشير تقرير الديوان الوطني للإحصائيات أن أكثر من 35% من النسيج الصناعي للقطاع العمومي لجأ الى قروض بنكية لتحقيق توازنه المالي وتعكس هذه الوضعية الاختلالات التي لازالت المؤسسات العمومية تعاني منها ، والازمات المالية التي تهدد 30 الى 40% من هذا النسيج بالتوقف قبل إفراز النظام الاقتصادي الجديد بكل تجلياته مع فتح السوق للمنافسة ، وفي سنة 2001 اكثر من79% من النسيج الصناعي المنتج عرف توقفا عن الانتاج وخللا في العتاد والآليات وتراوح هذا التوقف من 13الى 30 يوم.

نستنتج مما سبق بان قطاع الصناعة كان ضحية لبرنامج سياسة التعديل الهيكلي وذلك نتيجة التخلي عن فكرة التصنيع الحقيقي وعدم ملائمة المشرع الجزائري مع مقتضيات تلك الفترة وحجم المديونية الكبيرة واثار سياسة الصناعات الثقيلة المنتهجة سابقا .

ثانيا: برنامج الخصخصة في الجزائر

1- مضمونها

قد صدر قانون خوصصة المؤسسات العمومية في المرسوم الرئاسي 95/22 والمؤرخ في 15 اوت 1955 وبدا تنفيذ هذه العملية في افريل 1996 ، حيث تواصلت خوصصة اكثر من 800 مؤسسة محلية وهذا في شهر افريل 1998 ، اما قانون الخوصصة المعدل في مارس 1997 فيهدف الى بيع 250 مؤسسة كبرى خلال الفترة 1998_ 1999.[2]

[1]- محمد زوزي، مرجع سبق ذكره، ص ص 182،183.

[2]- كربالي بغداد، مرجع سبق ذكره، ص ص 12،13.

اما فيما يتعلق بالمؤسسات العمومية التى لا يمكن انعاشها فانه ابتداء من نهاية شهر افريل 1996 ونهاية سبتمبر شرع في حلها بوتائر سريعة وبالرغم من ان هذه بدايات تطبيق الخوصصة الا انه ترتب عنها تفكيك منظومة الانتاج الصناعي الوطني ، فالعراقيل التي تقف امام هذه العملية والتماطل في التطبيق الحقيقي والفعال الحق الكثير من الاضرار بالنسيج الصناعي الوطني .

اضافة الى ذلك فحتى يتمكن المشتري من شراء وحدة صناعية او تجارية فهذه العملية تستغرق اكثر من 12 شهرا بينما في بعض البلدان لا تستغرق 6 اشهر كحد اقصى.

2- اثر الخصخصة على القطاع الصناعي

اما فيما يخص برنامج الخوصصة لسنة 1995 فقد ساهمم في ادخال راس المال والتكنولوجيا المتطورة الى قطاع الصناعة لإعطائه ديناميكية والرفع من قدراته حيث واجه صعوبات جمة نتيجة انخفاض الطاقة الانتاجية فقد تم حل 383 مؤسسة صناعية عمومية وهذا يعني ان 54% من المؤسسات المنحلة هي مؤسسات صناعية [1]

ومن بين المؤسسات الصناعية التي تمت خوصصتها موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (07) : المؤسسات التي تمت خوصصتها خلال الفترة 1995- 2003 عن طريق فتح رأس مالها في الجزائر الوحدة %

المؤسسات المخوصصة	نوعية النشاط	نسبة رأس المال المتنازل عليه	تقنية الخوصصة المستعملة
فندق الأوراسي	السياحة	%20	عن طريق البورصة
صيدال	الكيمياء والصناعة	%20	عن طريق البورصة
الرياض سطيف	الصناعات الغذائية	%20	عن طريق البورصة

[1]- كربالي بغداد، مرجع سبق ذكره، ص12.

سيدال الحجار	الحديد والصلب	%70	فتح الرأس مال الاجتماعي لصالح IN M Ispat شركة الهندية
المؤسسة الوطنية لمواد التنظيف	مواد التنظيف	%60	فتح الرأس مال الاجتماعي لصالح شركة هانكال الألمانية

المصدر: محمد زوزي، **تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الإقتصادية في الجزائر**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2009، ص 204.

في سنة1998 قدر الانتاج الصناعي للقطاع الخاص ب 16.5% من الإنتاج الكلي ، وخلال سنة 2000 إرتفع رقم الأعمال ب 27% وقدرت القيمة المضافة ب 10% وفي سنة 2002 كانت حصة القطاع الخاص أكثر من 70% من الإنتاج بمعدل نمو قدره 50% وفي الواقع فان معظم المؤسسات العمومية لاسيما الصناعية تعاني من إختلالات عميقة على المستوى المالي والتكنلوجي والبشري والتسييري.

إضافة الى ذلك قامت الجزائر بوضع برنامج الإنعاش الاقتصادي 2005-2014 يخصص البرنامج الخماسي 2010-2014 أكثر من 1.500 مليار دينار جزائري تضمنت مايلي :

1- تخصيص 150 مليار دينار جزائري موجهة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي لتأهيل المؤسسات وتسيير القروض البنكية التي قد تصل الى 300 مليار.

3- دعم التنمية الصناعية التي ستعبئ مشاريعها أكثر من 2000 مليار دينار جزائري من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البيتروكمياوية وتحديث المؤسسات العمومية .

المطلب الثالث: التصنيع من خلال برامج التأهيل

اعتمدت التنمية طويلة المدى في الجزائر على القطاع الصناعي لضمان استمراريتها وتحقيق الأهداف الاقتصادية ، إلى أن جاءت التحولات الاقتصادية التي بدأت مند 1988 حيث تغير الاتجاه نحو اقتصاد السوق وتخلي الدولة عن أسلوب الاقتصاد المسير مركزيا ، وبدأ القطاع الصناعي يواجه مجموعة من التحديات في ظل التوجه الجديد للدولة من خلال مجموعة من الاجراءات الإصلاحية التي تخص هذا القطاع .

أولا: الصناعة الجزائرية قبل بدء برنامج التأهيل

منذ بداية التسعينيات انطلقت الدولة الجزائرية في إجراءات إصلاحية تتمحور حول إعادة هيكلة 80% من المؤسسات العمومية التي تمثل النشاط الصناعي للبلاد و20% تشكل غلافا لكل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تمثل نشاط القطاع الخاص وقد قدرت سنة 1997بحوالي 25000مؤسسة خاصة فالقطاع الصناعي يغطي في مجمله كل الصناعات المصنعة بما فيها قطاع المحروقات والمناجم ويمكن حصر أنشطة القطاع الصناعي الجزائري هذه الفروع الصناعة القاعدية (مكانيك ،حديد) الصناعة الكهربائية والالكترونية ، الصناعة الغذائية ، صناعة القماش والجلود صناعة مواد البناء ، الصناعة الكيماوية و الصيدلانية تحويل الخشب .[1]

ثانيا: التصنيع من خلال برنامج التأهيل

ويمكن تلخيص برامج التأهيل في الجزائر في الجدول التالي :

الجدول رقم (08): مختلف برامج التأهيل في الجزائر

البرنامج	الفترة	الفئة المستفادة من البرنامج	اهداف البرنامج	الميزانية	النتيجة
unido برنامج الاندماج لتحسين التنافسية	من سبتمبر 2001الى 2008	المؤسسات الصناعية ذات عمالة اكثر من	تحديد انظمة الانتاج 750مؤسسة	11.4 مليار دولار	تأهيل 21 مؤسسة صغيرة و متوسطة

[1]– فوزي عبد الرزاق، **الأهمية الإقتصادية والإجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي**، مذكرة دكتوراة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،2006، ص159.

الصناعية وتدعيم هيكلة المؤسسات		20عامل			
برنامج ميدا Meda	MEDA I : 1996/2000 MEDA II : 2000-2006	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستخدم 20 عامل فاكثر	تأهيل 500 مؤسسة صغيرة ومتوسطة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الناحية التقنية	34335 مليون اورو 5350 مليون اورو	تاهيل405 مؤسسة صغيرة ومتوسطة استفادة 40 مؤسسة مصدرة من المرافقة التقنية لسنتين من ضمن 600 مؤسسة
البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	ابتداء من 2006	المؤسسات التي تستخدم اقل من 20 عامل	تأهيل 500 مؤسسة صغيرة و متوسطة	1 مليار دينار سنويا	تاهيل100 مؤسسة
GTZ لدعم برنامج وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	من 2005 الى 2007	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تستخدم من 50 عامل الى 250 عامل	تحسين الشروط العامة وتقديم خدمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	3 ملايين دوتش مارك الماني	حصول7 مؤسسات على شهادة ايزو 1400

المصدر: عبد الرزاق رقراق، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة،**

1- برنامج الاندماج لتحسين التنافسية ودعم اعادة الهيكلة الصناعية والتأهيل في الجزائر

لقد شرع في تنفيد أولى عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 1999 في اطار ، حيث قامت هذه الاخيرة بتقديم مساعداتunldo التعاون مع منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية مالية للجزائر قدرت قيمتها ب 11.4 مليون دولار ، وتمت الانطلاقة لهذا البرنامج في سنة 2001 حيث خصص لتأهيل المؤسسات الصناعية التي تشغل اكثر من 20 عامل وتشرف عليه وزارة الصناعة واعادة الهيكلة ، ويسعى الى دعم المؤسسات الصناعية العامة والخاصة بهدف تعزيز التنافسية الصناعية ، وذلك بتحسين كفاءة

المؤسسات الصناعية وتهيئة بيئتها بتكييف جميع مكوناتها من انشطة مالية ، مصرفية إدارية اجتماعية ، وقد تم تأهيل 21 مؤسسة صغيرة ومتوسطة .

2. برنامج ميدا Meda:

يجسد برنامج ميدا التعاون والتنسيق الجزائري الأوربي في اطار تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقد أخد إسم أورو تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ، ويشمل هذا البرنامج المؤسسات التي تشغل أكثر من 20 عاملا والتي تنشط في القطاع الصناعي او الخدمات الصناعية.

برنامج1 Meda :

خصص له غلاف مالي قدر ب 3435 مليون أورو للمساعدات المالية خلال 1996-2000 إلا ان تنفيد البرامج على أرض الواقع لم يتجاوز 850 مليون أورو إضافة إلى إختلافات معدلات توزيع المساعدات بين الدول المعنية بالبرنامج حيث خصص لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 57 مليون اورو ودعم الإصلاحات الإقتصادية والتعزيز المؤسساتي لإقتصاد السوق ، ومن خلال هذا تقدمت 668 مؤسسة صغيرة ومتوسطة إلى برنامج ويمثل هذا العدد نسبة 31% من إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في القطاع الصناعي وتخص 2147 مؤسسة وتم الدخول الفعلي ل 405 مؤسسة ضمن إجراءات التأهيل أي بنسبة 18.2 % من مؤسسات القطاع الصناعي ، أما 263 مؤسسة فقد تخلت عن البرنامج

برنامج Meda2 : هذا البرنامج مخصص لإجراء التعديلات للهياكل الإقتصادية والاجتماعية و التخفيف من النتائج الناجمة عن التنمية الإقتصادية ، وقد كان المبلغ المخصص في هذا البرنامج 5350 مليون أورو في الفترة من 2000إلى 2006 ، من أجل دعم الإنتقال الإقتصادي لتحقيق منطقة أورو متوسطية للتبادل الحر وفي ظل إطار هذا البرنامج فقد أختيرت أكثر من 40 مؤسسة مصدرة للاستفادة من مرافقة تقنية خلال سنتين في إطار البرنامج الجزائري الفرنسي لتعزيز هذه المؤسسات المصدرة خارج المحروقات وتمثل هذه المؤسسات عدة قطاعات خاصة بالصناعة الغذائية و الكميائية من ضمن 600 مؤسسة على المستوى الوطني .

3. البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بادرت وزارة المؤسسات الصغيرة بإعداد برنامج وطني لتأهيل المؤسسات التي تستخدم اقل من 20 عامل والتي تمثل 97% من نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ، وقد إحتوى هذا البرنامج على محاور أساسية في تحديث المنشآت والآلات الصناعية تطوير نظام الإنتاج ، تنمية الكفاءات والموارد البشرية، ومن أجل السير الحسن لهذا البرنامج تم إنشاء الوكالة الوطنية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق مرسوم تنفيذي في 2005/05/03 ومهمة هذه الوكالة هو فحص ودراسة طلبات المؤسسات الراغبة في الانضمام إلى برنامج التأهيل وكذلك من مهامها هو تقديم المنح المالية اللازمة للبرنامج وهناك برنامج جديد للتأهيل تم الإعلان عنه في 2007/04/25 يعتبر كمسعى جديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أفاق 2017 هذا البرنامج جاء لتكميل ودعم برنامج ميدا ، هذا الجهاز يرتكز على مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذوي عمالة أقل من 20 عامل التي تمثل 97% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حيث هدف هذا البرنامج إلى تأهيل 500 مؤسسة وكانت النتيجة تأهيل 100 مؤسسة فقط من خلال تخصيص 1 مليار سنويا

وقد شكلت الحكومة الجزائرية مجموعة من الهيئات من أجل تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي:

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ :

أنشئت هذه الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96/296المؤرخ في 24 ربيع الثاني1917الموافق 08سبتمبر 1996 والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 03/288المؤرخ في 06 سبتمبر 2003 وهي وكالة موضوعة تحت سلطة رئيس الحكومة، تقوم بدعم ومتابعة المؤسسات المصغرة المنشأة من أصحاب المشاريع ،حيث يتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطاتها. يسيرها مجلس توجيه ويديرها مدير عام وتزود بمجلس مراقبة. تتمتع هذه الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويكون مقرها في الجزائر العاصمة ، ويمكن نقله إلى أي مكان آخر من التَّراب الوطني بمرسوم تنفيذي يتخذ بناءاً على تقرير الوزير المكلف بالتشغيل،

ويمكن إن تفتح أي فرع جهوي أو محلي بناءا على مجلسها التوجيهي، وقد بدأت الوكالة العمل الفعلي لذا في جوان 1996.

وكالة ترقية وتدعيم الاستثماراتAPSI

تتكون هذه الوكالة من مجموعة من الادارات والهيئات تعمل على مساعدة المستثمرين في تحقيق استثماراتهم حيث تعمل على تقييم المشاريع ودراستها واتخاد القرار بشأنها سواء كان بالقبول أو الرفض وتقوم بتطوير الاستثمار ومناخه وآليات عمله ، والمساواة بين المستثمرين المحليين والاجانب وإلغاء التمييز بين الاستثمار العام و الخاص ، وانشاء شباك موحد على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار و تضم كل من الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار . ANDI

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM

القرض المصغر هو سلفية يتم تسديدها على مدى 12 او 16 شهرا موجه للمشاريع التي تتراوح كلفتها من 50000 دج الى 400000 دج ، ويسمح باقتناء عتاد صغير ومواد اولية للانطلاق في ممارسة نشاط او حرفة ما، تأسس في 2004/01/22 وتتمثل أهم وظائفها في :

– تقديم القروض بدون فائدة والاستشارات والاعلانات للمستفدين.

– اقامة علاقة مع البنوك والمؤسسات المالية لتوفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية .

ثالثا: برنامج الهيئة الألمانية للتعاون التقني لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة GTZ

من اجل دعم حركية اعادة هيكلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيلها واندماجها ونمو الصناعات في اطار تحرير وانفتاح السوق ، تم صياغة برنامج لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، وهذا في اطار الشراكة التقنية الجزائرية الألمانية ، ويهدف هذا البرنامج الى محاولة الرفع من تنافسية المؤسسات الصغرة والمتوسطة الجزائرية الخاصة من اجل الاستغلال الجيد لإمكانياتها ومنتجاتها في ميدان التشغيل ومن اجل التقليل من المنتوجات المستوردة ومحاولة نفوذها للسوق الاجنبي او التصدير ويحتوي البرنامج على نشاطات تتمثل في تكوين مستشارين في التسيير ، انشاء مجموعات ذات كفاءة عالية من المستشارين في تسيير

الصناعات الصغيرة و المتوسطة (من 4 الى 5 مستشارين في كل مركز دعم) فقد حصلت 7 مؤسسات على شهادة ايزو 1400 بتخصيص 3 ملايين دوتش الماني.[1]

المبحث الثالث : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني وترقية الصادرات

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما وفعالا في النهوض بالاقتصاد الوطني الجزائري لاسيما مع الظروف الاقتصادية الراهنة واشتداد الأزمة التي خلفها انهيار أسعار البترول حيث سنعالج في هذا المبحث مساهمة هذا النوع من المؤسسات في التشغيل والناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة ومساهمته في ترقية الصادرات.

المطلب الأول : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

تعتبر البطالة من المشاكل الاجتماعية في إقتصاديات الدول، وفي هذا الإطار من أجل التخفيف من حدتها سعت السلطات العمومية الجزائرية الى إيجاد حلول مناسبة لها بجميع الطرق الممكنة، ومند تبني الجزائر نظام إقتصاد السوق تم إعتبار تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الحلول البالغة الأهمية في الحد من البطالة، في المقابل جاء هذا النظام ببرامج أخرى كبرنامج الخوصصة سنة 1997 والذي نتج عنه تصفية 250 مؤسسة تساهم بنسبة 30% من إجمالي عمالة المؤسسات العمومية وبالتالي تحول الاقتصاد الجزائري من نموذج المؤسسات الكبيرة الى نموذج المؤسسات الصغيرة ويمكن توضيح مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب عمل في الجزائر من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (09) : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل خلال الفترة من بين 2002 والسداسي الأول من 2017.

طبيعة المؤسسة / السنوات	المؤسسات الخاصة	التطور السنوي%	المؤسسات العمومية	التطور السنوي%	المجموع	التطور السنوي العام%

[1]- فاطمة شواشي، دور الشراكة الأورو جزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و إنعكاساتها عل التنمية، أطروحة مقدمة لنيل دكتورة في قانون العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة مستغانم، الجزائر، 2017، ص، ص 200-202 ، مذكرة منشورة.

2002	609578	-	74763	-	684341	-
2003	630236	3.38	74763	0	704999	3.02
2004	766678	21.65	71826	-3.93	838504	18.94
2005	1081573	41.07	76283	6.21	1157856	38.09
2006	1190986	10.12	61661	-19.17	1252647	8.19
2007	1298253	8.26	57146	-7.32	1355399	8.20
2008	1487423	14.57	52786	-7.63	1540209	13.63
2009	1494949	0.50	51149	-3.10	1542584	0.41
2010	1577030	5.49	48656	-4.87	1625686	5.11
2011	1676111	6.28	48086	-1.17	1724197	6.05
2012	1800742	7.44	47375	-1.48	1848117	7.19
2013	1953636	7.82	48256	1.86	2001892	7.68
2014	2110665	8.04	46567	-3.62	2157232	7.76
2015	2327293	9.3	43727	-6.49	2371020	9.01
2016	2452216	5.09	35698	-22.49	2487914	4.93
2017	2578279	5.14	23679	-33.67	2601958	4.58

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على كشف المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم : 10-32.

نلاحظ من خلال الجدول الدور المتزايد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب العمل حيث إرتفع عدد مناصب الشغل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 684341 منصب خلال 2002 الى 2601958 مؤسسة مع نهاية السداسي الأول لسنة 2017 أي ما يعادل 1917617 منصب جديد كما نلاحظ أن نسبة التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2017/2002 عرفت إرتفاعا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة وذلك من جراء عملية الإنشاء وإستقرار عمليات الشطب في القطاع لدى المؤسسة الخاصة، عكس المؤسسات العمومية التي سجلت إنخفاضا سنة بعد سنة خلال نفس الفترة، الى أنها لم تؤثر على النسبة الإجمالية نرا لغالبية القطاع الخاص على القطاع العام والشكل البياني الموالي سيوضح ذلك أكثر :

الشكل رقم (01) : تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة مابين 2002-2017.

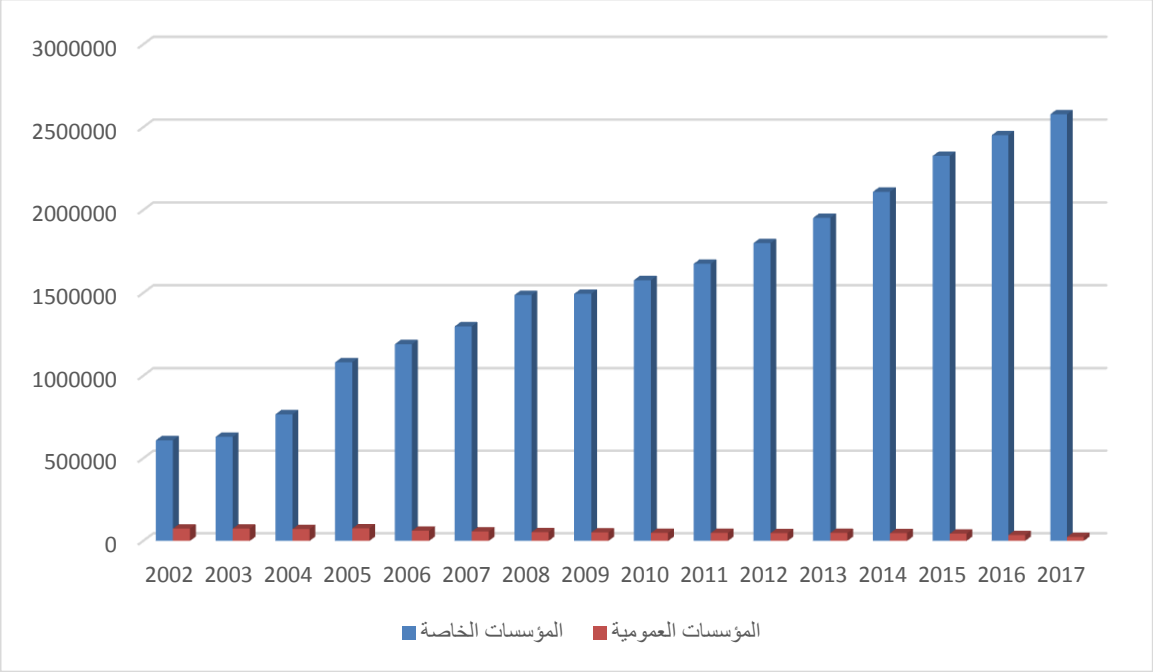

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات الجدول رقم 09.

يوضح لنا الشكل البياني أعلاه، أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توفر أكبر عدد من مناصب الشغل سنة 2017 التي عرفت تطورا دائما خلال الفترة 2002-2017 يقدر بنسبة تفوق 10% أما فيما يخص القطاع العمومي فقد عرف إنخفاض بنسبة تفوق 7%.

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي والقيمة المضافة

إن دور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الجانب الاجتماعي فقط من خلال توفير مناصب الشغل والتقليل معدلات البطالة وإنما تساهم أيضا في تحقيق التنمية الإقتصادية وذلك من خلال المساهمة في الناتج الداخلي والقيمة المضافة.

أولا : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات :

بإعتبار أن قطاع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هو من القطاعات المهيمنة على النشاطات الاقتصادية الكبرى في الجزائر فهو بطبيعة الحال يعتبر من القطاعات المساهمة في الناتج الداخلي الخام بدون النظر الى قطاع المحروقات بإعتباره القطاع الأول في الاقتصاد الوطني دون منافس.

الجدول رقم (10) : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات خلال المدة الممتدة ما بين 2002 الى 2016.

الوحدة مليار دينار جزائري

طبيعة المؤسسة السنوات	مساهمة القطاع العام في pib	النسبة من مجموع الناتج الداخلي الخام لكل سنة	مساهمة القطاع الخاص في pib	النسبة من مجموع الناتج الداخلي الخام لكل سنة	المجموع
2002	505	23.1	1679.1	76.9	2184.1
2003	550.6	22.9	1884.2	77.1	2434.8
2004	598.65	21.8	2146.75	78.2	2745.4
2005	651	21.59	2364.5	78.41	3015.5
2006	704.05	20.44	2740.06	79.56	3444.11
2007	749.86	19.2	3153.77	80.8	3903.63
2008	686.59	16.2	3551.33	83.8	4237.92
2009	816.8	16.41	4162.02	83.59	4978.82
2010	827.53	15.02	4681.68	84.98	5509.21
2011	923.34	15.23	5137.46	84.77	6060.80
2012	793.38	12.01	5813.02	87.99	6606.4
2013	844.02	11.06	6784.02	88.94	7628.04
2014	640.39	8.92	6393.95	91.08	7174.73
2015	716.10	12.67	4932.80	87.33	5648.90
2016	831.32	14.37	4950.72	85.63	5782.04

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على كشف المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لوزارة الصناعة و المناجم، رقم : 10-31.

من خلال الجدول نلاحظ بأن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج خارج قطاع المحروقات في تزايد مستمر حيث إنتقل من 2184.1 مليار دينار جزائري سنة 2002 الى أن بلغت قيمته 7174.73 سنة 2014، لينخفض سنة 2015 الى 5684.90 وهذا بسبب دخول الجزائر في أزمة التقشف جراء إنخفاض أسعار البترول، وتدهور قيمة العملة ويساهم القطاع الخاص بنسبة كبيرة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات مقارنة بمؤسسات القطاع العام، حيث بلغت هذه النسبة 91.08% من مجموع الناتج الداخلي الخام نهاية سنة 2014 مقابل 8.92% للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام، كما أن التراجع المسجل في سنتي 2015-2016 يعود الى إنخفاض كل من سعر برميل النفط وقيمة الدينار الجزائري مقارنة باليورو والدولار ليسجل أدنى مستوياته مقابل ارتفاع نسبة التضخم و هو ما أثر سلبا على القطاع الخاص،

وبالرغم من ذلك تبقى مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام مؤشر لمدى الأهمية التي إكتسبها القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي فإن توسيع عدد الاستثمارات الخاصة يعتبر أمرا أكثر من ضروري في إطار عمليات تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال توفير الدعم اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الشكل رقم (02) تطور الناتج الداخلي الخام لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج المحروقات من 2002 الى 2016.

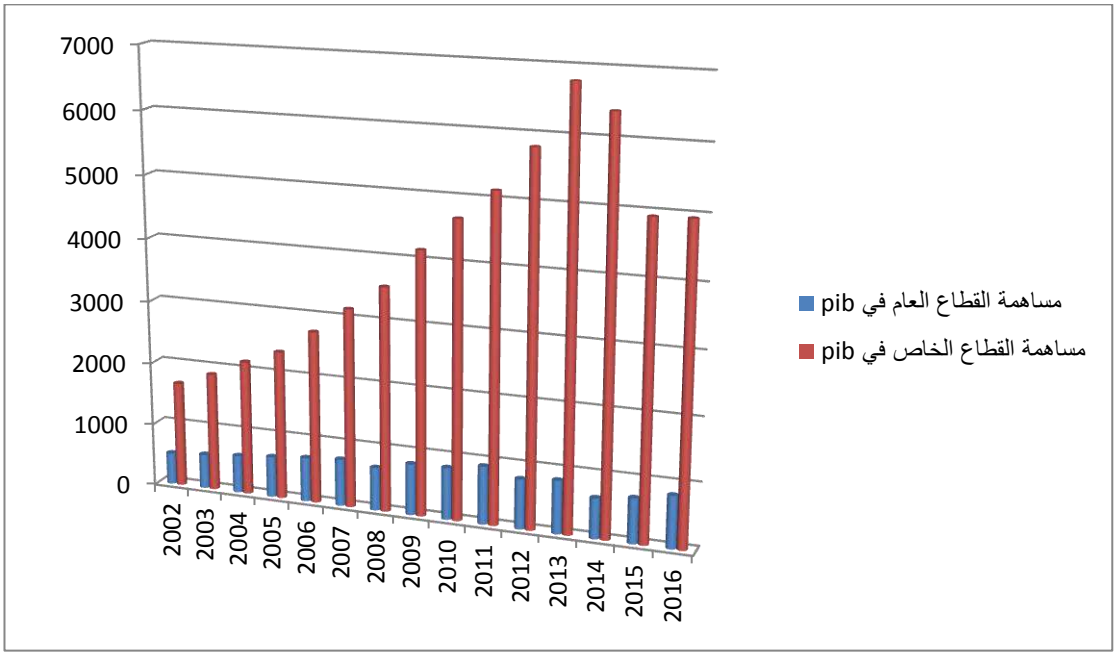

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 10.

الجدول رقم (11) : تطور الناتج المحلي خارج المحروقات والزراعة للسداسي الثاني 2016 و السداسي الثاني 2017.

القطاعات الرئيسية	السداسي الثاني 2016	السداسي الثاني 2017
الناتج المحلي الخام	3.1	1.05
Pib خارج المحروقات	3.5	2.1
Pib خارج الزراعة	3.0	1.5

المصدر : كشف المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لوزارة الصناعة والمناجم، رقم 31، ص، 37.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الناتج المحلي الخام قد بلغت نسبة 1.5% خلال السداسي الثاني أي أنها إنخفظت مقارنة بالسداسي الثاني لسنة 2016، وقد بلغت نسبة تطور الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات 2.1 خلال السداسي الثاني لسنة 2017 بينما كانت 3.5 في السداسي الثاني في 2016، أما بالنسبة للناتج المحلي خارج الزراعة فقد إنخفظت حيث كانت في السداسي الثاني لـ 2016 3.0% و أصبحت في السداسي الثاني لسنة 2017، ويرجع سبب هذا الإنخفاض كما سبق وأن أشرنا إليه الى إنخفاض أسعار البترول و إنخفاض قيمة الدينار الجزائري مقارنة باليورو و الدولار.

ثانيا : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة سواء كانت مؤسسات خاصة أو عامة وفي معظم فروع النشاط، والمتتبع لتطور القيمة المضافة في القطاعات الاقتصادية المختلفة يلاحظ أن القطاع الخاص بدأ يكون قاعدة إقتصادية مهمة يجب دعمها بشكل ملموس، خاصة فيما يتعلق بتطوير الأسواق و مجالات التسويق، وغلق الأبواب تدريجيا على الاقتصاد الموازي الذي يمثل القوة المهمة التي تدمر القطاعات الاقتصادية الناشئة، والجدول الموالي يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة.

الجدول رقم (12) : تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة و العامة بالقيمة المضافة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2002 الى 2015.

الوحدة (مليار دج).

طبيعة / السنة القطاع	مساهمة القطاع العام في القيمة المضافة		مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضاف		المجموع	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
2002	286.79	15.32	1585.3	84.68	1872.09	100
2003	312.47	14.09	1784.49	85.1	2096.96	100
2004	3335.89	14.14	2038.34	85.86	2374.73	100
2005	367.54	14.1	2239.56	85.9	2607.1	100
2006	401.681	13.36	2605.681	86.64	3007.542	100
2007	423.86	12.64	2932.07	87.36	3355.93	100
2008	418.90	11.07	3363.06	89.93	3781.96	100

2009	432.05	9.85	3954.50	90.15	4386.55	100
2010	827.53	15.02	4681.68	84.98	5509.21	100
2011	923.34	15.23	5137.46	84.77	6060.80	100
2012	793.38	12.01	5813.02	87.99	6606.40	100
2013	839.24	11.70	6741.19	88.30	7580.43	100
2014	1187.93	13.90	7338.65	86.10	8526.58	100
2015	1313.36	14.22	7924.51	85.78	9237.87	100

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على كشف المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة 10-31.

يتضح من خلال الجدول أعلاه مدى مساهمة القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة بنسبة فاقت 90% خلال الفترة الممتدة من 2002 الى 2015، كما يتضح أن قيمة المساهمة قد إرتفعت من 1585.30 مليار دج سنة 2002 الى 7924.51 مليار دج سنة 2015 بمعدل نمو قدر بـ 13.18% على عكس القطاع العام الذي تبقى نسبته منخفضة مقارنة بالقطاع الخاص، والشكل البياني الموالي يوضح لنا أكثر مدى مساهمة القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة.

الشكل رقم (03) : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة خلال الفترة 2002/2015.

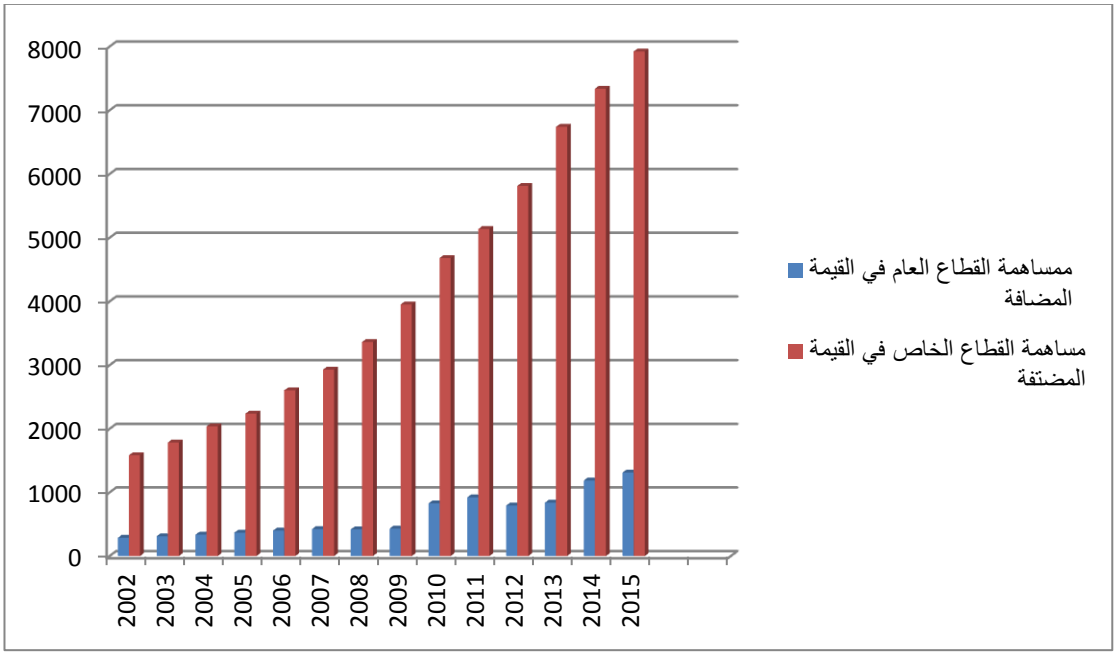

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات الجدول رقم 12.

المطلب الثالث : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية الصادرات

تسعى الجزائر في الوقت الراهن بتغطية التقلبات التي يحدثها عدم إستقرار قطاع المحروقات خصوصا عند إنهيار أسعار البترول، ويعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قطاعا هاما و فعالا ويمكن إعتباره من أهم البدائل لمرحلة ما بعد البترول حيث يساهم في ترقية الصادرات و هذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم : (13) : الصادرات خارج المحروقات (2002/السداسي الأول 2017).

الوحدة (مليون دولار أمريكي).

البيان	السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الصادرات خارج المحروقات	القيمة	734	763	788	907	1066	1190	1937	1047
	التغير %	13.27	3.95	3.27	15.1	17.53	11.63	62.77	-45.9
	المساهمة في الصادرات الكلية	3.89	3.1	2.48	1.97	2.01	1.99	2.24	2.4
	الواردات	12009	13535	18199	20357	21005	27430	39479	39103

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصادرات خارج المحروقات	1619	2149	2187	2014	2810	2063	818	952
	54.63	32.74	1.73	-8.58	28.3	-36.20	29.58	16.38
	2.86	2.93	2.96	3.91	4.46	5.46	6.45	5.25
	40212	46453	50376	54852	58330	27070	23509	22986

المصدر : من أعداد الطالب بالإعتماد على المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لوزارة الصناعة و المناجم، رقم : 12-31.

الشكل رقم (04) مقارنة الصادرات خارج المحروقات بالواردات .

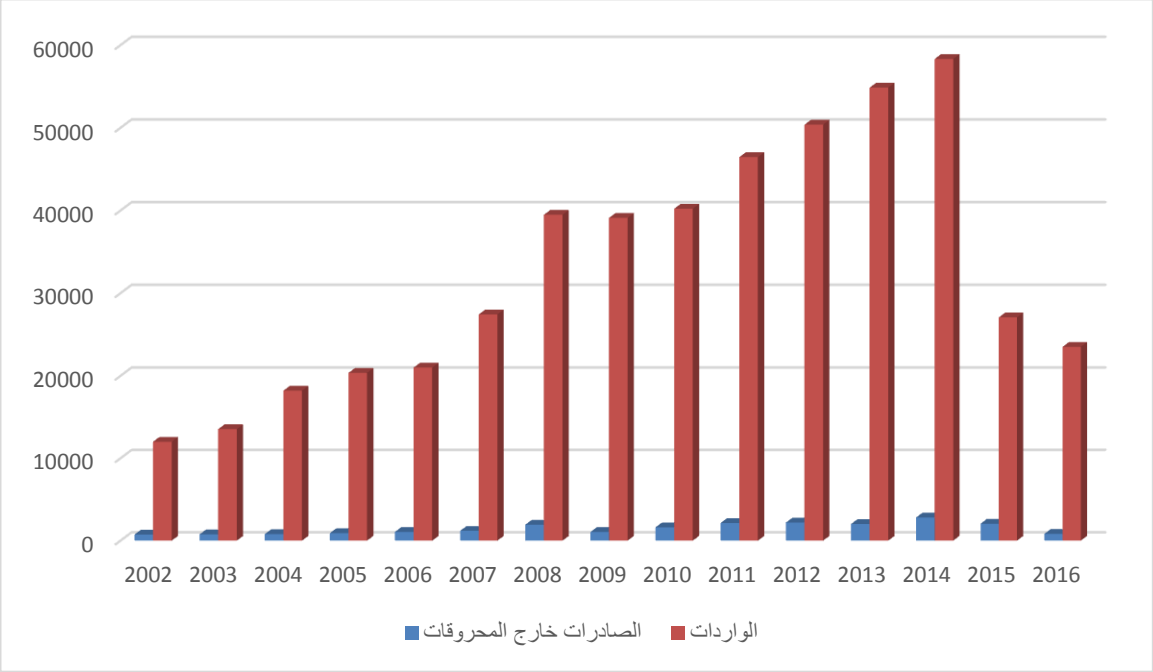

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد بيانات الجدول رقم 14.

من خلال مقارنة الصادرات خارج المحروقات والواردات للقطاع الخاص خلال الفترة 2017/2002، نلاحظ أن الواردات أكبر بكثير من نظيرتها للصادرات خارج المحروقات حيث لم تتعدى نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الصادرات الكلية 6.45 مما يدل على أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على صادرات المحروقات بالرغم من مختلف الجهود المبدولة لترقية الصادرات القطاع إلا أن مجال التصدير خارج قطاع المحروقات يبقى ضعيف مما يستوجب الكثير من الجهود للحاق بدول العالم ويرجع سبب الضعف الى إستحواذ الصادرات النفطية على إجمالي الصادرات بنسبة 94.75% سنة 2017، وتبقى الصادرات الغير نفطية مهمشة حيث وصلت نسبتها في نفس السنة الى 5.25% بقيمة 952 مليون دولار أمريكي.

خاتمة عامة:

نستخلص من هذه الدراسة أن القطاع الصناعي هو الجهاز الوحيد القادر على تخطي عراقيل المنظمات التي تعمل تحت مظلة العولمة بما يخدم مصالح الدول الغربية، لذا يتوجب على الجزائر الاهتمام وتكثيف الوعي الصناعي لدى المواطنين وتعزيز الجهود لتنمية المعارف الصناعية والتخلص من التبعية للمحروقات، باعتبارها حبل الإنقاذ من التشوهات العالمية الحالية.

من خلال اتباع مجموعة من الخطط التنموية تتضمن الإعتماد على قاعدة صناعية عن طريق تأهيل المؤسسات الإقتصادية الصناعية وتحسين تنافسيتها ورفع جودة منتجاتها .وبالرغم من كل المجهودات التي قامت بها الدولة الجزائرية إلا أن الانتاج الصناعي استمر في التراجع ووصل إلى معدلات سالبة .

وفي هذا السياق فإننا نستعرض أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث، و ما يستند إليها من توصيات بهذا الشأن، فضلا عن الآفاق التي تشكل مجالات محتملة لمواصلته.

أولا: نتـــــائج البحث

– إن السياسات الصناعية المتبعة في الجزائر وحجم الموارد الموجهة للقطاع الصناعي خلال مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري لم تكن كافية لتسمح بنشوء صناعة قوية

– إضافة إلى أن الجزائر تعاني من البيروقراطية التي تمارسها فئة من الاداريين وذوي النفوذ في أجهزة الدولة .

– إن الموارد الطبيعية التي تمتلكها الجزائر تؤهلها لتصبح دولة صناعية من خلال تثمين وإدراك قيمة هذه الموارد.

ثانيا: الاقتراحات و التـــوصيات

– تنمية وترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات والتركيز و التركيز على الاستثمار في القطاع الصناعي ذو قيمة مضافة عالية تتطلب تبنى إستراتيجية شاملة متكاملة الجوانب وواضحة الأهداف والسياسات والإجراءات، وتتمثل أركان هذه الإستراتيجية المقترحة في تبنى التوصيات التالية:

- تعزيز القدرات التنافسية لمنتجات الصناعة الجزائرية وذلك للمحافظة على حصص الأسواق المحلية والخارجية وتعزيزها والنفاذ إلى أسواق جديدة وذلك من خلال رفع معدلات الإنتاجية.
- نظرًا إلى أن التقنية الصناعية تمثل دورًا حاسمًا في زيادة الإنتاجية والذي ينعكس بصورة مباشرة على المقدرة التنافسية مما يستلزم بناء قاعدة تقنية صلبة باعتبارها أحد ركائز المستقبل الصناعي لنقل وتوطين وتطوير التقنية المستوردة من خلال الأبحاث بالتعاون مع المؤسسات الصناعية والجامعات ومراكز البحث العلمي.
- أهمية سرعة تكثيف تعاون القطاعين العام والخاص .

- على الرغم من الإنجازات الكبيرة المحققة في القطاع الصناعي، إلا أن مساهمته لا تزال دون الإمكانيات المتوافرة والطموحات المنشودة مما يتطلب تكثيف توجيه الاستثمارات الوطنية والأجنبية خصوصًا في قطاعات الصناعات التحويلية عبر تطوير بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار للارتقاء بمعدلات الاستثمار في قطاع الصناعة.
- التوسع في إقامة المناطق الصناعية والمناطق الحرة للاستفادة من الإيجابيات والمزايا التي توفرها للأنشطة الصناعية.

رابعا:آفاق الدراسة

حاولنا من خلال بحثنا هذا وضع تصور لأهم السياسات والاستراتيجيات اللازمة للنهوض بالقطاع الصناعي الجزائري، الأمر الذي فتح لنا آفاقا جديدة تطرح نفسها كإشكاليات وتساؤلات تصلح أن تكون مواضيع لدراسات وبحوث مستقبلية، والتي نقترح منها مايلي:

1- ينبغي أن يوجه النقاش اليوم بعمق حول التناقض الموجود بين وفرة مالية عاطلة وبطالة ونمو اقتصادي متوسط يقوده قطاع واحد وتدهور مستوى المعيشة للمواطنين جراء ارتفاع أسعار السلع الأساسية.

2- الاستراتيجية الصناعية وانعكاسها على تنمية القطاع الصناعي.

3- دور السياسات الصناعية في تطوير القطاع الصناعي .

4- دور القطاع الصناعي في الجزائر في دعم النمو الاقتصادي.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

أ. الكتب

1. ابراهيم بدوي ، **أثر العولمة ومنظمة التجارة العالمية على اقتصادات الدول النامية**، دار الفكر العربي، ط1، 2011.
2. أحمد سعيد بامخرمة ، **اقتصاديات الصناعة**، دار الزهراء للنشر والتوزيع، السعودية ،ط2، 2001.
3. افيريت هاجن ، ترجمة جورج خوري، **اقتصاديات التنمية**، مركز الكتب الأردني، الأردن، 1988.
4. جمال حلاوة، علي صالح، **مدخل إلى علم التنمية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
5. خالد محمد السواعي، **التجارة والتنمية مع تجارب ناجحة من الدول النامية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012.
6. خليل حسين، **السياسات العامة**، دار المنهل، بيروت، 2006.
7. عادل حسن، **مشاكل الإنتاج الصناعي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، مصر، 1986.
8. فليح حسن خلف، **العولمة الاقتصادية**، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1،2010.
9. محمد إبراهيم عبد الرحيم، **الاقتصاد الصناعي والتجارة الإلكترونية**، مؤسسة شباب الجامعة، 2007.
10. محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية 1999.
11. محمد صفوت قابل، **نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية**، دار وفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2008.
12. محمد محروس إسماعيل، **اقتصاديات الصناعة (دراسة نظرية وتطبيقية)**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1987.
13. محمد محمود إبراهيم الديب، **الجغرافيا الاقتصادية**، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، 2010.
14. محمود حسين الوادي وآخرون، **العولمة وأبعادها الاقتصادية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2010.
15. مدحت القريشي، **الاقتصاد الصناعي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2005.

ب. مذكرات ورسائل جامعية

1. بوزيان العربي، سياسة التصدير في الجزائر خلال مرحلة الاقتصاد الموجه والإصلاحات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999-2000.
2. عيسى رحيمي ، **اختيار نظام الصرف في الدول الناشئة**، مذكرة ماجستير، جامعة باجي مختار، عنابة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2012، ص90.
3. فاطمة شواشي، دور الشراكة الأورو جزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و انعكاساتها عل التنمية، أطروحة مقدمة لنيل دكتورة في قانون العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة مستغانم، الجزائر، 2017،مذكرة منشورة.
4. فوزي عبد الرزاق، **الأهمية الإقتصادية و الإجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي**، مذكرة دكتوراة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،2006.
5. فيصل لوصيف، **أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012**، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013.
6. مريم زرزور ، **تطوير القطاع الصناعي في الجزائر في ظل الإنفتاح الاقتصادي**، مذكرة ماستر، جامعة 20 أوث 1955، سكيكدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017 .
7. وليد أحمد صالح العطاس، **دور السياسات الصناعية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة، 2010/2009.
8. ياسمين نوري ، **مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر: بين الخطاب الرسمي والواقع المدني (1962-2012)**، مذكرة ماجستير، 2015، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

ج. مجلات و جرائد ملتقيات ودراسات

1. بن علي عبد الغاني، موسلي أمينة، **أثار الأزمة على الاقتصاديات الناشئة (BRiCs) وأهم الدروس المستفادة**، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيراتها على اقتصاديات شمال افريقيا، يومي 19-20 جوان 2013، جامعة تبسة.

2. رتيبة عروب ، بوسبعين تسعديت، **أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية "الجزائر حقائق وأفاق"**، ملتقى وطني تحت عنوان الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، جامعة مستغانم.
3. السعيد بريكة، نور الهدى عمارة، **استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 4، ديسمبر 2015، جامعة الجزائر.
4. عمار عماري ، **الإصلاحات الإقتصادية واثارها على القطاع الصناعي في الجزائر**، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف العدد1، 2002.
5. كريالي بغداد، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن، جانفي 2005.
6. مبارك بوعشة، الأخضر ديلمي، **الأقلمة في جنوب شرق آسيا في إطار نموذج الإوز الطائر**، مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة العدد 10 ، نوفمبر 2006.

د. المراجع الأجنبية

1. Centre du commerce international, **Les succès de la république de Corée en matière d'exportation (1961-1982)**, CNUCED, Genève.
2. MEHDI SHAFAEDDIN, **Is Industrial policy Relevant in the 21 century?, Third World Network,** Malaysia, 2008, p1.
3. Michel fouquin iddri , **seminaire de l'iddri: paysérgent et aide pullique au développement, qu'estce unpays émergent ?** , 10Avril 2007,

هـ. مواقع الانترنت

1. WWW.WIKIPEDIA.COM.
2. experience-reforme.info/modules/news.
3. http://taheraa.jeeran.com/archive.
4. www.arab-api.org.
5. www.businessdictionary.

6. www.almaani.com.
7. www.econlib.org.

مـــــــــلـــخـــص:

نهدف من خلال الدراسة إلى مواجهة رهان عدم الاعتماد كلية على عائدات البترول، وتحقيق الإكتفاء الذاتي بعيدا عن الواردات الأجنبية مما يزيد معدلات النمو، وأن الصناعة هي الجهاز الوحيد القادر على تخطي عراقيل المنظمات التي تعمل تحت مظلة العولمة بما يخدم مصالح الدول الغربية.

والواقع الحالي في الجزائر يشير إلى أن السياسة الاقتصادية والسياسة الصناعية لازالت عبارة عن معلومات مستقاة يحاول من خلالها بعض صناع هذه السياسة في الجزائر تطبيقها على أرض الواقع دون معرفة حقائق الأمور المتعلقة بكل سياسة، وخير دليل على ذلك لازالت الجزائر إلى اليوم تجهد نفسها في إصدار تشريعات، وقوانين جديدة بغية تطوير القطاع الصناعي و الخروج بمنتجاته إلى الأسواق العالمية منافسا لمنتجات الدول المتقدمة والدول النامية، ويكون ذلك دافعا لزيادة الإنتاج والارتفاع بجودته.

الكلمات المفتاحية: الصناعة ، السياسة الصناعية ، السياسة الاقتصادية ، القطاع الصناعي ، الأسواق العالمية.

Abstract:

The aim of the study is to face the bet of not relying entirely on oil revenues, achieving self-sufficiency away from foreign imports, increasing growth rates, and that industry is the only tool that is capable of overcoming the obstacles of organizations operating in the globalization to serve the interests of Western countries.

The current reality in Algeria indicates that economic policy and industrial policy is still a piece of information that some policy makers in Algeria are trying to apply on the ground without knowing the facts of each policy, and the best evidence of this is that Algeria is still struggling to enact legislation and new laws in order to develop the industrial sector and bring its products to the world markets in competition with the products of developed countries and developing countries, and this is a motive to increase production and increase in quality.

Keywords: Industry, Industrial policy, economic policy, Industrial Sector, world markets.